

# النَّفَحَاتُ الْبِهِيَّةُ

فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ وَعَلَاقَتِهِ بِالصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ

الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ

عَلِي عَايِدُ مِقْدَادِي الْحَاتِمِي الْأَشْعَرِي

## المُقدِّمة

إِنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وصفيُّه وخليته ، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ، وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ، وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا \* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] ، أمّا بعد :

فإنَّ ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ القرآن الكريم اشتمل على آيات بعضها مُحكم والبعض الآخر متشابه ، قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] . وجاء في آية أخرى أنَّ آيات القرآن العظيم كلها مُحكمة ، قال تعالى : ﴿الرَّ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] ، ومعنى إحكامها هنا : إتقانها وإحسانها بحيث لا يتطرَّق إليها أي لون من الاختلال في اللفظ أو المعنى ، في الأخبار أو الأحكام ... كما قال تعالى : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] ، صدقاً في الأخبار ، وعدلاً في الأحكام ...

ونصَّت آية أخرى على أنَّ القرآن كله متشابه ، قال تعالى : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ

يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾ [الزمر: ٢٣] ، ومعنى كونه متشابهاً : أي يشبه بعضه بعضاً في الصِّحَّة والفصاحة والحسن والبلاغة ، وكذا يصدق بعضه بعضاً ...

ونظراً لما لموضوع المُحكَّم والمتشابه من علاقة بالصفات الإلهية ، كانت هذه الدراسة التي بيَّنت من خلالها وجه الحق في المسألة ، ولذلك جاءت الدراسة عبر مباحث ثمانية ، هي :

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ : مَعْنَى الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ فِي اللُّغَةِ وَالْأَصْطِلَاحِ .

المَبْحَثُ الثَّانِي : أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ .

المَبْحَثُ الثَّلَاثُ : ضُرُوبُ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَمَرَاتِبُهُ .

المَبْحَثُ الرَّابِعُ : الْحِكْمَةُ مِنْ وُجُودِ الْمُتَشَابِهِ فِي الْقُرْآنِ .

المَبْحَثُ الْخَامِسُ : هَلْ نُصُوصُ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ .

المَبْحَثُ السَّادِسُ : هَلِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ الْمُتَشَابِهَ .

المَبْحَثُ السَّابِعُ : مَوْقِفُ السَّلَفِ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ .

المَبْحَثُ الثَّامِنُ : مَوْقِفُ الْخَلَفِ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ .

والله أسأل أن يجنبنا الزَّلَلَ والختل ، والهوى والردى ، وأن ينفعنا بما علَّمنا ، إِنَّهُ أَهْلُ ذَلِكَ والقادر عليه ، والحمد لله ربِّ العالمين .

وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

نَسْتَغْفِرُكَ وَتَتُوبُ إِلَيْكَ ،

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

العَالَمِينَ

## مَعْنَى الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ فِي اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ

أَوَّلًا : الْمُحْكَمُ لُغَةً :

يُطْلَقُ لَفْظُ الْمُحْكَمِ فِي اللُّغَةِ وَيُرَادُّ بِهِ عِدَّةُ مَعَانٍ ، مِنْهَا :

(١) الْفَصْلُ وَالْقَضَاءُ : يُقَالُ : حُكِمَ فِي الْقَضِيَّةِ ، أَي : فَصِّلَ فِيهَا وَقَضَى ، وَالْحَاكِمُ مَنْفَذُ الْحُكْمِ .

(٢) التَّمْيِيزُ : يَقَالُ : حُكِمَ الْحَاكِمُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، أَي : مَيَّزَ بَيْنَهُمَا .

(٣) الْمَنْعُ : يَقَالُ : أَحْكَمَ الْفَرَسَ ، أَي : جَعَلَ لَهُ حَكَمَةً تَمْنَعُهُ مِنَ الْهَرَبِ ، وَالْحَكَمَةُ مُحَرَّكَةٌ : مَا

أَحَاطَ بِفَكِّي الْفَرَسِ مِنْ لِحَامِهِ ، وَالْحَكَمَةُ هَذَا قِيَاسُهَا ، لِأَنَّهَا تَمْنَعُ مِنَ الْجَهْلِ ، وَسَمَّيْتُ الْحَكَمَةَ حِكْمَةً لِأَنَّهَا تَمْنَعُ النَّفْسَ عَنْ هَوَاهَا .

(٤) الْحَجَرُ : يَقَالُ : حُكِمَ الْحَاكِمُ عَلَى السَّفِيهِ ، أَي : حَجَرَ عَلَيْهِ بِعَدَمِ التَّصَرُّفِ بِأَمْوَالِهِ .

(٥) الْوَثُوقُ : يَقَالُ : وَاحْتَكَمَ الْأَمْرَ وَاسْتَحْكَمَ : وَثُقَ .

(٦) الْقَدْرُ وَالْمَنْزِلَةُ : قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : حَكَمَةُ الْإِنْسَانِ : مُقَدَّمٌ وَجْهُهُ . وَرَفَعَ اللَّهُ حَكَمَتَهُ أَي رَأْسَهُ

وَشَأْنَهُ . وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ : إِنْ الْعَبْدَ إِذَا تَوَاضَعَ رَفَعَ اللَّهُ حَكَمَتَهُ ، أَي : قَدْرَهُ وَمَنْزِلَتَهُ ، يُقَالُ : لَهُ

عِنْدَنَا حَكَمَةٌ أَي قَدْرٌ ، وَفُلَانٌ عَالِي الْحَكَمَةِ ... انظر : لسان العرب (١/٦٨٨-٦٨٩) ، معجم مقاييس اللغة (٢/٩١-٩٢) ، بصائر ذوي التمييز (٢/٤٨٩-٤٩٢) .

هذه هي أشهر المعاني اللغوية التي ذكرها أهل العلم لـ " المحكم " ، وغالبها يرجع إلى معنيين اثنين ، هما : المنع والإتقان ...

يقول الإمام محمد عبد العظيم الزرقاني في " مناهل العرفان في علوم القرآن " (٢/٢٧٠) ملخصاً

الأقوال اللغوية السابقة : " اللغويون يستعملون مادة الإحكام بكسر الهمز في معان متعددة ،

لكنها مع تعددها ترجع إلى شيء واحد هو المنع ، فيقولون : أحكم الأمر ، أي : أنقنه ومنعه عن

الفساد ، ويقولون : أحكمه عن الأمر ، أي : رجعه عنه ومنعه منه ، ويقولون : حكم نفسه وحكم

النَّاسِ ، أي : منع نفسه ومنع النَّاسَ عَمَّا لَا يَنْبَغِي ، ويقولون : أحكم الفرس ، أي : جعل له حَكَمَةً



## أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ

من خلال النَّظَر في كتب أهل العلم تبين أنه يُمكن إرجاع أقوال العلماء في حقيقة المحكم والمتشابه إلى خمسة أقوال ، هي :

أَوَّلًا : أَنَّ الْمُحْكَم هو المعمول به من الآيات ، وهنَّ النَّاسَخَات ، أو المثبتات للأحكام . والمتشابه من الآيات هو المتروك العمل بهنَّ ، المنسوخات ... وقد قال بهذا القول ابن عباس ، وقتادة ، والضَّحَّاك . انظر : تفسير الطبري ( ٢٣٤ / ٣ ) ، تفسير الرَّايزي ( ١٤٨ / ٧ ) ، تفسير القرطبي ( ١٠ / ٤ ) ، الفقيه والمتفقه ، للخطيب البغدادي ( ٥٩ / ١ ) ...

ثَانِيًا : أَنَّ الْمُحْكَم ما أحكم الله فيه من القرآن ، وقصص الأمم ورسلم الذين أرسلوا إليهم ، ففصله ببيان ذلك لـ مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأُمَّته . والمتشابه : هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السُّور ، فقصة باتِّفاق الألفاظ واختلاف المعاني ، وقصة باختلاف الألفاظ واتِّفاق المعاني ، كقوله تعالى في قصة نوح : ﴿ فَاسْأَلْكُمْ فِيهَا ﴾ [المؤمنون : ٢٧] ، ﴿ أَحْمِلْ فِيهَا ﴾ [هود : ٤٠] ، وقوله في قصة موسى : ﴿ اسْأَلْكُمْ يَدَك ﴾ [القصص : ٣٢] ، ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ ﴾ [النمل : ١٢] . وقد قال بهذا القول ابن زيد . انظر : تفسير الطبري ( ٢٣٧ / ٣ ) ، زاد المسير ( ص ١٧٨ ) .

ثَالِثًا : أَنَّ الْمُحْكَم ما عرف العلماء المراد منه ، قيل : ولو بالتأويل . والمتشابه : ما استأثر الله بعلمه بالحروف المقطعة ، وهو معنى قول بعضهم : إِنَّ المحكم هو المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال ، والمتشابه : ما يتعارض فيه الاحتمال ويجوز أن يعبر به عن الأسماء المشتركة كالقُرء ، وكاللمس المتردد بين المسّ والوطء ، وقد يُطلق على ما ورد في صفات الله تعالى ممَّا يوهم ظاهره الجهة والتشبيه ، ويحتاج إلى تأويله ...

وهذا قول جابر بن عبد الله ، والشَّعبي ، وسفيان الثَّوري ، وغيرهم ، كما حكاه القرطبي واستحسنه ، وهو اختيار أبي جعفر الطَّبْري . انظر : أقاويل الثقات (ص ٤٩-٥٠) ، تفسير الطَّبْري (٣/ ٢٣٧-٢٣٨) ، تفسير القرطبي (٤/ ١٠) ، فتح الباري (٨/ ٢١٠) .

رَابِعاً : أَنَّ المحَكَم ما كان قائماً بنفسه ، لا يحتاج أن يرجع فيه إلى غيره ، نحو : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ٤] ، ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه : ٨٢] ، والمتشابه ما احتاج إلى بيان ، نحو : ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر : ٥٣] ، يرجع فيه إلى قوله جلَّ وعلا : ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه : ٨٢] ، وإلى قوله عزَّ وجلَّ : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء : ٤٨] ، وهذا القول هو قول النَّحَّاس : انظر : فتح الباري (٢١١/٨) .

**خَامِسًا** : أَنَّ المحكم من آي الكتاب ما لم يحتمل من التَّأويل غير وجه واحد ، والمتشابه منها ما احتتمل من التَّأويل أكثر من وجه ، قال محمَّد بن جعفر بن الزُّبير : هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات فيهنَّ حَجَّةُ الرَّبِّ ، وعصمة العباد ، ودفع الخصوم والباطل ، ليس لها تعريف ولا تصريح عمَّا وضعت عليه ، وأُخر متشابهة في الصِّدق ، لهنَّ تصريح وتحرير وتأويل ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام ، لا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحقِّ .

ونقل هذا المذهب عن مجاهد وابن إسحاق ، واستحسنه ابن عطية . انظر : تفسير الطبري ( ٣ / ٢٣٦ ) ، وهو المنقول عن الشافعي ، وأحمد في رواية . انظر : زاد المسير ( ص ١٧٨ ) ، وعزاه ابن الجوزي إلى الشافعي وابن الأثير . انظر : زاد المسير ( ص ١٧٨ ) .

وهناك أقوال أخرى ذكرها الإمام الطبري وغيره من أهل العلم...

والنَّازِرُ فِي الْأَقْوَالِ السَّابِقَةِ يَجِدُ أَنَّ بَعْضَهَا لَا يَخْلُو مِنْ مَقَالٍ ...

فِيمَا مِنْ قَالِ بِأَنَّ الْمُحْكَمَ مَا لَمْ يُنْسَخْ وَالْمُتَشَابِهَ الْمُنْسُوخُ ، فَهَذَا بَعِيدٌ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا هُنَا لِعَدَمِ مُنَاسَبَتِهِ لِلْوَصْفَيْنِ وَلَا لِلتَّقِيَةِ الْآيَةِ ... انظر: التحرير والتنوير (١٥٦/٣) .

وأما اعتبار الحروف المقطعة من المشابه ، فالخلاف في حقيقتها ، وكذا في معانيها قائم بين العلماء قديماً وحديثاً ، وقد تكلم في معناها العديد من العلماء ...

قال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١/١٥٥-١٥٦) : " قَالَ جَمْعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَثِيرٌ : بَلْ يَجِبُ أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيهَا ، وَنَلْتَمِسَ الْفَوَائِدَ الَّتِي تَحْتَهَا ، وَالْمَعَانِي الَّتِي تَخْرُجُ عَلَيْهَا ، وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ عَدِيدَةٍ :

فَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ أَيْضًا : أَنَّ الْحُرُوفَ الْمُقَطَّعَةَ فِي الْقُرْآنِ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمِ ، إِلَّا أَنَّا لَا نَعْرِفُ تَأْلِيفَهُ مِنْهَا .

وَقَالَ قُطْرُبٌ وَالْفَرَاءُ وَغَيْرُهُمَا : هِيَ إِشَارَةٌ إِلَى حُرُوفِ الْهَجَاءِ أَعْلَمَ اللَّهُ بِهَا الْعَرَبَ حِينَ تَحَدَّثَهُمْ بِالْقُرْآنِ أَنَّهُ مُؤْتَلَفٌ مِنْ حُرُوفٍ هِيَ الَّتِي مِنْهَا بِنَاءُ كَلَامِهِمْ ، لِيَكُونَ عَجْزُهُمْ عَنْهُ أَبْلَغَ فِي الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ إِذْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَلَامِهِمْ . قَالَ قُطْرُبٌ : كَانُوا يَنْفَرُونَ عِنْدَ اسْتِمَاعِ الْقُرْآنِ ، فَلَمَّا سَمِعُوا : ﴿الم﴾ و ﴿المص﴾ اسْتَنْكَرُوا هَذَا اللَّفْظَ ، فَلَمَّا أَنْصَتُوا لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِالْقُرْآنِ الْمُؤْتَلَفِ لِيُثَبِّتَهُ فِي أَسْمَاعِهِمْ وَأَذَانِهِمْ وَيُقِيمَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ .

وَقَالَ قَوْمٌ : رَوَى أَنَّ الْمُشْرِكِينَ لَمَّا أَعْرَضُوا عَنْ سَمَاعِ الْقُرْآنِ بِمَكَّةَ وَقَالُوا : ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦] نَزَلَتْ لِيَسْتَغْرِبُواهَا فَيَفْتَحُونَ لَهَا أَسْمَاعَهُمْ فَيَسْمَعُونَ الْقُرْآنَ بَعْدَهَا فَتَجِبُ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ .

وَقَالَ جَمَاعَةٌ : هِيَ حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى أَسْمَاءٍ أُخِذَتْ مِنْهَا وَحُذِفَتْ بَقِيَّتُهَا ، كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ : الْأَلِفُ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّامُ مِنْ جَبْرِيلَ ، وَالْمِيمُ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقِيلَ : الْأَلِفُ مِفْتَاحُ اسْمِهِ اللَّهِ ، وَاللَّامُ مِفْتَاحُ اسْمِهِ لَطِيفٍ ، وَالْمِيمُ مِفْتَاحُ اسْمِهِ مَجِيدٍ . وَرَوَى أَبُو الصُّحَيْحِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ : ﴿الم﴾ ، قَالَ : أَنَا اللَّهُ أَعْلَمُ ، ﴿الر﴾ أَنَا اللَّهُ أَرَى ، ﴿المص﴾ أَنَا اللَّهُ أَفْصَلُ . فَالْأَلِفُ تُؤَدِّي عَنْ مَعْنَى أَنَا ، وَاللَّامُ تُؤَدِّي عَنْ اسْمِ اللَّهِ ، وَالْمِيمُ تُؤَدِّي عَنْ مَعْنَى أَعْلَمُ . وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ



الرَّجَاجُ وَقَالَ: أَذْهَبُ إِلَى أَنْ كُلَّ حَرْفٍ مِنْهَا يُؤَدِّي عَنْ مَعْنَى، وَقَدْ تَكَلَّمَتِ الْعَرَبُ بِالْحُرُوفِ  
الْمُقَطَّعَةِ نَظْمًا لَهَا وَوَضَعَا بَدَلَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي الْحُرُوفُ مِنْهَا، كَقَوْلِهِ:

فَقُلْتُ لَهَا قِفِي فَقَالَتْ قَافٌ

أَرَادَ: قَالَتْ وَقَفْتُ. وَقَالَ زُهَيْرٌ:

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَآ لَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

أَرَادَ: وَإِنْ شَرًّا فِشْر. وَأَرَادَ: إِلَّا أَنْ تَشَاءَ.

وَقَالَ آخَرُ:

نَادَوْهُمْ أَلَا الْجُمُوعُ أَلَا تَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَا فَآ

أَرَادَ: أَلَا تَرْكَبُونَ، قَالُوا: أَلَا فَارْكَبُوا. وَفِي الْحَدِيثِ: (مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ) قَالَ  
شَقِيقٌ: هُوَ أَنْ يَقُولَ فِي اقْتُلْ أَقْ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (كَفَى بِالسَّيْفِ شَأً) مَعْنَاهُ: شَافِيًا.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: هِيَ أَسْمَاءُ لِلشُّورِ. وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: هِيَ أَقْسَامُ أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا لِشَرَفِهَا  
وَفَضْلِهَا، وَهِيَ مِنْ أَسْمَائِهِ .

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: «مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ» [آل عمران: ٧] «مَا فِيهِ مِنَ  
الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَمَا سِوَى ذَلِكَ، فَهُوَ مُتَشَابِهٌ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: «وَمَا يُضِلُّ بِهِ  
إِلَّا الْفَاسِقِينَ» [البقرة: ٢٦] ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ: «كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» [الأنعام:

١٢٥] ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ» [محمد: ١٧] ...

قال الإمام محمد رشيد رضا في " تفسير المنار " (١٣٦/٣): " ... وَكَأَنَّ مُجَاهِدًا يَعْنِي بِالْمُتَشَابِهِ: مَا  
فِيهِ إِهْتَامٌ أَوْ عُمُومٌ أَوْ إِطْلَاقٌ، أَوْ كُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ حُكْمًا عَمَلِيًّا، فَهُوَ عِنْدَهُ خَاصٌّ بِالْإِنْشَاءِ دُونَ  
الْخَبَرِ " .

وفيما قاله نظر ، فإن إلحاق العموم والإطلاق بالمتشابهة يؤدي إلى اعتبار معظم الأدلة الشرعية  
غير واضحة المعنى ، فإنهما وإن كان يَرُدُّهُمَا التَّخْصِيسُ وَالتَّقْيِيدُ لَيْسَا مِمَّا يَكْتَنِفُهُ الْغُمُوزُ فِي

دلالتة ، فإنَّ كلاً منهما واضح المعنى ، على أنَّ المطلق عند التَّحقيق من قسم الخاص ، والخاصَّ قطعي الدَّلالة ، فكيف يُعدُّ متشابهاً ؟ وفي قوله : " ، أَوْ كُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ حُكْماً عَمَلِيّاً ، فَهُوَ عِنْدَهُ خَاصٌّ بِالْإِنِّشَاءِ دُونَ الْخَبَرِ " تناقض واضح ، إذ الأدلَّة الدَّالَّة على الأحكام العمليَّة هي من باب الإنشاء غالباً ، وإن كانت ألفاظها تُصاغ أحياناً صيغة الخبر ، وما مثَّل به مجاهد للمتشابه لا يعدو أن يكون من باب الأخبار ، فإنَّ الآيات المذكورة في كلامه ليس في أي واحدة منهنَّ إنشاء . انظر : جواهر التفسير (١٧-١٨) .

وأما القول بأنَّ المحكم هو ما وضع وبان ولم يحتج إلى تفسير وبيان ، والمتشابه ما لم يتَّضح معناه واحتاج إلى بيان ، فهذا هو الصَّواب من الأقوال السَّابقة ... والله أعلم .

قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (١١/٤) : " قَالَ النَّحَّاسُ : أَحْسَنَ مَا قِيلَ فِي الْمُحْكَمَاتِ ، وَالْمُتَشَابِهَاتِ أَنَّ الْمُحْكَمَاتِ مَا كَانَ قَائِماً بِنَفْسِهِ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يُرْجَعَ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ ، نَحْوُ ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ، ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾ . وَالْمُتَشَابِهَاتُ نَحْوُ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا : ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾ ، وَإِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ . قُلْتُ : مَا قَالَهُ النَّحَّاسُ يُبَيِّنُ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ ، وَهُوَ الْجَارِي عَلَى وَضْعِ اللَّسَانِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُحْكَمَ اسْمٌ مَّفْعُولٌ مِنْ أَحْكَمَ ، وَالْإِحْكَامُ الْإِتْقَانُ ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَا كَانَ وَاضِحَ الْمَعْنَى لَا إِشْكَالَ فِيهِ وَلَا تَرَدُّدَ ، إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لِوُضُوحِ مُفْرَدَاتِ كَلِمَاتِهِ وَإِتْقَانِ تَرْكِيبِهَا ، وَمَتَى اخْتَلَّ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ جَاءَ التَّشَابُهُ وَالْإِشْكَالُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وعلى كلِّ حال ، فإنَّ أقوال العلماء لا تخرج بمجموعها عن كون المُحْكَم مِمَّا وضع وبان ولم يحتج إلى تفسير وتوضيح ، والمتشابه ما احتاج إلى كشف وبيان ...

ومن المعلوم أنَّ هنالك ألفاظاً في القرآن الكريم تحتل أكثر من معنى ، على أنَّ لها معنى أصليّاً في الوضع العربي ، وهو أرجح المعاني ، ولذا لا بدَّ من قانونٍ يُعرفُ به المعنى المراد منها ، لأنَّ الكلام يكون عندها متشابهاً ...

‘ ’

### المبحث الثالث

#### ضُرُوبُ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَمَرَاتِبُهُ

أَوَّلًا: ضُرُوبُ الْمُتَشَابِهِ :

قال الرَّاعِبُ الأصفهاني في " المفردات القرآنية " (٤٤٣-٤٤٤) : "المتشابه في الجملة ثلاثة

أضرب: متشابه من جهة اللفظ فقط، ومتشابه من جهة المعنى فقط، ومتشابه من جهتهما.

والمتشابه من جهة اللفظ ضربان:

أحدهما يرجع إلى الألفاظ المفردة، وذلك إمّا من جهة غرابته نحو: الأَبّ ، و يزفُون ، وإمّا من جهة مشاركة في اللفظ كاليد والعين.

والثاني يرجع إلى جملة الكلام المركّب، وذلك ثلاثة أضرب:

ضرب لاختصار الكلام نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ

النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] .

وضرب لبسط الكلام نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، لأنّه لو قيل: ليس مثله شيء كان أظهر للسّامع.

وضرب لنظم الكلام نحو: ﴿أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قِيَمًا﴾ [الكهف: ١- ٢] ،

تقديره: الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، وقوله: ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا﴾

[الفتح: ٢٥] .

والمتشابه من جهة المعنى: أوصاف الله تعالى، وأوصاف يوم القيامة، فإنّ تلك الصّفات لا تتصوّر لنا إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسّه، أو لم يكن من جنس ما نحسّه.

والمتشابه من جهة المعنى واللفظ جميعاً خمسة أضرب:

الأوّل: من جهة الكميّة كالعموم والخصوص نحو: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] .

وَالثَّانِي: من جهة الكيفية كالوجوب والندب، نحو: «فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» [النساء: ٣] .  
وَالثَّالِثُ: من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ، نحو: «اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ» [آل عمران: ١٠٢] .  
وَالرَّابِعُ: من جهة المكان والأمر التي نزلت فيها، نحو: «وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا» [البقرة: ١٨٩] ، وقوله: «إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ» [التوبة: ٣٧] ، فإن من لا يعرف عاداتهم في الجاهلية يتعذر عليه معرفة تفسير هذه الآية.

وَالْخَامِسُ: من جهة الشروط التي بها يصحُّ الفعل، أو يفسد ك شروط الصلوة والنكاح. وهذه الجملة إذا تصوّرت علم أن كل ما ذكره المفسّرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم .

فمن خلال ما سبق بيانه يتبيّن لنا أن من المتشابه ما يرجع خفاؤه إلى اللفظ ، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى المعنى ، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى اللفظ والمعنى ، فهذه أقسام ثلاثة :  
القِسْمُ الْأَوَّلُ : وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء في اللفظ وحده منه مفرد ومركب ، والمفرد قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة غرابته أو من جهة اشتراكه ، والمركب قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة اختصاره أو من جهة بسطه أو من جهة ترتيبه .  
مثال التشابه في المفرد بسبب غرابته وندرة استعماله لفظ : الأبّ بتشديد الباء في قوله سبحانه: «وَفَاكِهَةً وَأَبًّا» ، وهو ما ترعاه البهائم بدليل قوله بعد ذلك: «مَتَاعاً لَكُمْ وَلِأَنعَامِكُمْ» .

ومثال التشابه في المفرد بسبب اشتراكه بين معان عدّة : لفظ اليمين في قوله سبحانه: «فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْباً بِالْيَمِينِ» ، أي : فأقبل إبراهيم على أصنام قومه ضارباً لها باليمين من يديه لا بالشمال أو ضارباً لها ضرباً شديداً بالقوة ، لأنّ اليمين أقوى الجارحتين أو ضارباً لها بسبب اليمين التي حلفها ونوّه بها القرآن إذ قال: «وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَنَّ أَصْنَامُكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُّوا مُدْبِرِينَ» ، كل ذلك جائز ، ولفظ اليمين مشترك بينها.

ومثال التشابه في المركَّب بسبب اختصاره : قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ، فَإِنَّ خفاء المراد فيه جاء من ناحية إيجازه ، والأصل وإن خفتُم أَلَّا تقسطوا في اليتامى لو تزوّجتموهنَّ فانكحوا من غيرهنَّ ما طاب لكم من النساء ، ومعناه : أنكم إذا تحرّجتم من زواج اليتامى مخافة أن تظلموهنَّ فأمامكم غيرهنَّ فتزوّجوا منهنَّ ما طاب لكم ، وقيل : إِنَّ القوم كانوا يتحرّجون من ولاية اليتامى ولا يتحرّجون من الزنى ، فأنزل الله الآية ، ومعناه : إن خفتُم الجور في حقّ اليتامى فخافوا الزنى أيضاً ، وتبدّلوا به الزواج الذي وسع الله عليكم فيه ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثلى وثلاث ورباع.

ومثال التشابه يقع في المركَّب بسبب بسطه والإطناب فيه : قوله جَلَّتْ حِكْمَتُهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فَإِنَّ حرف الكاف لو حذف ، وقيل : ليس مثله شيء كان أظهر للسامع من هذا التركيب الذي ينحل إلى ليس مثل مثله شيء ، وفيه من الدقّة ما يعلو على كثير من الأفهام.

ومثال التشابه يقع في المركَّب لترتيبه ونظمه : قوله جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا﴾ ، فَإِنَّ الخفاء هنا جاء من جهة التّرتيب بين لفظ ﴿قَيِّمًا﴾ ، وما قبله ، ولو قيل : أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً لكان أظهر أيضاً.

واعلم أَنَّ مقدّمة هذا القسم فواتح السُّور المشهورة ، لأنَّ التشابه والخفاء في المراد منها جاء من ناحية ألفاظها لا محالة.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : هو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء المعنى وحده ، مثاله : كَلَّ ما جاء في القرآن الكريم وصفاً لله تعالى أو لأهوال القيامة أو لنعيم الجنّة وعذاب النّار ، فَإِنَّ العقل البشري لا يمكن أن يحيط بحقائق صفات الخالق ، ولا بأهوال القيامة ، ولا بنعيم أهل الجنّة وعذاب أهل النّار ، وكيف السبيل إلى أن يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسّه وما يكن فينا مثله ولا جنسه؟.



وَتَانِيَتُهَا: مَعَانٍ قُصِدَ إِشْعَارُ الْمُسْلِمِينَ بِهَا، وَتَعَيَّنَ إِجْمَالُهَا، مَعَ إِمْكَانِ حَمْلِهَا عَلَى مَعَانٍ مَعْلُومَةٍ لَكِنْ بِتَأْوِيلَاتٍ: كَحُرُوفِ أَوَائِلِ السُّورِ، وَنَحْوِ «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» [طه: ٥] ، «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ» [البقرة: ٢٩] .

ثَالِثُهَا: مَعَانٍ عَالِيَةٍ صَاقَتْ عَنْ إِيفَاءِ كُنْهَيْهَا اللَّغَةِ الْمَوْضُوعَةَ لِأَقْصَى مَا هُوَ مُتَعَارَفُ أَهْلِهَا، فَعَبَّرَ عَنْ تِلْكَ الْمَعَانِي بِأَقْصَى مَا يُقَرَّبُ مَعَانِيهَا إِلَى الْأَفْهَامِ، وَهَذَا مِثْلُ أَكْثَرِ صِفَاتِ اللَّهِ نَحْوِ الرَّحْمَانِ، الرَّؤُوفِ، الْمُتَكَبِّرِ، نُورِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

رَابِعُهَا: مَعَانٍ قُصِّرَتْ عَنْهَا الْأَفْهَامُ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الْعُصُورِ، وَأُودِعَتْ فِي الْقُرْآنِ لِيَكُونَ وُجُودُهَا مُعْجِزَةً قُرْآنِيَّةً عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عُصُورٍ قَدْ يَضْعُفُ فِيهَا إِدْرَاكُ الْإِعْجَازِ النَّظْمِيِّ، نَحْوَ قَوْلِهِ: «وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا» [يس: ٣٨] ، «وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ» [الحجر: ٢٢] ، «يَكْوَرُ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ» [الزمر: ٥] ، «وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ» [النمل: ٨٨] ، «تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ» [المؤمنون: ٢٠] ، «رَبِّتُونَهُ لَا شَرِيفَةً وَلَا غَرِيْبَةً» [النور: ٣٥] ، «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ» [هود: ٧] ، «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ» [فصلت: ١١] ، وَذَكَرُ سَدِّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ .

خَامِسُهَا: مَجَازَاتٌ وَكِنَايَاتٌ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّ ظَاهِرَهَا أَوْهَمَ مَعَانِي لَا يَلِيْقُ الْحَمْلُ عَلَيْهَا فِي جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى: لِإِشْعَارِهَا بِصِفَاتٍ تُخَالِفُ كَمَالَ الْإِلَهِيَّةِ، وَتَوَقَّفَ فَرِيقٌ فِي مَحْمَلِهَا تَنْزِيلِهَا، نَحْوَ: «فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا» [الطور: ٤٨] ، «وَالسَّمَاءَ بَيْنَاهَا بِأَيْدٍ» [الذاريات: ٤٧] ، «وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ» [الرحمن: ٢٧] .

وَسَادِسُهَا: أَلْفَاظٌ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ لَمْ تُعْرَفْ لَدَى الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بَيْنَهُمْ: قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ مِثْلُ: «وَفَاكِهَةً وَأَبًّا» [عبس: ٣١] ، وَمِثْلُ ، «أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ» [التخل: ٤٧] ، «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ» [التوبة: ١١٤] ، «وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ» [الحاقة: ٣٦] .

سَابِعُهَا: مُصْطَلَحَاتٌ شَرْعِيَّةٌ لَمْ يَكُنْ لِلْعَرَبِ عِلْمٌ بِخُصُوصِهَا، فَمَا اسْتَشْهَرَ مِنْهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَعْنَاهُ، صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً: كَالْتِيْمِمْ، وَالرَّكَاةِ، وَمَا لَمْ يَشْهَرَ بَقِيَ فِيهِ إِجْمَالٌ: كَالرَّبَا قَالَ عُمَرُ:



«نَزَلَتْ آيَاتُ الرَّبِّ فِي آخِرِ مَا أُنْزِلَ فُتُوْفِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يُبَيِّنْهَا» وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

ثَامِتُهَا: أَسَالِيبُ عَرَبِيَّةٌ خَفِيَتْ عَلَى أَقْوَامٍ فَظَنُّوا الْكَلَامَ بِهَا مُتَشَابِهًا، وَهَذَا مِثْلُ زِيَادَةِ الْكَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وَمِثْلُ الْمُشَاكَلَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] .

فَيَعْلَمُ السَّامِعُ أَنَّ إِسْنَادَ خَادِعٍ إِلَى ضَمِيرِ الْجَلَالَةِ إِسْنَادٌ بِمَعْنَى مَجَازِيٍّ اقْتَضَتْهُ الْمُشَاكَلَةُ. وَتَاسِعَتُهَا: آيَاتٌ جَاءَتْ عَلَى عَادَاتِ الْعَرَبِ، فَفَهِمَهَا الْمُخَاطَبُونَ، وَجَاءَ مَنْ بَعْدَهُمْ فَلَمْ يَفْهَمُوهَا، فَظَنُّوهَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] ، فِي «الْمَوْطَأِ» قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «قُلْتُ لِعَائِشَةَ - وَكُنْتُ يَوْمَئِذٍ حَدَّثًا لَمْ أَتَفَقَّهْ - لَا أَرَى بَأْسًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا يَطَّوَّفَ بِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ» فَقَالَتْ لَهُ: «لَيْسَ كَمَا قُلْتَ إِنَّمَا كَانَ الْأَنْصَارُ يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّائِغِيَّةِ الْخ. وَمِنْهُ: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا﴾ [المائدة: ٩٣] الْآيَةُ ، فَإِنَّ الْمُرَادَ فِيمَا شَرَبُوا مِنَ الْخَمْرِ قَبْلَ تَحْرِيمِهَا.

عَاشِرَتُهَا: أَفْهَامٌ ضَعِيفَةٌ عَدَّتْ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَشَابِهِ وَمَا هُوَ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَفْهَامُ الْبَاطِنِيَّةِ، وَأَفْهَامُ الْمُسَبِّهَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [الفلم: ٤٢] .

## المَبْحَثُ الرَّابِعُ

### الحِكْمَةُ مِنْ وُجُودِ الْمُتَشَابِهِ فِي الْقُرْآنِ

ذكر العلماء العديد من الفوائد في الحكمة من وجود المتشابه في القرآن ، منها :

أَوَّلًا: ما قاله ابن قتيبة في كتابه " تأويل مشكل القرآن " (ص ٥٨) ، قال : " إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِالْفَافِ الْعَرَبِ وَمَعَانِيهَا ، وَمَذَاهِبُهَا فِي الْإِيجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ ، وَالْإِطَالَةِ وَالتَّوَكُّيدِ ، وَالْإِشَارَةِ إِلَى الشَّيْءِ ، وَإِغْمَاضِ بَعْضِ الْمَعْنَى حَتَّى لَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّفْظُ ، وَإِظْهَارِ بَعْضِهَا ، وَضَرْبِ الْأَمْثَالِ لِمَا خَفِيَ . وَلَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مَكْشُوفًا حَتَّى يَسْتَوِيَ فِي مَعْرِفَتِهِ الْعَالَمُ وَالْجَاهِلُ ، لَبُطِلَ التَّفَاضُلُ بَيْنَ النَّاسِ ، وَسَقَطَتِ الْمَحَنَةُ وَمَاتَتِ الْخَوَاطِرُ " .

ثَانِيًا : " إقامة دليل على عجز الإنسان وجهالته ، مهما عظم استعداده وغزر علمه ، وإقامة شاهد على قدرة الله الخارقة ، وأنه وحده هو الذي أحاط بكل شيء علماً ، وأنَّ الخلق جميعاً لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ، وهناك يخضع العبد ويخضع ويطامن من كبريائه ويخضع ويقول ما قالت الملائكة بالأمس : ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ .

قال بعض العارفين : العقل مبتلى باعتقاد أحقيّة المتشابه : كابتلاء البدن بأداء العبادة ، كالحكيم إذا صَنَّفَ كِتَاباً أَجْمَلَ فِيهِ أَحْيَاناً ، لِيَكُونَ مَوْضِعَ خُضُوعِ الْمُتَعَلِّمِ لِأَسْتَاذِهِ ، وَكَالْمَلِكِ يَتَّخِذُ عِلَامَةً يَمْتَازُ بِهَا مِنْ يَطْلَعُهُ عَلَى سِرِّهِ ، وَقِيلَ : لَوْ لَمْ يَتَلَّ الْعَقْلُ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ الْبَدَنِ لَاسْتَمَرَّ الْعَالَمُ فِي أَبْهَةِ الْعِلْمِ عَلَى التَّمَرُّدِ ، فَبِذَلِكَ يَسْتَأْنِسُ إِلَى التَّذَلُّلِ بِذِلِّ الْعِبَادِيَّةِ .

والمتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها ، استسلاماً ، واعترافاً بقصورها ، ولهذا ختم آية : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ ختمها بقوله : ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ آل عمران : ٧ ] .

وذلك تعريضاً للزائعين ومدحاً للرّاسخين ، ويعني من لم يتذكر ، ويعظ ، وخالف هواه ، فليس من أولي العقول ، ومن ثمّ قال الرّاسخون في العلم : ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران : ٨] .

فخضعوا لباريهم لاستئصال العلم اللدني بعد أن استعاضوا به من الزيف النّفساني " . انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٢٣-٢٢٤) .

ثالثاً : قال الإمام الرّازي في " التفسير " (١٤١/٧-١٤٢) : " وَاعْلَمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ ذَكَرُوا فِي فَوَائِدِ الْمُتَشَابِهَاتِ وَجُوهًا :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ مَتَى كَانَتِ الْمُتَشَابِهَاتُ مَوْجُودَةً، كَانَ الْوُصُولُ إِلَى الْحَقِّ أَصْعَبَ وَأَشَقَّ وَزِيَادَةُ الْمَشَقَّةِ تُوجِبُ مَزِيدَ الثَّوَابِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران : ١٤٢] .

الْوَجْهُ الثَّانِي : لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مُحْكَمًا بِالْكُلِّيَّةِ لَمَا كَانَ مُطَابِقًا إِلَّا لِمَذْهَبٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ تَصْرِيحُهُ مُبْطَلًا لِكُلِّ مَا سِوَى ذَلِكَ الْمَذْهَبِ، وَذَلِكَ مِمَّا يُفْتَرُ أَرْبَابَ الْمَذَاهِبِ عَنْ قَبُولِهِ وَعَنِ النَّظَرِ فِيهِ، فَالِإِتِّفَاعُ بِهِ إِنَّمَا حَصَلَ لَمَّا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمُحْكَمِ وَعَلَى الْمُتَشَابِهِ، فَحِينَئِذٍ يَطْمَعُ صَاحِبُ كُلِّ مَذْهَبٍ أَنْ يَجِدَ فِيهِ مَا يَقْوِي مَذْهَبَهُ، وَيُؤَيِّزُ مَقَالَتَهُ، فَحِينَئِذٍ يُنْظَرُ فِيهِ جَمِيعُ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ، وَيَجْتَهِدُ فِي التَّأَمُّلِ فِيهِ كُلُّ صَاحِبِ مَذْهَبٍ، فَإِذَا بَالِغُوا فِي ذَلِكَ صَارَتِ الْمُحْكَمَاتُ مُفْسَّرَةً لِلْمُتَشَابِهَاتِ، فَبِهَذَا الطَّرِيقِ يَتَخَلَّصُ الْمُبْطَلُ عَنْ بَاطِلِهِ وَيَصِلُ إِلَى الْحَقِّ .

الْوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ افْتَقَرَ النَّاضِرُ فِيهِ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَحِينَئِذٍ يَتَخَلَّصُ عَنْ ظُلْمَةِ التَّقْلِيدِ، وَيَصِلُ إِلَى ضِيَاءِ الْإِسْتِدْلَالِ وَالْبَيِّنَةِ، أَمَّا لَوْ كَانَ كُلُّهُ مُحْكَمًا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالَدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ فَحِينَئِذٍ كَانَ يَبْقَى فِي الْجَهْلِ وَالتَّقْلِيدِ .

الْوَجْهُ الرَّابِعُ : لَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ، افْتَقَرُوا إِلَى تَعَلُّمِ طُرُقِ التَّأْوِيلَاتِ وَتَرْجِيحِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَافْتَقَرَ تَعَلُّمُ ذَلِكَ إِلَى تَحْصِيلِ عُلُومٍ كَثِيرَةٍ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ

وَعَلِمَ أَصُولَ الْفَقْهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ كَذَلِكَ مَا كَانَ بَحْتَاجُ الْإِنْسَانِ إِلَى تَحْصِيلِ هَذِهِ الْعُلُومِ الْكَثِيرَةِ، فَكَانَ إِيْرَادُ هَذِهِ الْمُتَشَابِهَاتِ لِأَجْلِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْكَثِيرَةِ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: وَهُوَ السَّبَبُ الْأَقْوَى فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْقُرْآنَ كِتَابٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى دَعْوَةِ الْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ بِالْكُلِّيَّةِ، وَطَبَائِعُ الْعَوَامِّ تَنْبُو فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ عَنْ إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنَ الْعَوَامِّ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ إِثْبَاتَ مَوْجُودٍ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا بِمُتَحَيِّزٍ وَلَا مُشَارٍ إِلَيْهِ، ظَنَّ أَنَّ هَذَا عَدَمٌ وَنَفَى فَوْقَ فِي التَّعْطِيلِ، فَكَانَ الْأَصْلَحُ أَنْ يُخَاطَبُوا بِالْفَافِظِ دَالَّةٍ عَلَى بَعْضٍ مَا يُنَاسِبُ مَا يَتَوَهَّمُونَهُ وَيَتَخَيَّلُونَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مَخْلُوطًا بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ الصَّرِيحِ، فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الَّذِي يُخَاطَبُونَ بِهِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَالْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يُكْشَفُ لَهُمْ فِي آخِرِ الْأَمْرِ هُوَ الْمُحْكَمَاتُ، فَهَذَا مَا حَضَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ .

رَابِعًا: وَقَالَ أَبُو السُّعُودِ فِي الْحِكْمَةِ مِنْ وَجُودِ الْمُتَشَابِهَةِ : " ... وَإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِيُظْهِرَ فَضْلَ الْعُلَمَاءِ ، وَيَزِدَّادَ حِرْصَهُمْ عَلَى الْاجْتِهَادِ فِي تَدْبِيرِهَا ، وَتَحْصِيلِ الْعُلُومِ الَّتِي نِيْطُ بِهَا اسْتِنْبَاطُ مَا أُريدُ بِهَا مِنْ الْأَحْكَامِ الْحَقَّةِ ، فَيَنَالُوا بِهَا وَيَتَعَابَ الْقَرَائِحُ فِي اسْتِخْرَاجِ مَقَاصِدِهَا الرَّائِفَةِ وَمَعَانِيهَا اللَّائِقَةِ الْمَدَارِجِ الْعَالِيَةِ ، وَيَعْرِجُوا بِالتَّوْفِيقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُحْكَمَاتِ مِنَ الْيَقِينِ وَالْإِطْمِئْنَانِ إِلَى الْمَعَارِجِ الْقَاصِيَةِ " . انظر : إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٨/٢) .

وَالْحَقُّ أَنَّ لَاشْتِمَالَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى الْمُتَشَابِهَةِ الْعَدِيدِ الْعَدِيدِ مِنَ الْحِكَمِ ، ذَكَرَ جَمْلَةً وَافِرَةً مِنْهَا الْإِمَامُ الزُّرْقَانِيُّ فِي " مَنَاهِلِ الْعُرْفَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ " (٣٠٢-٣٠٥) ، وَالْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي " الْبَرَهَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ " (٧٠-٧٦) ، وَالْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي " دَفْعِ شُبُهَةِ التَّشْبِيهِ " (ص ١٠٧-١٠٨) ، وَالْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ فِي " الْإِتْقَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ " (٦/٢) ، وَالْإِمَامُ أَبُو زَهْرَةَ فِي " تَارِيخِ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَةِ " (ص ١٦) ...

## هَلْ نُصُوصُ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ

لقد صرَّحَ الكثيرُ من أهل العلم في القديم والحديث بأنَّ النُّصوص التي حملت ألفاظاً مضافةً إلى الله تعالى ممَّا يسمِّيها البعض بالصفات التي يوهم ظاهرها التشبيه هي من المتشابه، وهذه طائفة من أقوالهم:

قال الإمام السَّمَرَقَنْدِي فِي "بحر العلوم" (١/٤٩٧) عند تفسير قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]: "ويقال: هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إِلَّا الله".

قال الإمام السَّمَرَقَنْدِي فِي "بحر العلوم" (١/٥٢٠) عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: "قال بعضهم: هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إِلَّا الله، وذكر عن يزيد بن هارون أَنَّهُ سئل عن تأويله، فقال: تأويله: الإيمان به".

وقال الإمام الغزالي فِي "المُستصفى فِي علم الأصول" (١/٢٠٢-٢٠٣): "فِي القرآن مُحكم ومتشابه، كما قال تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. واختلفوا فِي معناه، وإذا لم يرد توقيف فِي بيانه فينبغي أن يفسر بما يعرفه أهل اللغة ويناسب اللفظ من حيث الوضع، ولا يناسب قولهم: المتشابه هي الحروف المقطعة فِي أوائل السُّور، والمُحكم ما وراء ذلك، ولا قولهم: المُحكم ما يعرفه الرّاسخون فِي العلم والمتشابه ما ينفرد الله تعالى بعلمه، ولا قولهم: المُحكم: الوعد والوعيد والحلال والحرام، والمتشابه القصص والأمثال، وهذا أبعد، بل الصَّحيح أن المُحكم يرجع إلى معنيين:

أَحَدُهُمَا: المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال والمتشابه ما تعارض فيه الاحتمال.





فأما الذي ورد كملاً محضاً كالوحدانية ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، والسمع ، والبصر ، والإحاطة ، والتقدير ، والتدبير ، وعدم المثل والنظير فلا كلام فيه ولا توقف .

وأما الذي ورد بالآفات المحضة والنقائص كقوله : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥] ، وقوله : " جعت فلم تطعمني وعطشت .. " ، فقد علم المحفوظون ، والملفوظون ، والعالم والجاهل أن ذلك كناية ، وأنه واسطة عمّن تعلق به هذه النقائص ، ولكنه أضافها إلى نفسه الكريمة المقدسة ، تكرمة لوليّه ، وتشريفاً ، واستلطافاً للقلوب وتلييناً ، وهذا أيّها العاقلون تنبيه لكم على ما ورد من الألفاظ المحتملة ، فإنه ذكر الألفاظ الكاملة المعاني السّالمة ، فوجبت له ، وذكر الألفاظ الناقصة والمعاني الدنيئة ، فتنزّه عنها قطعاً ، فإذا جعلت الألفاظ المحتملة التي تكون للكمال بوجه ، وللنقصان بوجه ، وجب على كلّ مؤمن حصيف أن يجعله كناية عن المعاني التي تجوز عليه ، وينفي عنه ما لا يجوز عليه ، فقوله في اليد والسّاعد والكفّ والأصبع عبارات بديعة تدلّ على معانٍ شريفة ، فإنّ السّاعد عند العرب عليه كانت تعول في القوّة والبطش والشّدّة ... فأضاف السّاعد إلى الله ، لأنّ الأمر كلّّه لله ، كما أضاف إليه موسى ، وكذلك قوله : " إنّ الصّدقة تقع في كفّ الرّحمن " عبر بها عن كفّ المسكين ، تكرمة له ... " .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٤٤/٧) عند تفسير قوله تعالى : ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] : " ويقال : هذا من المُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ " .

وقال الإمام ابن جزي الكلبي في " التسهيل لعلوم التنزيل " (٢٢٥/٢) عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧] : " وأما السلف الصّالح فسلموا علم ذلك إلى الله ، ورأوا أنّ هذا من المتشابه الذي لا يعلم علم حقيقته إلا الله " .

وقال الإمام ابن عادل الحنبلي في " اللباب في علوم الكتاب " (٥٢٦/٨) عند تفسير قوله تعالى : ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] : " وقيل : هذا من المُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ " .



وفي كتابه "روضة الناظر" (٢٧/١) نصَّ الإمام ابن قدامة على أنَّ آيات الصِّفات من المتشابه وقال : " والصَّحيح: أنَّ المتشابه: ما ورد في صفات الله سبحانه ممَّا يجب الإيمان به، ويحرم التَّعرُّض لتأويله، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ، ﴿لَمَّا خَلَّطْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] ، ونحوه.

فهذا اتَّفَق السَّلف -رحمهم الله- على الإقرار به، وإمراره على وجهه، وترك تأويله .  
وقال صاحب بصائر ذوي التَّمييز " (٢٩٣/٣٠ - ٢٩٤) : " ... والمتشابه من القرآن: ما أشكل تفسيره، لمشابهته غيره ، إمَّا من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى... إلى أن قال : والمتشابه من جهة المعنى أوصاف الله عزَّ وجلَّ، وأوصاف القيامة، فإنَّ تلك الصِّفات لا تتصوَّر لنا، إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسَّه، أو لم يكن من جنس ما نحسَّه " .

وفي تفسيره الموسوم بـ "الجواهر الحسان في تفسير القرآن" (١٠/٢) يذكر الإمام الثَّعالبي بأن من المتشابه ما ظاهره التَّشبيه مثل : ﴿مَنْ رُوحِي﴾ [ص: ٧٢] ، و﴿أَيُّدِينَا﴾ [يس: ٧١] ، و﴿يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ، و﴿يَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] ، و﴿يُسْتَهْزَى﴾ [البقرة: ١٥] ، و﴿مَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] ، ونحوه " . ومع أنَّ هذه الإضافات التي ذكرها الإمام الثَّعالبي من المتشابه إلَّا أنَّ لها تأويلات صحيحة عند العلماء الرَّاسخين في العلم سلفاً وخلفاً ...

أمَّا الإمام الشَّيْطوي فيعقد في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" (١٤/٣) فصلاً خاصاً لذلك يقوله فيه: " مِنْ الْمُتَشَابِهِ آيَاتُ الصِّفَاتِ وَلِإِبْنِ اللَّبَّانِ فِيهَا تَصْنِيفٌ مُفْرَدٌ نَحْوُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] ، ﴿يُدُّ اللَّهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ، ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] " .

وقال الإمام الشوكاني في " فتح القدير " (٢٠٦/٢) عند تفسير قوله تعالى : ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] : " وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ " .

وقال الإمام الكرمي في " أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات " (ص ٦٠) : " اعلم أنَّ من المتشابهات آيات الصفات، التي التأويل فيها بعيد، فلا تؤول ولا تفسر، وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها " .

وعلى هذا الطريق سار الكثير من المحدثين كالأستاذ البوطي الذي قرّر في كتابه " كبرى اليقينيات الكونية " (ص ١٣٧) أنَّ آيات الصفات من المتشابه ، وأنَّ المقصود بالمشابه : كلَّ نصٍّ تجاذبته الاحتمالات حول المعنى المراد منه وأوهم بظاهره ما قامت الأدلة على نفيه... ومنهم الأستاذ عبد الرحمن الميداني ، حيث عقد فصلاً في كتابه " العقيدة الإسلامية وأسسها " (ص ٢٤٦) تحدّث فيه عن النصوص المتشابهات في صفات الله تعالى ...

وكذلك قال الأستاذ الدسوقي في كتابه " محاضرات في العقيدة الإسلامية " (ص ٨١) حيث ذكر بأنَّ الآيات المتشابهة هي التي تتحدّث بالفاظ بشرية عن صفات الله عزَّ وجلَّ التي ليس كمثلهما صفات بين المخلوقات قاطبة .

والحقَّ أنَّ القول بأنَّ أخبار الصفات من المتشابه هو قول الكثيرين من المتقدِّمين والمتأخِّرين ، ولو أردنا الاستقصاء لآتسع الكلام...

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ السبب الرئيس الذي دفع هؤلاء العلماء وغيرهم إلى ما ذهبوا إليه إنّما هو التنزيه ، لأنَّ الأخذ بظاهر تلك الأخبار يؤدّي إلى التشبيه والتجسيم ، فأطلقوا على تلك الآيات وصف المتشابه .

وهنا يبرز لنا تساؤل وهو: لماذا لم يبيِّن النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاني النصوص المتشابهة

؟





## هَلِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ الْمُتَشَابِهَ

اختلف العلماء في موقفهم من المتشابه ... والخلاف مبني على تقدير الوقف في قوله تعالى :  
﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] .  
وللعلماء فيه مذهبان:

الأوّل : الوقف على لفظ الجلالة ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ ، وما بعده مستأنف، وهو مروي عن ابن عباس ،  
وابن مسعود ، وعائشة ، وأبي نهيك ، وهو مذهب الجمهور .  
أدلة هذا المذهب :

(١) قال الطبري في " التفسير " (٢٢٠/٥) : "... بَلَّغْنِي مَعَ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي: وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ  
فِي الْعِلْمِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُهُ " .

(٢) ما رواه ابن جرير في " التفسير " (٢١٨/٥) بسنده عن عائشة، قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ  
يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧] قَالَتْ: «كَانَ مِنْ رُسُوحِهِمْ فِي الْعِلْمِ أَنْ آمَنُوا بِمُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَلَمْ  
يَعْلَمُوا تَأْوِيلَهُ» .

(٣) ما رواه الطبري في " التفسير " (٢١٨/٥) بسنده عن هشام بن عروة: كَانَ أَبِي يَقُولُ فِي هَذِهِ  
الآيَةِ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] " أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ لَا  
يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، وَلَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] .

(٤) ما رواه الطبري في " التفسير " بسنده عن أبي نهيك الأسدي، قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ  
وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] فَيَقُولُ: «إِنَّكُمْ تَصِلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ وَإِنَّهَا مَقْطُوعَةٌ» ﴿وَمَا يَعْلَمُ  
تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] «فَانْتَهَى عِلْمُهُمْ  
إِلَى قَوْلِهِمُ الَّذِي قَالُوا» .



**الأوّل** : ما استأثر الله بعلمه وتفرّد بمعرفته ، فلا يستطيع الإنسان أن يصل إليه ، كالعلم بذات الله ، وحقائق صفاته ، و كوقت قيام السّاعة ، وأشراتها ، وغيرها من الغيبيّات التي احتفظ الله بعلمه لها ، مصداق قوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام : ٥٩] .

**الثاني** : ما يعلمه العلماء عن طريق البحث وبذل الوسع والطّاقة ، وإن كان قد يخفى على كثير من النّاس ، فالمتشابهات التي نشأ التشابه والخفاء فيها من الإجمال والبسط ، ونحوها . والتّحقيق في هذه المسألة إنّما يعتمد على تقدير الوقف في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران : ٧] .

يقول الإمام الشّريف الرّضي في " حقائق التّأويل في متشابه التّنزيل " (ص ٧-٩) : "... فمنهم من جعل الوقف عند اسم الله تعالى ، واستأنف قوله سبحانه : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ ، فمن ذهب هذا المذهب منهم يُخرج العلماء عن أن يعلموا كنه التّأويل وحقيقته ، ويطلّعوأ طلعه ، ويستنبطوا غوامضه ، ويستخرجوا كوامنه ، وحطّهم بذلك عن رتبة قد استحقّوا الإيفاء عليها وإطلاع شرفها ، لأنّ الله سبحانه قد أعطاهم من نهج السّبيل وضياء الدّليل ما يفتتحون به المُبهم - ويصدعون المظلم ، كلّ ذلك بتوفيق الله إيّاهم ، ونصب منار الأدلّة لهم ، فعلمهم بذلك مستمدّ من علم الله سبحانه ، فلا معنى للوقوف بهم دون هذه المنزلة ، والإحجام عند إيصالهم إلى أقصى هذه الرّتبة .

وأما الذين يجعلون الوقف عند قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فيوفّون الاستثناء حقّه بإدخال العلماء فيه ، ويجعلون لهم مزيّة العلم بتأويل القرآن ، ومعرفة مداخله ومخارجه ، وسلوك محاجّه ومناهجه ، وهذا القول مروى عن ابن عبّاس ، ومجاهد ، والرّبيع .

فأمّا المحقّقون من العلماء فيقفون في ذلك على منزلة وسطى وطريقة مثلى ، فلا يخرجون العلماء ههنا عن أن يعلموا شيئاً من تأويل القرآن جملة ، ولا يعطونهم منزلة العلم بجميعه ،





الجازم العقلي على أن ظاهره غير مراد ، ولم يقدّم دليل على ما هو المراد ففيه مذهبان : فمنهم من يجوز الخوض فيه وتأويله بما يرجع إلى الجادة في مثله ، فيجوز عنده الوقف وعدمه ، ومنهم من يمنع الخوض فيه فيمتنع تأويله ويجب الوقف عنده . انظر : حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، المُسمّاة : عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوي ( ٧ / ٣ ) .

وعلى ضوء ما سبق بيانه يتبين لنا أن الواجب على المسلم إزاء المتشابه إذا أُريدَ به ما لا سبيل إليه للمخلوق ، أن الحق هو الإيمان والتسليم مع تفويض العلم بحقيقته إلى الله تعالى ، لأن الآية دلّت على ذمّ متبعي المتشابه ووصفهم بالزيف وابتغاء الفتنة ، كما ومدحت الراسخين بالعلم الذين فوّضوا العلم بحقيقته إلى الله وسلّموا له ...

وفي ذلك يقول الإمام ابن حجر في " فتح الباري " ( ٢١١/٨ - ٢١٢ ) : " قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْمُتَشَابِهُ عَلَى ضَرِيحَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَا إِذَا رُدَّ إِلَى الْمُحْكَمِ وَاعْتَبِرَ بِهِ عُرِفَ مَعْنَاهُ ، وَالْآخَرُ : مَا لَا سَبِيلَ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَهُوَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ أَهْلُ الزَّيْفِ فَيَطْلُبُونَ تَأْوِيلَهُ وَلَا يَبْلُغُونَ كُنْهَهُ فَيَرْتَابُونَ فِيهِ فَيَقْتَنُونَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وقد حذر الله تعالى من تتبع المتشابه وطلب الوقوف على حقيقته فقال : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [آل عمران : ٧] .

وروى البخاري ( ٣٣ / ٦ ) برقم ( ٤٥٤٧ ) بسنده عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ، مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ : آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ . قالت : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ » .

و" الْآيَةُ دَلَّتْ عَلَى ذَمِّ مُتَّبِعِي الْمُتَشَابِهِ لَوْصَفِهِمْ بِالزَّيْغِ وَابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ وَصَرَّحَ بِوُفْقِ ذَلِكَ حَدِيثُ  
الْبَابِ وَدَلَّتْ الْآيَةُ عَلَى مَدْحِ الَّذِينَ قَوَّضُوا الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ وَسَلَّمُوا إِلَيْهِ كَمَا مَدَحَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ  
بِالْغَيْبِ " . انظر : فتح الباري ( ٨ / ٢١٠ ) .

والمُتَّبِعُونَ المذمومون هنا هم أولئك الذين اتَّبَعُوا المُتَشَابِهَ لأجل الفتنه وابتغاء تأويله التَّأْوِيلِ  
الفاسد الذي يتعارض مع القواطع العقديَّة التي تلتزم تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث .  
أَمَّا إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ مَنْضُبًّا بِالضُّوَابِطِ الشَّرْعِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ فَهُوَ مَمْدُوحٌ وَمُرْغَبٌ فِيهِ ، وَإِلَّا فَمَا مِيزَةُ  
الرَّاسِخِ فِي الْعِلْمِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعَوَامِ !؟

وقال الإمام الطَّحَاوِيُّ فِي " شرح مشكل الآثار " ( ٣٣٨ / ٦ ) : " أَخْبَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ  
بِعَجْزِ الْخَلْقِ عَنِ تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيهَا بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل  
عمران : ٧] ، ثُمَّ أَخْبَرَ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا يَقُولُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ ؛ لِيَمْتَثِلُوهُ وَيَتَمَسَّكُوا وَيَقْتَدُوا  
بِهِمْ فِيهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران : ٧] ،  
فَهَكَذَا يَكُونُ أَهْلُ الْحَقِّ فِي الْمُتَشَابِهِ مِنَ الْقُرْآنِ يَرُدُّونَهُ إِلَى عَالِمِهِ ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، ثُمَّ  
يَلْتَمِسُونَ تَأْوِيلَهُ مِنَ الْمُحْكَمَاتِ اللَّاتِي هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، فَإِنْ وَجَدُوهُ فِيهَا عَمِلُوا بِهِ كَمَا يَعْمَلُونَ  
بِالْمُحْكَمَاتِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدُوهُ فِيهَا لِيَتَقَصَّرَ عُلُومُهُمْ عَنْهُ لَمْ يَتَجَاوَزُوا فِي ذَلِكَ الْإِيمَانَ بِهِ ، وَرَدَّ  
حَقِيقَتَهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا فِي ذَلِكَ الظُّنُونَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ اسْتِعْمَالَهَا فِي  
غَيْرِهِ ، وَإِذَا كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ حَرَامًا كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِ أَحْرَمَ " .

فالطَّحَاوِيُّ هُنَا يَصْرِّحُ بِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ مَا أَمَكْنَهُمْ ،  
فِيَفِرُّوْا فِيهِ وَسِعَهُمْ وَطَاقَتُهُمْ ، وَلَا يُلْجَأُوا لِلتَّفْوِيضِ إِلَّا عِنْدَ قُصُورِهِمْ عَنْ دُرْكِ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبِ  
لِذَلِكَ الْلَفْظِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ مُلْتَزِمًا بِقَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَكَذَا الثَّوَابِتِ الْعَقْدِيَّةِ  
الْقَطْعِيَّةِ .



## مَوْقِفُ السَّلَفِ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ

يجدُ الباحثُ في موقف السَّلَفِ من متشابه القرآن أنَّ جمهورهم ذهب إلى التفويض ، بينما ذهب بعضُ منهم إلى التَّأويل ...

فجمهور السَّلَفِ الصَّالح جعل التَّفويض منهجاً عاماً في كلِّ ما لا يعرفونه أو يُحيطون بعلمه ... فقد روى ابن أبي شيبة في "المصنَّف" (٥١٢/١٠ برقم ٣٠٧٢٧) بسنده عن الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : أَدْرَكْتُ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَصْحَابَ عَلِيٍّ وَلَيْسَ هُمْ لِشَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ أَكْرَهُ مِنْهُمْ لِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، قَالَ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ : أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا أَعْلَمُ .

وروى في " المصنَّف " (٥١٣/١٠ برقم ٣٠٧٣١) بسنده عن إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ سُئِلَ عَنْ ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ ، فَقَالَ : أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا أَعْلَمُ .

وروى أبو نعيم الأصبهاني في " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " (٣٦٩/٣) بسنده عن الزُّهْرِيِّ ، أَنَّهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَزِينِي الزَّانِي حِينَ يَزِينِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ » ، فَسَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْهُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : مِنَ اللَّهِ الْعِلْمُ ، وَعَلَى رَسُولِهِ الْبَلَاغُ ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ ، أَمَرُوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا جَاءَتْ ...

ومن أقوال أهل العلم في ذلك :

قال الإمام محمَّد بن مفلح بن محمَّد بن مفرج ، أبو عبد الله ، شمس الدِّين المقدسي الرَّامِينِي ثُمَّ الصَّالِحِي الحنبلي في " كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدِّين علي بن سليمان المرداوي " (٢١٣/١٠) : " وَرُوي عَنْ أَحْمَدَ إِنْكَارُ مَنْ سَمَّى شَارِبَ الْخَمْرِ كَافِرًا ، وَكَذَلِكَ أَنْكَرَ الْقَاضِي جَوَازَ إِطْلَاقِ اسْمِ كُفْرِ النِّعْمَةِ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ ، وَحَكَى ابْنُ حَامِدٍ عَنْ أَحْمَدَ جَوَازَ إِطْلَاقِ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ عَلَى بَعْضِ الذُّنُوبِ الَّتِي لَا تَخْرُجُ عَنْ الْمِلَّةِ . وَرُوي عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَقَّى

الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ تَوَرُّعًا ، وَيَمُرُّهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمَعَاصِي لَا تَخْرُجُ عَنِ الْمَلَّةِ ، انْتَهَى مَلْخَصًا .

وقال الإمام ابن رجب في " فتح الباري " ( ١٢٩/١ - ١٣٠ ) : " وقد وردت نصوص اختلف العلماء في حملها على الكفر الناقل عن الملة أو على غيره ، مثل الأحاديث الواردة في كفر تارك الصلاة ، وتردد إسحاق بن راهوية فيما ورد في إتيان المرأة في دبرها أنه كفر ، هل هو مُخرج عن الدين بالكلية أم لا ؟

ومن العلماء من يتوقى الكلام في هذه النصوص تَوَرُّعًا ، ويمرّها كما جاءت من غير تفسير ، مع اعتقادهم أن المعاصي لا تُخرج عن الملة " .

وقال الإمام منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي في " دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات " ( ٣٩٧/٣ ) : " ( وَمَنْ أَطْلَقَ الشَّارِعُ ) أَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( كُفْرَهُ كَدَعَاؤِهِ لِغَيْرِ أَبِيهِ وَمَنْ أَتَى عَرَاةً ) وَهُوَ الَّذِي يُحَدِّثُ وَيَتَخَرَّصُ ( فَصَدَقَهُ بِمَا يَقُولُ فَهُوَ تَشْدِيدٌ ) وَتَأْكِيدٌ نَقَلَ حَنْبَلٌ : كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ ( لَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ الْإِسْلَامِ ) انْتَهَى . وَقِيلَ : كُفْرٌ نِعْمَةٌ وَقَالَ طَوَائِفُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ ، وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ وَقِيلَ : قَارَبَ الْكُفْرَ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ " مَنْ أَتَى عَرَاةً فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ " أَيِ : جَحَدَ تَصَدِيقَهُ بِكَذِبِهِمْ وَقَدْ يَكُونُ عَلَى هَذَا إِذَا اعْتَقَدَ تَصَدِيقَهُمْ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِتَكْذِيبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ كُفْرًا حَقِيقَةً انْتَهَى . قَالَ فِي تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ : وَالصَّوَابُ رَوَايَةُ حَنْبَلٍ وَحَمَلَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ .

وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَقَّى الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ تَوَرُّعًا وَيَمُرُّهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّ الْمَعَاصِي لَا تَخْرُجُ عَنِ الْمَلَّةِ " .

فالمعروف عن السلف الصالح أنهم ما كانوا يتكلمون في أمر لا يعلمونه ، وكانوا يفوضون العلم فيه إلى الله تعالى ، وخاصة في الآيات المتشابهات ... حيث كانوا يفوضون العلم فيه إلى الله تعالى كيفاً ومعنى ... وبيان ذلك في أجوبة الأسئلة التالية :

وَمِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَفْوِيضِ السَّلَفِ الصَّالِحِ ؟

قال الإمام اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٣/ ٤٨٠) : " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْصِ، قَالَ : ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ : ثنا أَبُو مُحَمَّدٍ سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَكِيمِ السُّلَمِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمَهْدِيِّ بْنِ يُونُسَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا سُلَيْمَانَ دَاوُدَ بْنَ طَلْحَةَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حَنِيفَةَ الدَّوْسِيَّ، يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ : " اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ ، فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا ، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا ، فَمَنْ قَالَ يَقُولُ جَهْمٌ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ " .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ : ثنا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ : ثنا أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ الْغُبَّادَانِيُّ قَالَ : ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو الطَّوَاوَيْسِيُّ قَالَ : ثنا عَمْرُو بْنُ وَهَبٍ، يَقُولُ : سَمِعْتُ شَدَّادَ بْنَ حَكِيمٍ يَذْكُرُ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ، فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ : « إِنَّ اللَّهَ يَهْبِطُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا » وَنَحْوَ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ : إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ قَدْ رَوَتْهَا الثَّقَاتُ ، فَنَحْنُ تَرَوِيهَا وَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا نَفْسُرُهَا " .

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي في "التوحيد" (ص ٦٨-٧٧ باختصار) : " الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَجَائِزُ ارْتِفَاعِ الْأَمْكِنَةِ وَبِقَاوِهِ عَلَى مَا كَانَ فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ وَكَانَ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْآنَ ، جَلَّ عَنْ التَّغْيِيرِ وَالزَّوَالِ وَالِاسْتِحَالَةِ وَالْبُطْلَانِ ، إِذْ ذَلِكَ أُمَارَاتُ الْحَدَثِ الَّتِي بِهَا عَرَفَ حَدَثَ ،

الْعَالَمِ وَدَلَالَةِ احْتِمَالِ الْفَنَاءِ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الزَّوَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ لِيَعْلَمَ أَنَّ حَالَهُ الْأَوَّلَى لَمْ تَكُنْ لِدَاثِهِ إِذْ لَا يَحْتَمِلُ زَوَالٌ مَا لَزِمَ ذَاتَهُ وَبَيَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ لِدَاثِهِ لِمَا احْتَمَلْ هُوَ قَبُولُ الْأَعْرَاضِ وَانْتِقَالِ الْأَحْوَالِ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .... قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَأَمَّا الْأَصْلُ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، فنفى عن نفسه شبه خلقه وقد بينا أنه في فعله وصفته متعال عن الأشباه فيجب القول بـ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] على مَا جَاءَ بِهِ التَّنْزِيلُ وَثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْعَقْلِ ثُمَّ لَا نَقْطَعُ تَأْوِيلَهُ عَلَى شَيْءٍ لَا حَتَمَالَهُ غَيْرُهُ مِمَّا ذَكَرْنَا وَإِحْتِمَالَهُ أَيْضًا مَا لَمْ يَبْلُغْنَا مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَمَلٍ شَبَهُ الْخَلْقِ وَنُؤْمِنُ بِمَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ أَمْرٍ ثَبَتَ التَّنْزِيلُ فِيهِ نَحْوُ الرُّؤْيَا وَغَيْرِ ذَلِكَ يَجِبُ نَفْيُ الشَّبَهِ عَنْهُ وَالْإِيمَانُ بِمَا أَرَادَهُ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ عَلَى شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ ، وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ .

وقال الإمام أبو طالب المكي في " قوٓث القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التَّوْحِيدِ " (١٤٠/٢ - ١٤٢) : " ... وهو سبحانه وتعالى قد جاوز المقدار والأحكام ، وفات العقول والأوهام ، وسبق الأقدار ، واحتجب بعزّه عن الأفكار ، لا يصوّره الفكر ولا يملكه الوهم ، حجب عن العقول تشج ذاته ولم تحكم العقول بدرك صفاته ، إذ ليس كمثله شيء فيعرف بالتَّمثِيلِ ، ولا له جنس فيُقَاسُ على التَّجَنُّيسِ ، وهو الله في السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ، وهو معكم أينما كنتم ، غير مُتَّصِلٍ بِالْخَلْقِ وَلَا مُفَارِقٍ ، وغير مماسٍ لكون ولا متباعد ، بل متفرد بنفسه متحد بوصفه لا يزدوج إلى شيء ولا يقترب به شيء ، هو أقرب من كلّ شيء بقرب هو وصفه ، هو محيط بكلّ شيء بحيطه هي نعته ، وهو مع كلّ شيء وفوق كلّ شيء ، وهو أمام كلّ شيء ووراء كلّ شيء ، بعلوّ ودنوّه هو قربه ، فهو وراء الحول الذي هو وراء حملة العرش ، وهو أقرب من حبل الوريد الذي هو الرُّوح ، وهو مع ذلك فوق كلّ شيء ومحيط بكلّ شيء ، وليس يحيط به شيء ، وليس هو تعالى في كلّ هذا مكاناً لشيء ، ولا مكاناً له شيء ، وليس كمثله في كلّ هذا شيء ، لا شريك له في ملكه ولا معين له في خلقه ، ولا نظير له من

عباده، ولا شبيه له في اتحاده، وهو أول في آخريته بأوليته هي صفته، وآخر في أوليته بآخريته هي نعتة، وباطن في ظهوره بباطنية هي قُربه، وظاهر في باطنية بظهور هو علوه، لم يزل كذلك أزلاً، ولا يزال كذلك أبداً، لا يتوجّه عليه التّضاد، ولا تجري عليه الحوادث والآباد، ولا ينتقص ولا يزداد، هو على عرشه باختياره لنفسه، فالعرش حدّ خلقه الأعلى وهو غير محدود بعرشه تعالى، والعرش محتاج إلى مكان، والرّب غير محتاج إليه، كما كان ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، الرَّحْمَن اسمه، والاستواء نعتة، متّصل بذاته، والعرش خلقه منفصل عن صفاته، ليس بمضطر إلى مكان يسعه، ولا حامل يحمله ولا حيطة تجمععه، ولا خلق يوجده، هو حامل للعرش وللحملة بخفي لطفه، وجامع للعرش وللحفظه بلطيف صنعه، وموجد ما أحب لمن يحب من التّجلى بمعالي أسمائه وصفاته بخفي لطفه ولطيف قربه، لا اختصاص رحمته، وهو أظهر الكون من وراء الحول، هو ممكن للعرش ببسطه في توسعة الحول، وهو محيط بالعرش والحول بالقدرة والطّول، لا يسعه غير مشيئته ولا يظهر إلا في أنوار صفته، ولا يوجد إلا في سعة البسطة، فإذا قبض أخفى ما أبدى، وإذا بسط أعاد ما أخفى، وكذلك جعله في كلّ رسم كون، وفعله بكلّ اسم مكان ممّا جلّ فظهر، وممّا دقّ فاستتر، لا يسعه غير مشيئته بقربه، ولا يعرف إلا بشهوده، ولا يرى إلا بنوره، هذا لأوليائه اليوم بالغيب في القلوب، ولهم ذلك غداً في المشاهدة بالآبصار، ولا يعرف إلا بشيئته إن شاء وسعه أدنى شيء، وإن شاء لم يسعه كلّ شيء، إن أراد عرفه كلّ شيء وإن لم يرد لم يعرفه كلّ شيء، إن أحب وجد عند أي شيء، وإن لم يحب لم يوجد بشيء، وقد جاوز الحدود والمعيّار وسبق القبل والأقدار، ذو صفات لا تحصى ولا تنهاى، ليس محبوساً في صورة ولا موقوفاً بصفة، ولا محكوماً عليه بحكم ولا موجوداً بلهم، لا يتجلّى بوصف مرتين، ولا يظهر في صورة لإثنين، ولا يرد منه بمعنى واحد كلمتان، بل لكلّ تجلّ منه صورة، ولكلّ عبد عند ظهوره له صفة، وعن كلّ نظرة كلام وبكّل كلمة إفهام، ولا نهاية لتجلّيه ولا غاية لأوصافه ولا نفاذ لكلمه، ولا انقطاع لأفهامه ولا تكييف لمعانيه هذه، إذ ليس في التّوحيد كيف،



ولا للقدرة ماهية، ولا يشبهه بهذه الأوصاف خلق، إذ ليس للذات كفؤ، إذا احتجب عن العيان والأبصار رفع ذاته عن القلوب والأفكار، فلم يخيله عقل ولم يصوره فكر، لئلا يملكه الوهم، فيكون مربوباً وهو رب، ولا ينظر إليه بفكر فيكون مقهوراً وهو قاهر، لا يعقل بعقل لأنه عاقل العقل، ولا يدرك بحیطة وهو محيط بكل حیطة، حتى يتجلّى آخرّاً بإحسانه، كما تجلّى أوّلاً بحنانه، فيشهد بحضوره وينظر بنوره وليس هذا لسواه ولا يعرف بهذا إلا إياه ... " .

وقال أيضاً في "قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التّوحيد" (١٤٠/٢) : " ... وأنه رفيع الدّرجات من الثّرى وهو رفيع الدّرجات من العرش، وأنّ قُربه من الثّرى ومن كلّ شيء، كقُربه من العرش، وأنّ العرش غير ملامس له بحسّ ولا مفكّر فيه بوجس، ولا ناظر إليه بعين ولا محيط به بدرك، لأنّه تعالى محتجب بقدرته عن جميع بريته، ولا نصيب للعرض منه إلا كنصيب موقن عالم به، واجد بما أوجده منه من أنّ الله تعالى عليه، وأنّ العرش مطمئن به، وأنّ الله تعالى محيط بعرشه فوق كلّ شيء وفوق، تحت كلّ شيء، فهو فوق الفوق وفوق التّحت، ولا يوصف بتحت فيكون له فوق، لأنّه هو العلي الأعلى أين كان لا يخلو من علمه وقدرته مكان، ولا يحدّ بمكان ولا يفقد من مكان ولا يوجد بمكان، فالتّحت للأسفل والفوق للأعلى، وهو سبحانه فوق كلّ فوق وفوق كلّ تحت في السّم، وهو فوق ملائكة الثّرى، وهو فوق ملائكة العرش والأماكن للممكنات ومكانه، مشيئته ووجوده قدرته والعرش والثّرى وما بينهما وحد للخلق الأسفل والأعلى، بمنزلة خردلة في قبضته، وهو أعلى من ذلك، ومحيط بجميع ذلك بحیطة هي صفته وسعة هي قدرته، وعلو هو عظّمته بما لا يدركه العقل ولا يكيّفه الوهم، ولا نهاية لعلوه ولا فوق لسمّوه ولا بُعد في دنوه، ولا حسّ في وجوده ولا مسّ في شهوده، ولا إدراك لحضوره ولا حیطة لحيطته، وقد قال الله تعالى للكلّ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ... " .

وقال الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين في " كفاية المعتقد " :  
أما ما ورد من ظاهر الكتاب والسنة ما يوهم بظاهاها تشبيهاً فللسلف فيه طريقان :

إحداهما : الإعراض فيها عن الخوض فيها ، وتفويض عملها إلى الله تعالى ، وهذه طريقة ابن عباس وعامة الصحابة ، وإليها ذهب كثير من السلف ، وذلك مذهب من يقف على قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ، ولا يستبعد ان يكون لله تعالى سر في كتابه ، والصحيح أن الحروف المقطعة من هذا القبيل ويعلم بالدليل يقيناً أن ركناً من أركان العقيدة ليس تحت ذلك السر ، لأن الله تعالى لا يؤخر البيان المفتقر إليه عن وقت الحاجة ولا يكتم كتماناً ... " . انظر :  
اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (٢/ ١٠٩) .

وقال الإمام البيهقي في " الأسماء والصفات " (١١٧/٢) : " وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّهَّانُ ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْفَقِيه ، ثنا أَبُو يَحْيَى زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْبَزَّازُ ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُوَفَّقِ ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ ، يَقُولُ : مَا وَصَفَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَقَرَأْتُهُ تَفْسِيرُهُ ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْسِّرَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا بِالْفَارِسِيَّةِ " .

وقال الإمام طاهر بن محمد الأسفراييني ، أبو المظفر في " التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين " (ص ١٦١) : " وَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَيْفِيَّةُ وَالْكَمِّيَّةُ وَالْأَيْنِيَّةُ ، لِأَنَّ مِنْ لَا مِثْلَ لَهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : كَيْفَ هُوَ ؟ وَمِنْ لَا عَدَدَ لَهُ لَا يُقَالَ فِيهِ كَمْ هُوَ ؟ وَمِنْ لَا أَوَّلَ لَهُ لَا يُقَالَ لَهُ مِمَّ كَانَ ؟ وَمِنْ لَا مَكَانَ لَهُ لَا يُقَالَ فِيهِ أَيْنَ كَانَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَدُلُّ عَلَى التَّوْحِيدِ وَنَفْيِ التَّشْبِيهِ وَنَفْيِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَنَفْيِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْأَوَّلِيَّةِ ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَشْفَى الْبَيَانِ حِينَ قِيلَ لَهُ أَيْنَ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي أَيْنَ الْإِنِّ لَا يُقَالَ لَهُ أَيْنَ ، فَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : إِنَّ الَّذِي كَيْفَ الْكَيْفِ لَا يُقَالَ لَهُ كَيْفَ " .

وقال الإمام الغزالي في " قواعد العقائد " (ص ١٦٠-١٦٥) : " ... وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ مُصَوَّرٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ مَحْدُودٍ مُقَدَّرٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَمِثُلُ الْأَجْسَامَ ، لَا فِي التَّقْدِيرِ وَلَا فِي قَبُولِ الانْقِسَامِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ

بجوهر ، وَلَا تحلُّه الجواهر ، وَلَا بعرض ، وَلَا تحلُّه الأعراض ، بل لَا يماثل موجوداً ، وَلَا يماثله موجود ، لَيْسَ كمثل شَيْءٍ ، وَلَا هُوَ مثل شَيْءٍ ، وَأَنَّهُ لَا يحلُّه المقدار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط به الجهات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَلَا السموات ، وَأَنَّهُ مستوي على العرش ، على الوجه الَّذِي قاله ، وبالمعنى الَّذِي أراده ، استواء منزهاً عن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحمله العرش ، بل العرش وحملته ، محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون في قبضته ، وَهُوَ فوق العرش والسماء ، وفوق كل شَيْءٍ إلى تُخوم الثرى ، فوقية لَا تزيده قرباً إلى العرش والسماء ، كَمَا لَا تزيده بُعداً عن الأرض والثرى ، بل هُوَ رفيع الدرجات عن العرش والسماء ، كَمَا أَنَّهُ رفيع الدرجات عن الأرض والثرى ، وَهُوَ مع ذلك قريب من كلِّ موجود ، وَهُوَ أقرب إلى العبد من حبل الوريد ، وَهُوَ على كلِّ شَيْءٍ شهيد ، إذا لَا يماثل قُربه قُرب الأجسام ، كَمَا لَا تماثل ذاته ذات الأجسام ، وَأَنَّهُ لَا يحلُّ في شَيْءٍ ، وَلَا يحلُّ فيه شَيْءٌ .

وقال في " إجماع العوام عن علم الكلام " (ص ٤) : " اَعْلَمُ أَنَّ الْحَقَّ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا مِرَاءَ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَائِرِ ، هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَعْنِي مَذْهَبَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ... حَقِيقَةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ ، وَهُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا : أَنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ عَوَامِّ الْخَلْقِ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ سَبْعَةُ أُمُورٍ : التَّقْدِيسُ ثُمَّ التَّصْدِيقُ ثُمَّ الْإِعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ ثُمَّ السُّكُوتُ ثُمَّ الْكَفُّ ثُمَّ الْإِمْسَاكُ ثُمَّ التَّسْلِيمُ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ .

أَمَّا التَّقْدِيسُ ، فَأَعْنِي بِهِ تَنْزِيَهُ الرَّبِّ تَعَالَى عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا ... " .

وقال الإمام ابن عساكر في " تبیین كذب المفتری فیما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري " (ص ٢٩٩-٣٠٠) : " الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي تَرْجَمَةِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ ... وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَسَمٍ مُصَوَّرٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ مَحْدُودٍ مُقَدَّرٍ ، وَأَنَّهُ لَا يماثل الأجسام لَا فِي التَّقْدِيرِ وَلَا فِي قُبُولِ الانقسام ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، وَلَا تحلُّه الجواهر ، وَلَا بعرض وَلَا تحلُّه الأعراض ، بل لَا يماثل موجوداً وَلَا يماثله موجود ، وَلَيْسَ كمثل شَيْءٍ ، وَلَا هُوَ مثل شَيْءٍ ، وَأَنَّهُ لَا يحلُّه المقدار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا

تحيط به الجهات ، ولا تكتفه الأرضون والسَّمَوَات ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ ، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتَوَاءً مَنْزَهاً عَنِ الْمَمَاسَّةِ والاستقرار ، والْتِمَكُّن والحلول والانتقال ، لَا يَحْمِلُهُ الْعَرْشُ ، بل الْعَرْشُ وَحَمَلْتَهُ محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون في قبضته ، وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى تخوم الثَّرَى ، فَوْقِيَّةٌ لَا تَزِيدُهُ قُرْباً إِلَى الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ ، بل هُوَ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الْعَرْشِ ، كَمَا أَنَّهُ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الثَّرَى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعَبِيدِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ، إِذْ لَا يَمِثُلُ قُرْبَهُ قَرَبُ الْأَجْسَامِ ، كَمَا لَا تَمِثُلُ ذَاتُهُ ذَاتَ الْأَجْسَامِ ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ فِي شَيْءٍ ، وَلَا يَحِلُّ فِيهِ شَيْءٌ ، تَعَالَى عَنِ أَنْ يَحْوِيهِ مَكَانٌ ، كَمَا تَقَدَّسَ عَنِ أَنْ يَحْدَهُ زَمَانٌ ، كَانَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَأَنَّهُ بَاطِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بِصِفَاتِهِ ، وَلَيْسَ فِي ذَاتِهِ سِوَاهُ ، وَلَا فِي سِوَاهُ ذَاتُهُ ، وَأَنَّهُ مَقْدَسٌ عَنِ التَّغْيِيرِ والانتقال ، لَا تَحِلُّهُ الْحَوَادِثُ ، وَلَا تَعْتَرِيهِ الْعَوَارِضُ ، بل لَا يَزَالُ فِي نَعْوَتِ جَلَالِهِ مَنْزَهاً عَنِ الزَّوَالِ ، وَفِي صِفَاتِ كَمَالِهِ مُسْتَغْنِياً عَنِ زِيَادَةِ الْاِسْتِكْمَالِ ... " .

وقال في " تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري " (ص ٣٦٧) في كلامه عن الأشاعرة : " فإليت شعري ، مَاذَا الَّذِي تَنْفَرُ مِنْهُ الْقُلُوبُ عَنْهُمْ ؟ أم مَاذَا يَنْقُمُ أَرْبَابُ الْبِدْعِ مِنْهُمْ ؟ أغزارة العلم ، أم رجاحة الفهم ؟ أم اعتقاد التَّوْحِيدِ والتَّنْزِيهِ ؟ أم اجتناب القول بالتَّجْسِيمِ والتَّشْبِيهِ ؟ أم القول بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ ؟ أم تقديس الرَّبِّ عَنِ الْأَعْضَاءِ والأدوات ؟ أم تثبيت الْمَشِيئَةِ لِلَّهِ وَالْقَدَرِ ؟ أم وَصْفُهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ ؟ أم القول بِقَدَمِ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ ؟ أم تنزيههم الْقَدِيمِ عَنِ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ " .

وقال الإمام ابن الجوزي في " دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه " (ص ١٢٢) : " جميع السلف على امرار هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل " .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في " دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه " (ص ١٧٤) : " قال ابن عقيل : تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة . هذا عين التَّجْسِيمِ ، وليس الحقُّ بذي أجزاء

وأبعض يعالج بها . ثم أليس يعمل في النار أمره وتكوينه ؟!!! فكيف يستعين بشيء من ذاته ويعالجها بصفة من صفاته ، وهو القائل : ﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنبياء: ٦٩] ، فما أسخف هذا الاعتقاد وأبعده عن مكون الأملاك والأفلاك ، فقد كذبهم الله ، فكيف يُظن بالخالق أنه يردها ؟ !! تعالى الله عن تجاهل المجسمة " .

وقال الإمام ابن الجوزي في " دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه " (ص ٢٢٤) : " واعلم أن الناس في أخبار الصفات على ثلاث مراتب :

إحداها : إمرارها على ما جاءت من غير تفسير ولا تأويل إلا أن تقع ضرورة كقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ، أي : جاء أمره وهذا مذهب السلف " .

وقال الإمام ابن الجوزي في " تلبس إبليس " (ص ٨٠) : " فان قال قائل : قد عبت طريق المقلدين في الأصول وطريق المتكلمين ، فما الطريق السليم من تلبس إبليس ؟ فالجواب : أنه ما كان عليه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه وتابعوهم بإحسان من إثبات الخالق سبحانه ، وإثبات صفاته على ما وردت به الآيات والأخبار ، من غير تفسير ولا بحث عما ليس في قوة البشر إدراكه " .

وقال الإمام عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي في " الاقتصاد في الاعتقاد " (ص ٢١٨) : " وقال محمد بن الحسن الشيباني - صاحب أبي حنيفة - اتفق الفقهاء كلهم من الشرق إلى الغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صفة الرب عز وجل ، من غير تفسير ولا تشبيه ، فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج ممّا كان عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وقال الإمام أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي ، الشهير بابن قدامة المقدسي في " ذم التأويل " (ص ١١) : " ومذهب السلف رحمة الله عليهم الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله أو

على لِسَانِ رَسُولِهِ ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ ، وَلَا نَقْصٍ مِنْهَا ، وَلَا تَجَاوُزَ لَهَا ، وَلَا تَفْسِيرَ ، وَلَا تَأْوِيلَ لَهَا بِمَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا ، وَلَا تَشْبِيهِ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ ، وَلَا سِمَاتِ الْمُحْدَثِينَ ، بَلْ أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ ، وَرَدُّوا عِلْمَهَا إِلَى قَائِلِهَا ، وَمَعْنَاهَا إِلَى الْمُتَكَلِّمِ بِهَا .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ : آمَنْتُ بِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَعَلِمُوا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا صَادِقٌ ، لَا شَكَّ فِي صَدَقِهِ ، فَصَدَّقُوهُ ، وَلَمْ يَعْلَمُوا حَقِيقَةَ مَعْنَاهَا ، فَسَكَّتُوا عَمَّا لَمْ يَعْلَمُوهُ ، وَأَخَذَ ذَلِكَ الْآخِرَ وَالْأَوَّلَ ، وَوَصَّى بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِحَسَنِ الْإِتْبَاعِ ، وَالْوُقُوفِ حَيْثُ وَقَفَ أَوَّلُهُمْ ، وَحَذَرُوا مِنَ التَّجَاوُزِ لَهُمْ ، وَالْعُدُولِ عَنْ طَرِيقِهِمْ ، وَبَيَّنَّا لَهُمْ سَبِيلَهُمْ وَمَذْهَبَهُمْ ، وَنَرَجُوا أَنْ يَجْعَلَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِمَّنْ افْتَدَى بِهِمْ فِي بَيَانِ مَا بَيْنَهُ ، وَسُلُوكِ الطَّرِيقِ الَّذِي سَلَكَهُ .

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قِدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ فِي " ذِمِّ التَّأْوِيلِ " (ص ١٣ برقم ١٣) : " أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ النُّقُورِ ، أُنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الطَّرِيشِيِّ إِذْنًا ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ هَبَةُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الطَّبْرِيِّ قَالَ : أُنْبَأَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَفْصٍ ، أُنْبَأَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُسْلِمَةِ ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمُهْتَدِيِّ يَقُولُ : سَمِعْتُ دَاوُدَ بْنَ طَلْحَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حَنِيفَةَ الدُّوسِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ : اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الشَّرْقِ إِلَى الْغَرْبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ ، مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ ، فَمَنْ فَسَّرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا ، وَلَمْ يَفْسِرُوا ، وَلَكِنْ آمَنُوا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، ثُمَّ سَكَتُوا ، فَمَنْ قَالَ يَقُولُ جَهْمٌ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ . "

وقال الإمام النووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (٢٤/٥) : " ... هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَفِيهَا مَذْهَبَانِ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا مَرَّاتٍ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ، أَحَدُهُمَا : الْإِيمَانُ بِهِ مِنْ غَيْرِ خَوْضٍ فِي مَعْنَاهُ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَتَنْزِيهِهِ عَنْ سِمَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ ... " .

وقال الإمام ابن جماعة في " إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل " (ص ٤٠-٤١) : " السلف الصالح في حق صفات الله تعالى طائفتان :

قَالَتِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى مِنَ السَّلَفِ : الْأَصْلُ الْإِيمَانُ بِجَمِيعِ مَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَصَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَقِّ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِمْرَارِهِ عَلَى مَا جَاءَ ، وَاعْتِبَارِ فَهْمِهِ هُوَ قِرَاءَتُهُ ، وَعَدَمُ الْخَوْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ قَطُّ .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ تَلْمِيزُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ الثَّانِي رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى : اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الشَّرْقِ إِلَى الْغَرْبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالصِّفَاتِ ، مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا تَشْبِيهِ ، وَقَالَ : مَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ نَفْسَهُ فَقَرَأْتَهُ تَفْسِيرَهُ ، ذَكَرَهُ اللَّالِكَايُ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ .

وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدِهِ إِلَى إِسْحَاقَ بْنِ مُوسَى الْأَنْبَارِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : مَا وَصَفَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، فَقَرَأْتَهُ تَفْسِيرَهُ ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْسِّرَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا بِالْفَارِسِيَّةِ . وَلَمَّا سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ حَدِيثِ الرُّؤْيَةِ وَالنُّزُولِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، قَالَ : نُوْمَنُ بِهَا وَنَصَدَقَ بِهَا وَلَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى " .

وقال الإمام الخازن في "لباب التأويل في معاني التنزيل" (١٧٨/١) : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اللهم مصرف القلوب ثبت قلوبنا على طاعتك» أخرجه مسلم . وهذا الحديث من أحاديث الصفات التي يجب الإيمان بها ، والسكوت عنها ، وإمرارها كما جاءت ، من غير تكيف ولا تشبيه ولا إثبات جارحة ، هذا مذهب أهل السنة وسلف هذه الأمة " .

وقال الإمام الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (٣١٢/٧) : " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلَامَةَ إِجَازَةً، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَسْعَدَ، أَنبَأَنَا عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَنبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْبَرْمَكِيُّ، أَنبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ بُحَيْتٍ، أَنبَأَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْأَثَرُمُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجَشُونِ: أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا جَحَدَتْ بِهِ الْجَهْمِيَّةُ ؟ فَقَالَ:

أَمَّا بَعْدُ ... ، فَقَدْ فَهِمْتُ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ، فِيمَا تَتَابَعْتَ الْجَهْمِيَّةَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ الْعَظِيمِ، الَّذِي فَاتَتْ عَظَمَتُهُ الْوَصْفَ وَالتَّقْدِيرَ، وَكَلَّتِ الْأَلْسُنُ عَنْ تَفْسِيرِ صِفَتِهِ، وَانْحَسَرَتِ الْعُقُولُ دُونَ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ، فَلَمَّا تَجَدَّ الْعُقُولُ مَسَاغًا، فَرَجَعْتُ خَاسِئَةً حَسِيرَةً، وَإِنَّمَا أُمِرُوا بِالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِيمَا خَلَقَ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: كَيْفَ؟ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَرَّةً ثُمَّ كَانَ، أَمَّا مَنْ لَا يَحُولُ وَلَمْ يَزَلْ، وَلَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ، إِلَّا هُوَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى عَجْزِ الْعُقُولِ عَنْ تَحْقِيقِ صِفَتِهِ: عَجْزُهَا عَنْ تَحْقِيقِ صِفَةِ أَصْغَرَ خَلْقِهِ، لَا يَكَادُ يَرَاهُ صِغَرًا، يَحُولُ وَيَزُولُ، وَلَا يُرَى لَهُ بَصَرٌ وَلَا سَمْعٌ، فَأَعْرِفْ غِنَاكَ عَنْ تَكْلِيفِ صِفَةٍ مَا لَمْ يَصِفِ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ، بِعَجْزِكَ عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِ مَا وَصَفَ مِنْهَا، فَأَمَّا مَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ تَعَمُّقًا وَتَكْلِيفًا، فَقَدْ اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا، وَلَمْ يَزَلْ يُمْلِي لَهُ الشَّيْطَانُ، حَتَّى جَحَدَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [الْقِيَامَةُ: ٢٢-٢٣] ، فَقَالَ: لَا يَرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ، وَذَكَرَ فَصْلًا طَوِيلًا فِي إِقْرَارِ الصِّفَاتِ وَإِمْرَارِهَا، وَتَرِكَ التَّعَرُّضَ لَهَا " .

وقال الإمام الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (١٦٢/٨) : " قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ الْفَقِيهُ: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ وَاصِلِ الْمُقَرِّي، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكًا، وَالثَّوْرِيَّ، وَاللِّثَّ، وَالْأَوْزَاعِيَّ عَنِ الْأَخْبَارِ الَّتِي فِي الصِّفَاتِ، فَقَالُوا: أَمِرُوهَا كَمَا جَاءَتْ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، وَنَحْنُ لَا نُفَسِّرُهَا.



قُلْتُ: قَدْ صَنَّفَ أَبُو عُبَيْدٍ كِتَابَ (غَرِيبِ الْحَدِيثِ) ، وَمَا تَعَرَّضَ لِأَخْبَارِ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ بِتَأْوِيلٍ أَوَّلًا، وَلَا فَسَّرَ مِنْهَا شَيْئًا.

وَقَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ مَا لِحَقَّ أَحَدًا يُفَسِّرُهَا، فَلَوْ كَانَ -وَاللَّهِ- تَفْسِيرُهَا سَائِعًا، أَوْ حَتْمًا، لَا وَشَكَ أَنْ يَكُونَ اهْتِمَامُهُمْ بِذَلِكَ فَوْقَ اهْتِمَامِهِمْ بِأَحَادِيثِ الْفُرُوعِ وَالْآدَابِ، فَلَمَّا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهَا بِتَأْوِيلٍ، وَأَقْرَبُهَا عَلَى مَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ، عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا حَيْدَةَ عَنْهُ".

وقال الإمام الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٠/٥٠٥-٥٠٦): "قَدْ فَسَّرَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ الْمُهِمَّ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَغَيْرِ الْمُهِمِّ، وَمَا أَبْقَوْا مُمَكِّنًا، وَآيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثُهَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيلِهَا أَصْلًا، وَهِيَ أَهَمُّ الدِّينِ، فَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُهَا سَائِعًا أَوْ حَتْمًا، لَبَادَرُوا إِلَيْهِ، فَعَلِمَ قَطْعًا أَنَّ قِرَاءَتَهَا وَإِمْرَارَهَا عَلَى مَا جَاءَتْ هُوَ الْحَقُّ، لَا تَفْسِيرَ لَهَا غَيْرَ ذَلِكَ، فَنُؤْمِنُ بِذَلِكَ، وَنَسَكْتُ اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ، مُعْتَقِدِينَ أَنَّهَا صِفَاتُ اللَّهِ -تَعَالَى- اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِ حَقَائِقِهَا، وَأَنَّهَا لَا تُشَبِّهُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ الْمُقَدَّسَةَ لَا تُمَاتِلُ ذَوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَطَقَ بِهَا، وَالرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَلَّغَ، وَمَا تَعَرَّضَ لِتَأْوِيلٍ، مَعَ كَوْنِ الْبَارِي قَالَ: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [التَّحْلُ: ٤٤] ، فَعَلَيْنَا الْإِيمَانُ وَالتَّسْلِيمُ لِلنُّصُوصِ، وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ".

وقال الإمام الذهبي في "العرش" (٢٤٩/٢-٢٥٠): "رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ الدَّبُّوسِي، قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: "اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ، مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ، عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ، وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، وَلَا وَصْفٍ، وَلَا تَشْبِيهِ، فَمَنْ فَسَّرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصْفَوْا، وَلَمْ يَفْسُرُوا، وَلَكِنْ آمَنُوا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ثُمَّ سَكَتُوا، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ".

وَقَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ (الْفُرُوعُ) (١٠/٢١٣): " وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَقَّى الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ تَوَرُّعًا، وَيَمُرُّهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ؛ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمَعَاصِي لَا تُخْرَجُ عَنِ الْمِلَّةِ " .

وقال الإمام ابن رجب في " فضل علم السلف على الخلف " (ص: ٤) : " والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكيف ولا تمثيل: ولا يصح من أحد منهم خلاف ذلك البتة ، خصوصاً الإمام أحمد ، ولا خوض في معانيها ، ولا ضرب مثل من الأمثال لها: وإن كان بعض من كان قريباً من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئاً من ذلك اتباعاً لطريقة مقاتل ، فلا يقتدى به في ذلك ، إنما الاقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، وأبي عبيد ، ونحوهم " .

وقال الإمام ابن حجر في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (٤٠٧/١٣) : " وَأَسْنَدُ الْبَيْهَقِيِّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْخَوَارِيِّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، فَتَفْسِيرُهُ تِلَاوَتُهُ وَالشُّكُوتُ عَنْهُ . وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الضَّبْعِيِّ ، قَالَ : مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي قَوْلِهِ : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، قَالَ : بِلَا كَيْفٍ .

وَالْآثَارُ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ كَثِيرَةٌ ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ عَقِبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النَّزُولِ : وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ . وَقَالَ فِي بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ : قَدْ ثَبَتَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ ، فَتُؤْمَنُ بِهَا وَلَا نَتَوَهَّمُ ، وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ كَذَا ، جَاءَ عَنْ مَالِكٍ وَبْنِ عُيَيْنَةَ وَبْنِ الْمُبَارَكِ ، أَنَّهُمْ أَمَرُوها بِلَا كَيْفٍ ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَانْكُرُوهَا ، وَقَالُوا : هَذَا تَشْبِيهُ . وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ : إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ لَوْ قِيلَ : يَدٌ كَيْدٌ ، وَسَمْعٌ كَسَمْعٍ ، وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ الْمَائِدَةِ : قَالَ الْأَيْمَةُ : نُوْمِنُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ

تَفْسِير ، مِنْهُمْ : الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكُ بْنُ عُمَيْيَةَ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمَعُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَمْ يَحْكُمُوا شَيْئًا مِنْهَا" .

وقال الإمام السيوطي في " الحاوي للفتاوي " (٢٩٠/٢-٢٩١) : " فَإِنَّكَ إِذَا كُنْتَ لَا تُطِيقُ بِأَنْ تَصِفَ نَفْسَكَ الَّتِي هِيَ بَيْنَ جَنبَيْكَ بِكَيْفِيَّةٍ وَأَيْنِيَّةٍ ، وَلَا بِسَجِيَّةٍ وَلَا هَيْكَلِيَّةٍ ، وَلَا هِيَ بِمَرْتَبَةٍ ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِعِبُودِيَّتِكَ أَنْ تَصِفَ الرُّبُوبِيَّةَ بِكَيْفٍ وَأَيْنٍ ، وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنِ الْكَيْفِ وَالْأَيْنِ ؟ وَفِي ذَلِكَ أَقُولُ :

قُلْ لِمَنْ يَفْهَمُ عَنِّي مَا أَقُولُ	قَصَرَ الْقَوْلُ فَذَا شَرُحٌ يَطُولُ
هُوَ سِرٌّ غَامِضٌ مِنْ دُونِهِ	ضُرِبَتْ وَاللَّهُ أَعْنَاقُ الْفُحُولِ
أَنْتَ لَا تَعْرِفُ إِلَّاكَ وَلَا	تَدْرِي مَنْ أَنْتَ وَلَا كَيْفَ الْوُصُولِ
لَا وَلَا تَدْرِي صِفَاتِ رُكْبَتِ	فِيكَ حَارَتْ فِي خَفَايَاهَا الْعُقُولِ
أَيْنَ مِنْكَ الرُّوحُ فِي جَوْهَرِهَا	هَلْ تَرَاهَا فَتَرَى كَيْفَ تَجُولِ
هَذِهِ الْأَنْفَاسُ هَلْ تَحْصُرُهَا	لَا وَلَا تَدْرِي مَتَى مِنْكَ تَزُولِ
أَيْنَ مِنْكَ الْعَقْلُ وَالْفَهْمُ إِذَا	غَلَبَ النَّوْمُ فَقُلْ لِي يَا جَهْلُولِ
أَنْتَ أَكُلُ الْخُبْزِ لَا تَعْرِفُهُ	كَيْفَ يَجْرِي مِنْكَ أَمْ كَيْفَ تَبُولِ
فَإِذَا كَانَتْ طَوَايِكَ الَّتِي	بَيْنَ جَنبَيْكَ كَذَا فِيهَا خُلُولِ
كَيْفَ تَدْرِي مَنْ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى	لَا تَقُلْ كَيْفَ اسْتَوَى كَيْفَ النُّزُولِ
كَيْفَ تَجَلَّى اللَّهُ أَمْ كَيْفَ يُرَى	فَلَعَمْرِي لَيْسَ ذَا إِلَّا فُضُولِ
هُوَ لَا كَيْفَ وَلَا أَيْنَ لَهُ	وَهُوَ رَبُّ الْكَيْفِ وَالْكَيفُ يَحُولِ
وَهُوَ فَوْقَ الْفَوْقِ لَا فَوْقَ لَهُ	وَهُوَ فِي كُلِّ النَّوَاحِي لَا يُزُولِ
جَلَّ ذَاتًا وَصَفًا تَأْتًا وَسَمَا	وَتَعَالَى قَدْرُهُ عَمَّا أَقُولُ

وقال الإمام السيوطي في " الإتيقان في علوم القرآن " (١٥/٢) : " وَقَالَ: التِّرْمِذِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ الرُّؤْيَةِ الْمَذْهَبُ فِي هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْأَئِمَّةِ مِثْلَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ وَابْنِ الْمُبَارَكِ

وَأَبْنِ عُيَيْنَةَ وَوَكَيْعٍ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ قَالَ: وَانْزُورِي هَذِهِ الْأَحَادِيثَ كَمَا جَاءَتْ وَتُؤْمِنُ بِهَا وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ وَلَا تُفسَّرُ وَلَا تُتَوَهَّمُ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَيَّ أَنَّنَا نُوَوِّلُهَا عَلَيَّ مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ تَعَالَى وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلْفِ وَكَانَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ يَذْهَبُ إِلَيْهِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ فَقَالَ: فِي الرِّسَالَةِ النَّظَامِيَّةِ الَّذِي تَرْتَضِيهِ دِينًا وَنَدِينِ اللَّهِ بِهِ عَقْدًا اتَّبَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ فَإِنَّهُمْ دَرَجُوا عَلَيَّ تَرَكَ التَّعَرُّضَ لِمَعَانِيهَا.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: عَلَيَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مَضَى صَدْرُ الْأُمَّةِ وَسَادَاتُهَا وَإِيَّاهَا اخْتَارَ أئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ وَقَادَاتُهَا وَإِلَيْهَا دَعَا أئِمَّةُ الْحَدِيثِ وَأَعْلَامُهُ وَلَا أَحَدَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا يَصْدُقُ عَنْهَا وَيَأْبَاهَا".

وقال الإمام مرعي الكرمي في "أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص ٦٩): "والمناقشة في مثل هذا تطول وتخرج عن المقصود، والمقصود إنما هو الإشارة إلى أن كل واحد يدعي أن الحق بيده، ويُقيم الدليل عليه كما تقدم، فنسكت نحن عن الخوض في ذلك، ولا نبحت في تحقيقه، فإنه بدعة، ونفوض علمه إلى الله تعالى ولا نكفر أحداً من أهل الفرق بما ذهب إليه واعتقده، خصوصاً مع قيام الشبهة، والدليل عنده، فإن الإيمان المعتبر في الشرع هو تصديق القلب الجازم بما علم ضرورة مجيء الرسول به من عند الله تفصيلاً فيما علم تفصيلاً كالتوحيد والنبوة، وإجمالاً فيما علم إجمالاً كالأنبياء السالفة والصفات القديمة التي نطق بها القرآن".

قال الإمام السفاريني في "لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية" (٢١٩/١): "مذهب السلف في آيات الصفات أنها لا تؤوّل، ولا تُفسَّر بل يجب الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، فقد روى اللالكائي الحافظ عن محمد بن الحسن قال اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مَرْعِيٌّ، وَغَيْرُهُ مِنْ عُلَمَائِنَا، وَغَيْرِهِمْ: مَضَتْ أئِمَّةُ السَّلَفِ عَلَى الْإِيمَانِ بِظَاهِرِ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ، وَكَانَ الزُّهْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةٍ، وَغَيْرُهُمْ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَرَضِيَ عَنْهُمْ - يَقُولُونَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ: مُرُوهَا كَمَا جَاءَتْ.

وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - وَنَاهِيكَ بِهِ عِلْمًا وَفَهْمًا وَوَرَعًا وَزُهْدًا وَإِمَامَةً -: وَكُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ قِرَاءَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَنْهُ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْسِرَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا، وَمِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ مِمَّا هُوَ أَضْعَافُ أَضْعَافِهِ .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمل المقدسي الحنبلي في "أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص ٥٩-٦٠): "وأما إثبات المعنى المراد فلا يمكن بالعقل لأن طريق ذلك ترجيح مجاز على مجاز وتأويل على تأويل وذلك الترجيح لا يمكن إلا بالدليل اللفظي والدليل اللفظي في الترجيح ضعيف لا يفيد إلا الظن والظن لا يعول عليه في المسائل الأصولية القطعية فلهذا اختار الأئمة المحققون من السلف والخلف بعد إقامة الدليل القاطع على أن حمل اللفظ على ظاهره محال ترك الخوض في تعيين التأويل، انتهى .

وتوسط ابن دقيق العيد قبل التأويل إن قرب في لسان العرب نحو ﴿عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر ٥٦]، أي: في حقه وما يجب له لا إن بعد، أي: كتأويل استولى باستولى .

إذا تقرر هذا فاعلم أن من المتشابهات آيات الصفات التي التأويل فيها بعيد فلا تؤول ولا تفسر، وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا يفسرها مع تنزيها لها عن حقيقتها .

فقد روى الإمام اللالكائي الحافظ عن محمد بن الحسن، قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه .

وقال الإمام حافظ بن أحمد بن علي الحكمي في "معارض القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول" (١/١٨٨): "وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ، فَمَنْ فَسَّرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ".

وقال الإمام محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي في "عون المعبود شرح سنن أبي داود" (١٣/٣١-٣٢): "العرش استوى، قَالَ: بِلَا كَيْفٍ

، وَالْآثَارُ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ كَثِيرَةٌ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ .  
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ عَقِبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النُّزُولِ : وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ .  
وَقَالَ فِي بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ : قَدْ ثَبَتَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ ، فَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا تَتَوَهَّمُ ، وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ ، كَذَا جَاءَ عَنْ مَالِكٍ وَبْنِ عِيْنَةَ وَبْنِ الْمُبَارَكِ : أَنَّهُمْ أَمَرُوها بِلَا كَيْفٍ ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَأَنْكَرُوهَا وَقَالُوا : هَذَا تَشْبِيهٌُ .  
وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَافِعٍ : إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ لَوْ قِيلَ : يَدٌ كَيْدٌ وَسَمْعٌ كَسَمْعٍ .  
وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ الْمَائِدَةِ : قَالَ الْأَيْمَنُ : نُؤْمِنُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ ، مِنْهُمْ : الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَبْنُ عِيْنَةَ ، وَبْنُ الْمُبَارَكِ .

وقال بن عبد البر أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكفوا شيئاً منها، وأما الجهميَّة والمعتزلة والخوارج فقالوا: من أقربها فهو مشبهٌ .

وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ : اِخْتَلَفَتْ مَسَالِكُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الظَّوَاهِرِ ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ تَأْوِيلَهَا ، وَالتَزَمَ ذَلِكَ فِي آيِ الْكِتَابِ وَمَا يَصِحُّ مِنَ السَّنَنِ وَذَهَبَ أَئِمَّةُ السَّلَفِ إِلَّا الْإِنْكَفَافَ عَنِ التَّأْوِيلِ وَإِجْرَاءِ الظَّوَاهِرِ عَلَى مَوَارِدِهَا ، وَتَفْوِضَ مَعَانِيهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَالَّذِي تَرْتَضِيهِ رَأْيًا وَنَدِينُ اللَّهِ بِهِ عَقِيدَةً : اتِّبَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ ، لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ ، فَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ حَتْمًا لَاوُشَكَ أَنَّ يَكُونُ اهْتِمَامُهُمْ بِهِ فَوْقَ اهْتِمَامِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ ، وَإِذَا انْصَرَمَ عَصْرُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى الْإِضْرَابِ عَنِ التَّأْوِيلِ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ الْمُتَّبَعُ ، انْتَهَى .

وقال الإمام سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مصلح بن حمدان بن مسفر بن محمد بن مالك بن عامر الخثعمي التبالي العسيري النجدي في " تنبيه ذوي الألباب السليمة عن والوقوف في الألفاظ المبتدعة الوخيمة " (ص ٣١) : "... قوله: فكل ما جاء أي عن الله تعالى من الآيات القرآنية أو صحَّ مجيئه في الأخبار بالأسانيد الصحيحة بخلاف الضعيفة ، فإنَّ وجودها كعدمها ، فلا بدَّ من أن تكون الأخبار عن رواة ثقات في الثقل من الأحاديث والآثار فما يوهم تشبيهاً فهو من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله نؤمن به وبأنه من عند الله ونمره كما قد جاء عنه تعالى أو عن رسوله. فمذهب السلف عدم الخوض في هذا والشكوت عنه ونفوض علمه إلى الله. قال ابن عباس هذا من المكتوم الذي لا يفسر ، وكذا قال غيره من الصحابة والتابعين " .

وقال الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في " كبرى اليقينيات الكونية " (ص ١٣٧-١٤١) : "... والجواب أنَّ هذه النصوص القرآنية من نوع المُتَشَابِه الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ آيَاتٍ مِنْهُ . وَالْمَقْصُودُ بِالْمُتَشَابِهِ : كُلُّ نَصٍّ تَجَاذَبَتْهُ الْإِحْتِمَالَاتُ حَوْلَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْهُ ، وَأُوْهُمْ بَظَاهِرِهِ مَا قَامَتْ الْأَدِلَّةُ عَلَى نَفْيِهِ . غَيْرَ أَنَّ هُنَالِكَ آيَاتٌ أُخْرَى تَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَيْضًا ، وَلَكِنَّهَا مُحْكَمَاتٌ ، أَي : قَاطِعَةٌ فِي دَلَالَاتِهَا ، لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَاهَا الْوَاضِحَ الصَّرِيحَ ، كَقَوْلِهِ جَلَّ جَلَالُهُ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ \* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١ - ٤] .

وقد أوضح الله في كتابه بصريح العبارة ، ضرورة اتباع المؤمن للنصوص المحكمة في كتابه ، وبناء عقيدته في الله بموجبها ، ووضع النصوص المتشابهة ، من ورأيها ، من حيث فهمها والوقوف على المعنى المراد منها . وشدد التأكيد على من يتجاهل النصوص المحكمة النيرة القاطعة ليلحق العبارة المتشابهة الغامضة ، ويفسرها كما يشاء ، وذلك في قوله عز وجل : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] .

وبناء على ذلك ، فقد اتفق المسلمون كلهم ، على تنزيه الله تعالى عما يقتضيه ظاهر تلك النصوص القرآنية ، والأحاديث النبوية ، من الصفات المنافية لكمال الله والوهيته ، تنفيذاً لأمر الله عز وجل ، وانسجاماً مع تحذيره من اتباع المتشابه ، والخوض في تأويله مع ترك المحكم الواضح .

وبعد أن اتفقوا على ذلك - وهذا هو القدر الذي يجب أن يعتقده المسلم - اختلفوا في موقفهم من تلك النصوص المتشابهة إلى مذهبين :

أولهما : تمسك به السلف المتقدمون ، وثانيهما جنح إليه من بعدهم من المتأخرين ، فمذهب السلف إلى عدم الخوض في تأويل أو تفسير تفصيلي لهذه النصوص ، والاكتفاء بإثبات ما أثبتته الله تعالى لذاته ، مع تنزيهه عز وجل عن كل نقص ومشابهة للحوادث ، وسبيل ذلك التأويل الإجمالي لهذه النصوص ، وتحويل العلم التفصيلي بالمقصود منها إلى علم الله عز وجل .

أما ترك هذه النصوص على ظاهرها دون أي تأويل لها سواء كان إجمالياً أو تفصيلياً ، فهو غير جائز ، وهو شيء لم يجنح إليه سلف ولا خلف . كيف ولو فعلت ذلك لحملت عقلك معاني متناقضة في شأن كثير من هذه الصفات . فقد أسند الله تعالى إلى نفسه العين بالافراد في قوله : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] ، وأسند مرة إلى نفسه الأعين بالجمع فقال : ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ



فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا [الطور: ٤٨] ، فَلَوْ ذَهَبْتَ تَفَسَّرَ كَلَامُ مِنَ الْآيَتَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا دُونَ أَيِّ تَأْوِيلٍ لَأُلْزِمْتَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ بِنَتَاقُضِ هُوَ مِنْهُ بَرِيءٌ ، وَتَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، وَقَوْلُهُ : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] ، فَإِنْ فَسَّرْتَ الْآيَتَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا دُونَ أَيِّ تَأْوِيلٍ إِجْمَالِيٍّ أَوْ تَفْصِيلِيٍّ أُلْزِمْتَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّنَاقُضِ الْوَاضِحِ ، إِذْ كَيْفَ يَكُونُ مُسْتَوِيًّا عَلَى عَرْشِهِ وَبِدُونِ تَأْوِيلٍ ، وَيَكُونُ فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ أَقْرَبَ إِلَيَّ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ؟ ! بَدُونَ أَيِّ تَأْوِيلٍ . وَتَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦] ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] ، فَلْتَنْ فَسِّرْتَهُمَا عَلَى ظَاهِرِهِمَا أَفَحَمَتِ التَّنَاقُضُ فِي كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ .

وَلَكِنَّكَ عِنْدَمَا تَنْزُهُ اللَّهَ تَعَالَى حِيَالَ جَمِيعِ هَذِهِ الْآيَاتِ عَنْ مِشَابَهَةِ مَخْلُوقِهِ فِي أَنْ يَتَحَيَّزَ فِي مَكَانٍ ، وَتَكُونُ لَهُ أبعاد وأعضاء وَصُورَةٌ وَشَكْلٌ ، ثُمَّ أَثْبَتَهُ لِلَّهِ مَا أَثْبَتَهُ هُوَ لِنَفْسِهِ ، عَلَى نَحْوِ يَلِيقُ بِكَمَالِهِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَكِلَ تَفْصِيلَ الْمَقْصُودِ بِهَذِهِ النُّصُوصِ إِلَى اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ تَكُونَ قَدْ سَلِمْتَ بِذَلِكَ مِنَ التَّنَاقُضِ فِي الْفَهْمِ ، وَسَلِمْتَ الْقُرْآنَ مِنْ تَوْهُمِ أَيِّ تَنَاقُضٍ فِيهِ .

وَهَذِهِ هِيَ طَرِيقَةُ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ . أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ عَنْهَا : أَمَرُوهَا بِلَا كَيْفٍ ، إِذْ لَوْ لَا أَنَّهُمْ يُوَوِّلُونَهَا تَأْوِيلًا إِجْمَالِيًّا بِالْمَعْنَى الَّتِي أَوْضَحْنَا ، لَمَا صَحَّ مِنْهُمْ أَنْ يَقُولُوا ذَلِكَ . إِذْ لِمَاذَا يَمُرُّونَهَا بِلَا كَيْفٍ وَدَلَالَةِ اللُّغَةِ وَالصِّيَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْوَاضِحَةِ تَمْنَعُ كُلَّ لُبْسٍ أَوْ جَهْلٍ ، سَوَاءً فِي أَصْلِ الْمَعْنَى أَوْ فِي كَيْفِيَّتِهِ . وَلَكِنَّهُمْ أَيْقَنُوا أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الصِّيَاغَةُ وَاللُّغَةُ ، بِسَبَبِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ الْمُحْكَمَةُ الْآخَرَى ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ إِجْمَالِيٌّ وَاضِحٌ . إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَقْهَمُوا أَنْفُسَهُمْ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ بِكَيْفِيَّاتٍ أُخْرَى يَلْتَزِمُونَهَا ، وَهَذَا هُوَ التَّوَقُّفُ عَنِ التَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يَلْتَبَسَ عَلَيْكَ بَغِيرُهُ ... وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي عَصَرِهِمْ كَانَ هُوَ الْأَفْضَلُ وَالْأَسْلَمُ ، مَعَ الْإِيمَانِ الْفَطْرِيِّ الْمُرْتَكِزِ فِي كُلِّ مِنَ الْعَقْلِ وَالْقَلْبِ . وَمَذْهَبُ الْخَلْفِ فِي عَصَرِهِمْ أَصْبَحَ هُوَ الْمَصِيرُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ التَّحَوُّلَ عَنْهُ ، بِسَبَبِ مَا

قَامَ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْمُنَاقَشَاتِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَبَسَبَبَ ظُهُورِ عُلُومِ الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَقْعَدَةً فِي قَوَاعِدِ مِنَ الْمَجَازِ ، وَالتَّشْبِيهِ ، وَالِاسْتِعَارَةِ .

وَهَكَذَا ، كَانَ بوسع الإمام مَالِك رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يَقُولَ فِي عَصَرِهِ لَذَلِكَ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْ مَعْنَى الْإِسْتِواءِ فِي الْآيَةِ : " الْكَيْفَ غَيْرَ مَعْقُولٍ ، وَالِإِسْتِواءُ غَيْرَ مَجْهُولٍ ، وَالِإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ " . إِذْ كَانَ الْعَصْرُ عَصْرَ إِيْمَانٍ وَيقينٍ راسخين ، بِسَبَبِ قَرَبِ الْعَهْدِ بِعَصْرِ النُّبُوَّةِ ، وَامْتِنَادِ الْإِشْرَاقِ إِلَيْهِ . وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بوسع الأئمة الَّذِينَ قَامُوا فِي عَصْرِ التَّدْوِينِ وَازدهارِ الْعُلُومِ وَاتساعِ حُلُقَاتِ الْبَحْثِ وَفنونِ الْبَلَاغَةِ أَنْ يَسْلُمُوا ذَلِكَ التَّسْلِيمَ دُونَ أَنْ يَحْلُلُوا هَذِهِ النُّصُوصَ عَلَى ضَوْءِ مَا أَنْتَهَوْا إِلَيْهِ مِنْ فُنُونِ الْبَلَاغَةِ وَالْمَجَازِ ، خُصُوصًا أَنْ فَهَمَ الزَّادِقَةُ الَّذِينَ لَا يَقْنَعُهُمْ مَنْهَجُ التَّسْلِيمِ ، وَيَتَظَاهَرُونَ بِالْحَاجَةِ إِلَى الْفَهْمِ التَّفْصِيلِيِّ ، وَإِنْ كَانُوا فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ مُعَانِدِينَ .

وَالْمَهْمُ أَنْ تَعْلَمَ بَأَنَّ كَلَامًا مِنَ الْمَذْهَبِينَ مِنْهَجَانِ إِلَى غَايَةِ وَاحِدَةٍ ، لِأَنَّ الْمَالَ فِيهِمَا إِلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُشَبِّهُ شَيْءًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ ، وَأَنَّهُ مَنْزَعٌ عَنْ جَمِيعِ صِفَاتِ النَّقْصِ . فَالْخِلَافُ الَّذِي تَرَاهُ بَيْنَهُمَا خِلَافٌ لَفْظِي وَشَكْلِي فَقَطْ ...

وَفِي الْمُقَابِلِ رَأَيْنَا بَعْضَ السَّلَفِ يُؤَوِّلُونَ الْمُتَشَابِهَ ، وَهَذَا أَمْرٌ ثَابِتٌ عَنْهُمْ مَهْمَا تَنَطَّعَ مَدْعُو السَّلَفِيَّةِ وَبِالْغَوَا فِي إِنْكَارِهِ ... ذَلِكَ الْإِنْكَارُ الَّذِي اقْتَضَاهُ مِنْهَجُهُمُ الْقَائِمُ عَلَى إِنْكَارِ الْمَجَازِ فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ ... وَإِثْبَاتِهِ يَعْنِي نَقْضَ مَذْهَبِهِمْ وَمِنْهَجِهِمْ وَبِنْيَانِهِمُ الَّذِي بَنَوْا ، ذَلِكَ الْبِنْيَانُ الَّذِي سَارُوا فِيهِ عَلَى سَنَنِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ... فَمُنْكَرُ التَّأْوِيلِ مُنْكَرٌ عَلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، بَلْ عَلَى مَجْمُوعِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ الَّتِي أَوَّلَ عُلَمَائُهَا كُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَعَاضَّضَ مَعَ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ النَّقَائِصِ وَسَائِرِ صِفَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ ...

وَسَيَتَبَيَّنُ لَكَ يَا قَارِئِي أَنَّ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاتَرِيدِيَّةُ - الَّذِينَ يَشْكُلُونَ غَالِبَ الْأُمَّةِ - فِي النُّصُوصِ الْمُضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ نَفْسُهُ الَّذِي نُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ الصَّالِحِ ... فَاتِّهَامُ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ اتِّهَامٌ لِحَبْرِ الْأُمَّةِ وَتَرْجِمَانِ الْقُرْآنِ ...

وكذا غيره من السلف الصالح الذين أولوا العديد من النصوص ... فمن أول من خلف لم يتدع قولاً ، ولا منهجاً جديداً ، بل سلك مسلك السلف الصالح ، وعلى رأسهم حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس ، رضي الله عنهما ...

فمن تأويلات حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما :

(١) تأويله للكرسي الوارد في قوله تعالى : ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، بالعلم ...

فقد جاء في تفسير الطبري (٣١٠هـ) عند تفسيره لآية الكرسي ما نصّه : " اختلف أهل التأويل في معنى الكرسي الذي أخبر الله تعالى ذكره في هذه الآية أنّه وسع السموات والأرض ، فقال بعضهم : هو علم الله تعالى ذكره ... وأمّا الذي يدلّ على ظاهر القرآن فقول ابن عباس الذي رواه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير أنّه قال : هو علمه ... " . انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٣٩٨/٥) ، تفسير مقاتل بن سليمان (١٠٦/٥) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن أبي حاتم (٤٩٠/٢) ، بحر العلوم (١٩٤/١) ، تفسير الماوردي (النكت والعيون) (٣٢٦/١) ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣٦٨/١) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير (٤٤١/٢) ، التحرير والتنوير (٢٣/٣) ...

قلت : وقد تعمّدت أن أنقل أغلب تأويلات ابن عباس من تفسير الطبري ، لأنّ من المعلوم أنّ الإمام ابن تيمية زكّي وامتدح تفسير الإمام الطبري ، وذكر أنّ النقل فيه محرّر ، وأنّه ينقل فيه كلام السلف بالإسناد . راجع : دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية (٤٧٩/٢) .

(٢) تأويله للنور الوارد في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور : ٣٥] .

قال الطبري : " حَدَّثَنِي عَلِيٌّ ، قَالَ : ثنا عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : ثَنِي مُعَاوِيَةُ ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَوْلُهُ : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور : ٣٥] ، يَقُولُ : اللَّهُ سُبْحَانَهُ هَادِي أَهْلِ السَّمَاوَاتِ



(٦) تأويله لمجيء الربِّ الوارد في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] . قال الإمام النَّسفي (٧٠١هـ): ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، تمثيل لظهور آيات اقتداره ، وتبيين آثار قهره وسلطانه ، فإنَّ واحداً من المملوك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة ما لا يظهر بحضور عساكره وخواصه ، وعن ابن عباس : أمره وقضاؤه " . انظر : تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي ، (٣/ ٦٤١) ، تحقيق : يوسف علي بديوي ، دار الكلم الطيب ، بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٩٩٨م .

فهذه باقية من تأويلات حبر الأُمّة وترجمان القرآن : ابن عباس رضي الله عنهما ، الصَّحابي الجليل الذي دعا له رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله : " اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ " ... قال الشيخ شعيب الأرناؤوط : " إسناده قوي على شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عثمان بن خثيم ، فمن رجال مسلم ، وهو صدوق ... وأخرجه يعقوب بن سفيان في " المعرفة والتاريخ " ١/ ٤٩٤ من طريقين عن زهير أبي خيثمة ، بهذا الإسناد ، وأخرجه الطبراني (١٠٦١٤) من طريق داود بن أبي هند ، عن سعيد بن جبير ، به . قوله : " وعلمه التأويل " ، قال السندي : المراد بالتأويل : تأويل القرآن ، فكان يُسمّى بحراً ، وترجمان القرآن ، والله تعالى أعلم . انظر هامش مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٢٥/٤) .

ومن تأويلات السلف الصالح الأخرى للنصوص التي يسميها البعض بالصِّفات :

قال الإمام محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ) في كلامه على قول الله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨] : " إِلَّا مُلْكُهُ ، وَيُقَالُ : إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ " .

وقال الإمام البخاري : " حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسَارٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (٧٣هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَهُ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا ابْنَ عُمَرَ ، كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ فِي النَّجْوَى ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : " يَذْنُو مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ " ، قَالَ : " فَذَكَرَ صَحِيفَتَهُ فَيَقْرُرُهُ بِذُنُوبِهِ : هَلْ تَعْرِفُ ؟ فَيَقُولُ : رَبِّ أَعْرِفْ ، حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ مَا شَاءَ أَنْ يَبْلُغَ فَيَقُولُ : إِنِّي سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا ، وَأَنَا أَعْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُنَادِي عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ " ، قَالَ اللَّهُ : ﴿هُوَ لَا

اللَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾ [هود: ١٨] ، قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) : كَفَّه : يَعْنِي سِتْرَهُ .

وقال الإمام الترمذي في " السنن " الترمذي " (٢٥٦/٥) : " حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : حَدَّثَ الْحَسَنُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : بَيْنَمَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ وَأَصْحَابُهُ إِذْ أَتَى عَلَيْهِمْ سَحَابٌ ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ تَدْرُونَ مَا هَذَا ؟ ... وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّكُمْ دَلَيْتُمْ بِحَبْلِ إِلَى الْأَرْضِ السُّفْلَى لَهَبَطَ عَلَى اللَّهِ . ثُمَّ قَرَأَ : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] . هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَيُرَوَّى عَنْ أَيُّوبَ ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، قَالُوا : لَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَفَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَقَالُوا : إِنَّمَا هَبَطَ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ ... " .

وقال الإمام الترمذي في " السنن " (٤٧٣/٥) : " حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ شَبْرًا اقْتَرَبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً " . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَيُرَوَّى عَنِ الْأَعْمَشِ (١٤٧هـ) فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ : مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، يَعْنِي بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَهَكَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ . قَالُوا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ يَقُولُ : إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ بِطَاعَتِي وَبِمَا أَمَرْتُ تُسَارِعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " .

وقال الإمام الطبري في كلامه على قول الله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩] ، عَلَا عَلَيْهِنَّ وَارْتَفَعَ فَدَبَّرَهُنَّ بِقُدْرَتِهِ وَخَلَقَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ .

وَالْعَجَبُ مِمَّنْ أَنْكَرَ الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْعُلُوِّ وَالْإِرْتِفَاعِ هَرَبًا عِنْدَ نَفْسِهِ مِنْ أَنْ يُلْزِمَهُ بَرَعِمِهِ إِذَا تَأَوَّلَهُ بِمَعْنَاهُ الْمَفْهُومَ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا عَلَا وَارْتَفَعَ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَحْتَهَا، إِلَى أَنْ تَأَوَّلَهُ بِالْمَجْهُولِ مِنْ تَأْوِيلِهِ الْمُسْتَنْكَرِ، ثُمَّ لَمْ يَنْجُ مِمَّا هَرَبَ مِنْهُ. فَيَقَالُ لَهُ: زَعَمْتَ أَنْ تَأْوِيلَ قَوْلِهِ: ﴿اسْتَوَى﴾ أَقْبَلَ، أَفَكَانَ مُدْبِرًا عَنِ السَّمَاءِ فَأَقْبَلَ إِلَيْهَا؟ فَإِنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِأَقْبَالَ فَعِلٍ وَلَكِنَّهُ إِقْبَالٌ تَدْبِيرٌ، قِيلَ لَهُ: فَكَذَلِكَ فَقُلْ: عَلَا عَلَيْهَا عُلُوٌّ مُلْكٍ وَسُلْطَانٍ لَا عُلُوٌّ انْتِقَالٍ وَزَوَالٍ. ثُمَّ لَنْ يَقُولَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَوْلًا إِلَّا أَلْزَمَ فِي الْآخِرِ مِثْلَهُ، وَلَوْلَا أَنَّا كَرِهْنَا إِطَالَةَ الْكِتَابِ بِمَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ لَأَنْبَأْنَا عَنْ فَسَادِ قَوْلِ كُلِّ قَائِلٍ قَالَ فِي ذَلِكَ قَوْلًا لِقَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ فِيهِ مُخَالِفًا، وَفِيمَا بَيْنَنَا مِنْهُ مَا يَشْرَفُ بِذِي الْفَهْمِ عَلَى مَا فِيهِ لَهُ الْكِفَايَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى". انظر: تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢٥٨-٢٥٧/١).

وقال الإمام الطبري (٣١٠هـ): "وَاخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ وَجَّهَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٥]، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَأْوِيلُ ذَلِكَ: ثُمَّ قَبْلَهُ اللَّهُ، يَعْنِي بِذَلِكَ: وَجَّهَهُ الَّذِي وَجَّهَهُمْ إِلَيْهِ.

ذَكَرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ عَرَبِيٍّ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ): ﴿ثُمَّ وَجَّهَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٥]، قَالَ: قَبْلَهُ اللَّهُ". انظر: تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٤٥٩/٢).

وقال الإمام الطبري: "اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهُ: وَلِتُعَذِّدْهُ وَتُرَبِّئْهُ عَلَى مَحَبَّتِي وَإِرَادَتِي. ذَكَرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، قَالَ: هُوَ غِذَاؤُهُ، وَلِتُعَذِّدْهُ عَلَى عَيْنِي.

حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، قَالَ: جَعَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَلِكِ يَنْعَمُ وَيَتَرَفُّ غِذَاؤُهُ عِنْدَهُمْ غِذَاءُ الْمَلِكِ، فَتِلْكَ الصَّنْعَةُ وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ: وَأَنْتَ بَعِينِي فِي أَحْوَالِكَ كُلِّهَا. ذَكَرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثَنَا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، قَالَ: أَنْتَ بَعِينِي



إِذْ جَعَلْتَنكَ أُمًّا فِي التَّابُوتِ ، ثُمَّ فِي الْبَحْرِ ، وَ «إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ» [طه: ٤٠] ، وَقَرَأَ ابْنُ نَهْيِكَ : " وَلِتُصْنَعَ " بِفَتْحِ التَّاءِ وَتَأْوَلَهُ .

كَمَا : حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ ، قَالَ : ثنا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نَهْيِكَ ، يَقْرَأُ «وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي» [طه: ٣٩] فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : وَلِتُعْمَلَ عَلَى عَيْنِي ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي لَا أُسْتَجِيزُ الْقِرَاءَةَ بِغَيْرِهَا «وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي» [طه: ٣٩] بِضَمِّ التَّاءِ ، لِإِجْمَاعِ الْحُجَّةِ مِنَ الْقُرَّاءِ عَلَيْهَا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَأَوَّلَى التَّائِيلَيْنِ بِهِ التَّائِيلُ الَّذِي تَأَوَّلَهُ قَتَادَةُ ، وَهُوَ : «وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي» [طه: ٣٩] ، وَلِتُعْدَى عَلَى عَيْنِي ، أَلْقَيْتُ عَلَيْكَ الْمَحَبَّةَ مِنِّي . وَعَنْهُ يَقُولُهُ : «وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي» [طه: ٣٩] بِمَرَأَى مِنِّي وَمَحَبَّةً وَإِرَادَةً " . انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (١٦/٥٩-٦٠) .

وقال الإمام الطبري : " وَقَوْلُهُ : «عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ» [الزمر: ٥٦] ، يَقُولُ : عَلَى مَا ضَيَعْتُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا أَمَرَنِي اللَّهُ بِهِ ، وَقَصَرْتُ فِي الدُّنْيَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ . وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّائِيلِ :

ذَكَرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ : حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا حَكَّامٌ ، عَنْ عُبَيْسَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) ، فِي قَوْلِهِ : «يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ» ، يَقُولُ : فِي أَمْرِ اللَّهِ .

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : ثنا أَبُو عَاصِمٍ ، قَالَ : ثنا عِيسَى ؛ وَحَدَّثَنِي الْحَارِثُ ، قَالَ : ثنا الْحَسَنُ ، قَالَ : ثنا وَرْقَاءُ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) ، فِي قَوْلِ اللَّهِ : «يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ» [الزمر: ٥٦] ، قَالَ : فِي أَمْرِ اللَّهِ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : ثنا أَحْمَدُ ، قَالَ ثنا أَسْبَاطُ ، عَنْ السُّدِّيِّ (١٢٧هـ) ، فِي قَوْلِهِ : «يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ» [الزمر: ٥٦] ، قَالَ : تَرَكْتُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ " . انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢٠/٢٣٤-٢٣٥) .



وقال الإمام الطبري في كلامه على قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾: " قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ !!! وَالتَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ : يَبْدُو عَنْ أَمْرٍ شَدِيدٍ . ذَكَرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ ، قَالَ : ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (١٦٨هـ) ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ، قَالَ : هُوَ يَوْمٌ حَرْبٍ وَشِدَّةٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا مِهْرَانُ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ، قَالَ : عَنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :  
وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقٍ ...

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : يُكْشَفُ عَنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ ، أَلَا تَسْمَعُ الْعَرَبَ تَقُولُ : وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقٍ  
حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : ثَنِي أَبِي ، قَالَ : ثَنِي عَمِّي ، قَالَ : ثَنَا أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَوْلُهُ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ، يَقُولُ : حِينَ يُكْشَفُ الْأَمْرُ ، وَتَبْدُو الْأَعْمَالُ ، وَكَشْفُهُ : دُخُولُ الْآخِرَةِ وَكَشْفُ الْأَمْرِ عَنْهُ .

حَدَّثَنِي عَلِيُّ ، قَالَ : ثنا أَبُو صَالِحٍ ، قَالَ : ثنا مُعَاوِيَةُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَوْلُهُ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ، هُوَ الْأَمْرُ الشَّدِيدُ الْمُفْطَعُ مِنَ الْهَوْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .  
حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ وَابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : ثنا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) ، قَوْلُهُ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القول: ٤٢] ، قَالَ : شِدَّةُ الْأَمْرِ وَجِدَّةٌ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هِيَ أَشَدُّ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : ثنا أَبُو عَاصِمٍ ، قَالَ : ثنا عِيسَى ؛ وَحَدَّثَنِي الْحَارِثُ ، قَالَ : ثنا الْحَسَنُ ، قَالَ : ثنا وَرْقَاءُ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَوْلُهُ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القول: ٤٢] ، قَالَ : شِدَّةُ الْأَمْرِ .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (هـ٦٨) : هِيَ أَوَّلُ سَاعَةٍ تَكُونُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ الْحَارِثِ قَالَ :  
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هِيَ أَشَدُّ سَاعَةٍ تَكُونُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا مِهْرَانُ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ (هـ٩٥) ،  
قَالَ : عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ .

حَدَّثَنَا بِشْرٌ ، قَالَ : ثنا يَزِيدٌ ، قَالَ : ثنا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ (هـ١١٨) ، فِي قَوْلِهِ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾  
[القم: ٤٢] ، قَالَ : عَنْ أَمْرِ فَطِيحٍ جَلِيلٍ .

حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : ثنا ابْنُ ثَوْرٍ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ (هـ١١٨) ، فِي قَوْلِهِ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ  
عَنْ سَاقٍ﴾ [القم: ٤٢] ، قَالَ : يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ " . انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي  
القرآن) (١٨٩-١٨٦/٢٣) .

وقال الإمام البيهقي في "الأسماء والصفات" (١٩٠/٢) : "... وَفِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو نَصْرِ بْنِ قَتَادَةَ  
مِنْ كِتَابِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ الطَّبْرِيِّ حِكَايَةً عَنِ النَّضْرِ بْنِ شَمِيلٍ (هـ٢٠٣) أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : "  
حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ " ، أَي : مَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ " .

وقال الإمام البيهقي أيضاً في "الأسماء والصفات" (٤٠٢/٢) في كلامه على حديث : " لَقَدْ  
صَحَّكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ - أَوْ عَجَبَ - مِنْ فَعَالِكُمَا " : " قَالَ الْبُخَارِيُّ (هـ٢٥٦) : مَعْنَى الصَّحِكِ :  
الرَّحْمَةُ .

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ (هـ٣٨٨) : قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَرِيبٌ ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى مَعْنَى الرِّضَى لِفَعْلِهِمَا أَقْرَبُ  
وَأَشْبَهُ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّحِكَ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى وَالْبِشْرِ ، وَالِاسْتِهْلَالُ مِنْهُمْ دَلِيلُ  
قَبُولِ الْوَسِيلَةِ ، وَمُقَدِّمَةُ إِنْجَاحِ الطَّلَبَةِ ، وَالْكَرَامُ يُوصَفُونَ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ بِالْبِشْرِ وَحُسْنِ اللَّقَاءِ ،  
فَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : " يَصْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ " ؛ أَي : يُجْزِلُ الْعَطَاءَ لَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ مُوجِبُ  
الصَّحِكِ وَمُقْتَضَاهُ " .

وقال الإمام البيهقي أيضاً في "الأسماء والصفات" (١١٠٧/٢): "وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فَقَدْ حَكَّى الْمُزْنِي عَنِ الشَّافِعِيِّ (٢٠٤هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: يَعْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ: فَثَمَّ الْوَجْهُ الَّذِي وَجَّهَكُمْ اللَّهُ إِلَيْهِ".

وقال أيضاً في "الأسماء والصفات" (١١٠٧/٢): "وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو بَكْرِ الْقَاضِي قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ، ثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ النَّضْرِ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ)، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، قَالَ: قِبْلَةُ اللَّهِ فَأَيْنَمَا كُنْتَ فِي شَرْقٍ أَوْ غَرْبٍ فَلَا تَوَجَّهَنَّ إِلَّا إِلَيْهَا".

وقال الإمام البغوي في "معالم التنزيل في تفسير القرآن" (تفسير البغوي) (٢٥٢/٥) في كلامه على قول الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]: "قَالَ الْحَسَنُ (١١٠هـ): جَاءَ أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ. وَقَالَ الْكَلْبِيُّ (١٤٦): يَنْزِلُ حُكْمُهُ".

وقال الإمام ابن الجوزي في "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه" (ص ١٧٠) في كلامه على حديث: "لَا يَزَالُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَصَعَ فِيهَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَدَمَهُ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ".

قلت: الواجب علينا أن نعتقد أن ذات الله تعالى لا تتبعض، ولا يحويها مكان، ولا توصف بالتغير ولا بالانتقال.

وقد حكى أبو عبيد الهروي عن الحسن البصري (١١٠هـ) أنه قال: القَدَمُ هم الذين قَدَّمهم الله تعالى من شرار خلقه وأثبتهم لها.

وقال أيضاً في "دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه" (ص ١٤١): "قال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) عن أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) أنه قال في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ [البقرة: ٢١٠]، قال: المراد به قدرته وأمره، قال: وقد بيَّنه في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]، ومثل هذا في القرآن: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، قال: إنما هو قدرته".

وقال أيضاً في " دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه " (ص ١١٣) : " وقال الضَّحَّاك (توفي بعد المائة) وأبو عبيدة (٢٠٩هـ) في قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] ، أي : إلا هو " .

قلت : وقد ذكر الإمام علي بن محمّد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي ، أبو الحسن ابن القطّان (٦٢٨هـ) إجماع الأئمة على أنّ مجيئ الله تعالى ليس بحركة ولا انتقال ، فقال في " الإقناع في مسائل الإجماع " (٤٤/١) : " وأجمعوا أنّه تعالى يجيء يوم القيامة والملك صفّاً صفّاً ، لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين ، ويعذب منهم من يشاء كما قال ، وليس مجيئه بحركة ولا انتقال " .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (تفسير القرطبي) (٥٥/٢٠) : " قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ ، أَي : أَمَرُهُ وَقَضَاؤُهُ ، قَالَهُ الْحَسَنُ . وَهُوَ مِنْ بَابِ حَذَفِ الْمُصَافِ . وَقِيلَ : أَيِ جَاءَهُمُ الرَّبُّ بِالْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، أَيِ بِظُلَلٍ أَيْ بِظُلَلٍ . وَقِيلَ : جَعَلَ مَجِيءَ الْآيَاتِ مَجِيئاً لَهُ ، تَفْخِيماً لِشَأْنِ تِلْكَ الْآيَاتِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ : " يَا بَنَ آدَمَ ، مَرَضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي ، وَاسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي ، وَاسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي " . وَقِيلَ : وَجَاءَ رَبُّكَ أَيِ زَالَتْ الشُّبُهَةُ ذَلِكَ الْيَوْمَ ، وَصَارَتْ الْمَعَارِفُ ضُرُورِيَّةً ، كَمَا تَزُولُ الشُّبُهَةُ وَالشَّكُّ عِنْدَ مَجِيءِ الشَّيْءِ الَّذِي كَانَ يُشَكُّ فِيهِ " .

وقال الإمام ابن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي في " العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية " (ص ٢٦٣-٢٦٤) نقلاً عن ابن تيمية : " فأحضر بعض أكابرهم كتاب الأسماء والصفات للبيهقي ، فقال : هذا فيه تأويل الوجه عن السلف . فقلت : لعلك تعني قوله تعالى : ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ، فقال : نعم ، قد قال مجاهد والشافعي يعني : قبلة الله .

فقلت : نعم ، هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما ، وهذا حق ، وليست هذه الآية من آيات الصفات ، ومن عدّها في الصفات فقد غلط ، كما فعل طائفة ، فان سياق الكلام يدل على

المُرَاد حَيْثُ قَالَ : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥] ، والمشرق والمغرب الجِهَات ، وَالْوَجْهَ هُوَ الْجِهَةُ ، يُقَالُ : أَي وَجْهٌ تُرِيدُ ، أَي : أَي جِهَةٌ ، وَأَنَا أُرِيدُ هَذَا الْوَجْهَ ، أَي : هَذِهِ الْجِهَةُ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّئُهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] ، وَلِهَذَا قَالَ : ﴿فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ، أَي : تستقبلوا وتتوجهوا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
وقال الإمام الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (٢٧٤/٧) : " وَقَالَ مَعْدَانُ - الَّذِي يَقُولُ فِيهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ : هُوَ مِنَ الْأَبْدَالِ - : سَأَلْتُ الثَّوْرِيَّ (١٦١هـ) عَنْ قَوْلِهِ : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، قَالَ : عَلَّمَهُ " .

وقال الإمام ابن كثير في " البداية والنهاية " (٣٦١/١٠) : " وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْحَاكِمِ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ السَّمَالِكِ عَنْ حَنْبَلٍ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ (٢٤١هـ) تَأَوَّلَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أَنَّهُ جَاءَ ثَوَابُهُ . ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ !!! " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (٤٠/٦) : " وَقَدْ تَأَوَّلَ الْبُخَارِيُّ (٢٥٦هـ) الضَّحِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى مَعْنَى الرَّحْمَةِ وَهُوَ قَرِيبٌ ، وَتَأَوَّلَهُ عَلَى مَعْنَى الرِّضَا أَقْرَبُ ، فَإِنَّ الضَّحِكَ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَالْقَبُولِ ، قَالَ : وَالْكَرَامُ يوصفون عِنْدَ مَا يَسْأَلُهُمُ السَّائِلُ بِالْبِشْرِ وَحُسْنِ اللَّقَاءِ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : " يَضْحَكُ اللَّهُ " ، أَي : يُجْزِلُ الْعَطَاءَ " .  
وقال الإمام علي القاري في " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " (٩٢٤/٣) : " ... وَكَذَلِكَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (١٦١هـ) أَوَّلَ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ بِقَصْدِ أَمْرِهِ ، وَنَظِيرُهُ ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ، أَي : قَصَدَ إِلَيْهَا " .

ونختم هذه المسألة بما قاله الشَّيْخُ عَلِي بن مصطفى الطَّنْطاوي في كتابه " تعريف عام بدين الإسلام (ص ٨١-٨٢) ، قال : " لقد نظرت فوجدت أَنَّ هذه الآيات على ثلاثة أشكال :

١ . آيات وردت على سبيل الإخبار من الله كقوله : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، فنحن لا نقول : إِنَّهُ مَا اسْتَوَى ، فنكون قد نفينا ما أثبتته الله ، ولا نقول : إِنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ كَمَا

يستوي القاعد على الكرسي ، فنكون قد شَبَّهنا الخالق بالمخلوق ، ولكن نؤمن بأن هذا هو كلام الله ، وأن لله مراداً منه لم نفهم حقيقته وتفصيله ، لأنه لم يبين لنا مفصلاً ، ولأنَّ العقل البشري - كما قدّمنا - يعجز عن الوصول إلى ذلك بنفسه .

٢. آيات وردت على الأسلوب المعروف عند علماء البلاغة بالمشاكلة ، والمشاكلة هي كقول القائل :

قالوا اقترح لنا شيئاً نجد لك طبخة قلت اطبخوا لي جبةً وقميصاً

وقول أبي تمام في وقعة عمورية ، يردُّ على المنجِّمين الذين زعموا أنَّ النَّصر لا يجيء إلَّا عند نضج التَّين والعنب :

تَسْعُونَ أَلْفًا كَأَسَادِ الشَّرَى نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ قَبْلَ نَضِجِ التَّيْنِ وَالْعِنَبِ

والآيات الواردة على هذا الأسلوب كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] فكلمة ﴿نَسُوا﴾ جاءت على المعنى (القاموسي) للنسيان . وهو غياب المعلومات عن الذَّاكرة ، ولكن كلمة ﴿فَنَسِيَهُمْ﴾ جاءت مشاكلة لها ، ولا يراد منها ذلك المعنى ، لأنَّ الله لا ينسى : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] ، ونقول بعبارة أخرى : أنَّ كلمة ﴿نَسُوا﴾ استعملت بالمعنى الذي وضعت له . وكلمة ﴿فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] استعملت بغير هذا المعنى . ومثلها قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] اتَّفَقَ الجميع على أنَّها معيَّة علم لا معيَّة ذات ، لأنَّ صدر الآية ينصُّ على أنَّ الله استوى على العرش .

مثلها قوله : ﴿سَنَقْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] ، وقوله : ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] ، وقوله : ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] .

كلُّ هذه الآيات لا يجوز فهمها بالمعنى القاموسي ، المادي ، بل بمعنى يليق به جلَّ وعلا .

٣. آيات دلَّت على المراد منها آيات أخرى، كقوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] . تدلُّ على المراد منها آية

**﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾** [الإسراء: ٢٩] .  
 ويفهم منها أنَّ بسط اليد يراد به الكرم والجود ، ولا يستلزم ذلك ، بل يستحيل أن يكون لله تعالى  
 يدان كأيدي النَّاس والحيوان ، تعالى الله عن ذلك . وقد جاء في القرآن قوله : **﴿بَيْنَ يَدَيْ  
 رَحْمَتِهِ﴾** [الأعراف: ٥٧] ، و **﴿بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾** [سبا: ٤٦] . والقرآن **﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ  
 يَدَيْهِ﴾** [فصلت: ٤٢] ، وليس للرحمة ولا للعذاب ولا للقرآن ، يدان حقيقيَّتان " ...  
 وفي كتابنا " إعلام الخلف بتأويلات السلف " ذكرنا من تأويلات السلف الصَّالح ما فيه الغنية  
 والبرهان على أنَّ السلف أوَّلوا العديد من النُّصوص القرآنية والنَّبويَّة ... والتي من شأنها أن  
 تصفع وتُلجم المُتمسلفة بلجام الحقِّ ... وليس بعد الحقِّ إلَّا الضَّلال .

## مَوْقِفُ الْخَلْفِ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ

النَّاظِرُ فِي مِنْهَجِ الْخَلْفِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ أَنَّ جُمْهُورَهُمْ ذَهَبَ إِلَى التَّأْوِيلِ ، وَنَقَوْا ذَلِكَ عَنِ السَّلَفِ بِمَنْ فِيهِمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، بَيْنَمَا ذَهَبَ الْبَعْضُ مِنْهُمْ إِلَى التَّفْوِيضِ ... مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ يَدَّعُونَ السَّلَفِيَّةَ اعْتَادُوا عَلَى نِسْبَةِ مَقَالَتِهِمُ الْعَقْدِيَّةَ الْبَاطِلَةَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَهُوَ مِمَّا أَلْصَقُوهُ بِهِ بَرِيءٌ ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَسَاكِرَ : " وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَلَمْ يَزَلْ فِي الْحَنْبَلَةِ طَائِفَةٌ تَغْلُو فِي السُّنَّةِ وَتَدْخُلُ فِيهَا لَا يَعْنِيهَا حَبًّا لِلْخُفُوفِ فِي الْفِتْنَةِ ، وَلَا عَارَ عَلَى أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ صَنِيعِهِمْ ، وَلَيْسَ يَتَّفِقُ عَلَى ذَلِكَ رَأْيُ جَمِيعِهِمْ ، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو حَنْصٍ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَاهِينَ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ الدَّارِقُطَنِيِّ وَمِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ الْمَتَسَنِّينَ مَا قَرَأَتْ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمَزَةَ ابْنِ الْخَضِرِ بِدِمَشْقَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو النَجِيبِ عَبْدُ الْغَفَارِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَرْمَوِيُّ قَالَ : ثَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ شَاهِينَ يَقُولُ رَجُلَانِ صَالِحَانِ بُلِيَا بِأَصْحَابِ سُوءٍ : جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ " . انظر : تبين كذب المفتري (ص ١٦٣-١٦٤) .

مَعَ أَنَّ سَادَةَ الْحَنْبَلَةِ نَفَوْا مَا أَلْصَقَهُ الْآثِمُونَ بِهِ ، فَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ أَبُو الْفَضْلِ ، عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحَارِثِ ، التَّمِيمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، رَئِيسَ الْحَنْبَلَةِ بِبَغْدَادٍ (٤١٠هـ) عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ : " أَنْكَرَ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِالْجِسْمِ ، وَقَالَ : إِنَّ الْأَسْمَاءَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الشَّرِيعَةِ وَاللُّغَةِ ، وَأَهْلُ اللُّغَةِ وَضَعُوا هَذَا الْأِسْمَ عَلَى ذِي طَوْلٍ وَعَرَضٍ وَسَمَكٍ وَتَرْكِيبٍ وَصُورَةٍ وَتَأْلِيفٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى خَارِجٌ عَنِ ذَلِكَ كُلِّهِ ، فَلَمْ يَجْزَ أَنْ يُسَمَّى جِسْمًا لَخُرُوجِهِ عَنْ مَعْنَى الْجِسْمِيَّةِ ، وَلَمْ يَجِءْ فِي الشَّرِيعَةِ ذَلِكَ ، فَبُطِلَ " . انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص ٤٥) .

فَهَذَا رَئِيسَ الْحَنْبَلَةِ بِبَغْدَادٍ !!! يَصُورُ الْعَقِيدَةَ الْحَقَّةَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَأَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَى الْمَجَسِّمَةِ ، وَأَنَّ الْجِسْمَ هُوَ كُلُّ مَا كَانَ لَهُ طَوْلٌ وَعَرَضٌ وَسَمَكٌ وَتَرْكِيبٌ وَصُورَةٌ وَتَأْلِيفٌ ... وَاللَّهُ تَعَالَى خَارِجٌ عَنِ ذَلِكَ كُلِّهِ ، ثُمَّ حَكَمَ بِبَطْلَانِ ذَلِكَ كُلِّهِ ...



ونقل الإمام أبو الفضل التميمي الحنبلي عن الإمام أحمد أنه قال: "والله تعالى لا يلحقه تغير ولا تبدل، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش". انظر: اعتقاد الإمام أحمد (ص ٣٨-٣٩).

وبسبب جراءة من يزعمون ويدعون السلفية في إظهار باطلهم، فقد اضطرّ العديد من علماء الأمة إلى أن يكتبوا محاضر في العقائد الصحيحة، حرصاً منهم على التصحيح والتصويب، ونشر الحق بين الأمة وخاصة في أمور العقيدة، ومن ذلك المحاضر الذي كتبه جماعة من أئمة الشافعية، منهم: الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ)، والإمام أبو بكر الشاشي (٥٠٧هـ)، وغيرهما، وهذا نصّه:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: يشهد من ثبت اسمه ونسبه، وصحّ نهجه ومذهبه، واختبر دينه وأمانته، من الأئمة الفقهاء، والأماثل العلماء، وأهل القرآن والمعدلين الأعيان، وكتبوا خطوطهم المعروفة، بعباراتهم المألوفة، مسارعين إلى أداء الأمانة، وتوخوا في ذلك ما تحظره الديانة، مخافة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]، إن جماعة من الحشوية والأوباش الرعاع، المتوسمين بالحنبلية، أظهروا ببغداد من البدع الفظيعة والمخازي الشنيعة، مالم يتسمح به ملحد فضلاً عن موحد، ولا تجوز به قاذح في أصل الشريعة، ولا معطل، ونسبوا كل من ينزه الباري تعالى وجلّ عن النقائص والآفات، وينفي عنه الحوادث والتشبيهات، ويقدّسه عن الحُلُول والزوال، ويعظمه عن التغير من حال إلى حال، وعن حُلُوله في الحوادث، وحدوث الحوادث فيه، إلى الكفر والطغيان، ومنافاة أهل الحق والإيمان، وتناها في قذف الأئمة الماضين، وثلب أهل الحق وعصابة الدين، ولعنهم في الجوامع والمشاهد والمحافل والمساجد والأسواق والطُرقات والخُلُوة والجماعات، ثم غرهم الطمع والإهمال، ومدّهم في طغيانهم الغي والضلال، إلى الطعن فيمن يعتضد به أئمة الهدى، وهو للشريعة العروة الوثقى، وجعلوا أفعاله الدينية معاصي دنية، وترقّوا من ذلك إلى القذح في الشافعي (٢٠٤هـ) رحمة الله عليه وأصحابه، واتفق عود الشيخ الإمام الأوحّد أبي نصر ابن

الْأُسْتَاذُ الْإِمَامُ زَيْنُ الْإِسْلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الْقَشِيرِي (م ٤١٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ مَكَّةَ حَرَسَهَا اللَّهُ ،  
فَدَعَا النَّاسَ إِلَى التَّوْحِيدِ ، وَقَدَّسَ الْبَارِي عَنْ الْحَوَادِثِ وَالتَّحْدِيدِ ، فَاسْتَجَابَ لَهُ أَهْلُ التَّحْقِيقِ ،  
مِنَ الصُّدُورِ الْفَاضِلِ السَّادَةِ الْأُمَثَلِ ، وَتَمَادَتِ الْحَشَوِيَّةُ فِي ضَلَالَتِهَا ، وَالْإِصْرَارُ عَلَى جَهَالَتِهَا ،  
وَأَبُو إِلَّا التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الْمَعْبُودَ ذُو قَدَمٍ وَأُضْرَاسٍ ، وَلِهَوَاتٍ وَأَنَامِلَ ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ بِذَاتِهِ ، وَيَتَرَدَّدُ عَلَى  
حِمَارٍ فِي صُورَةِ شَابٍ أَمْرَدٍ ، بِشَعَرٍ قَطَطٍ ، وَعَلَيْهِ تَاجٌ يَلْمَعُ ، وَفِي رِجْلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ ، وَحَفِظَ  
ذَلِكَ عَنْهُمْ ، وَعَلَّلُوهُ وَدَوَّنُوهُ فِي كُتُبِهِمْ ، وَإِلَى الْعَوَامِ أَلْقُوهُ ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ لَا تَأْوِيلَ لَهَا ، وَأَنَّهَا  
تَجْرِي عَلَى ظَوَاهِرِهَا ، وَتَعْتَقِدُ كَمَا وَرَدَ لَفْظُهَا ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ بِصَوْتٍ كَالرَّعْدِ ، كَصَهِيلِ  
الْخَيْلِ ، وَيَنْقُمُونَ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ ، لِقَوْلِهِمْ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْجَلَالِ ... " . انظر :

تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص ٣١٠-٣١١) .

قلت : سبحان الله ... أحداث التاريخ تعود كما حدثت في السابق ... فأعمال هذه الشرذمة  
القليلة هي على مدار التاريخ ، فما وجدوا في زمنٍ إلّا أفسدوه ، ولا دخلوا بلداً إلّا جعلوا  
أهله شيعاً وأحزاباً ، يلعنُ بعضهم بعضاً ، ويسبُّ بعضهم بعضاً ، ويكفرُ بعضهم بعضاً ، وإلّا قل  
لي ربّك : ماذا أفادت هذه الشرذمة أُمَّةَ الإسلام مُدَّ وجدت ، ألسنا في كلِّ يومٍ نرجع القهقري  
إلى الورى !!! فبعد أن كنّا نناطح السحاب شموخاً وعِزَّةً ومجداً ، أصبحنا يُضرب بنا المثل في  
الخنوع والخضوع ، وصرنا في وضعٍ لا نُحسد عليه ... لقد أنهكوا أهل العلم بالرَّدِّ على ترهاتهم  
وخزعاتهم وطمأنتهم ، بدلاً من أن تُوجَّه جهودهم لنصرة الإسلام والرَّدِّ على كلِّ من يكيّد  
للإسلام من خارج أبناء الأُمَّة ، ولكن أبى هؤلاء إلّا أن يُوقِفُوا المسيرة ، وهذا هو دَوْرُهم  
المرسوم لهم في كلِّ حِقْبَةٍ مِنْ حِقَبِ الزَّمَانِ ... ولا حول ولا قُوَّةَ إلّا بالله العلي العظيم ...

وبالبحث والاستقراء ثبت لدينا أَنَّ العديد من جهابذة الحنابلة وأساطينهم ذهبوا إلى تأويل  
المتشابه ، ونفقوا عن العديد من علماء السلف تأويل المتشابه ... ومن أقوال أئمّة الحنابلة في  
التأويل :

قال الإمام الشَّيْخُ ، العَلَامَةُ ، الحَافِظُ ، المُفَسِّرُ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، مَفْخَرُ الْعِرَاقِ ، جَمَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْفَقِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْفَقِيهِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ، الْقُرَشِيُّ ، التَّيْمِيُّ ، الْبَكْرِيُّ ، الْجَوْزِيُّ ، الْبُعْدَادِيُّ ، الْحَنْبَلِيُّ ، الْوَاعِظُ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ (٥٩٧هـ) : " وَفِي الْحَدِيثِ التَّسْعِينَ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ " ، وَفِي رِوَايَةٍ : " إِذَا ذَهَبَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ " .

أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : " إِذَا بَقِيَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ " ، كَذَلِكَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ . وَحَدِيثُ النَّزُولِ قَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْهُمْ : أَبُو بَكْرٍ : وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَجَبْرِ بْنُ مَطْعَمٍ ، وَرِفَاعَةُ الْجُهَنِيِّ ، وَالنَّوَّاسُ بْنُ سَمْعَانَ ، وَأَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيُّ ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ ، وَعَائِشَةُ فِي آخَرِينَ . وَقَدْ ذَكَرْتُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عَمْرٍو وَأَنْسَ وَغَيْرِهِمَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْرِفَ مَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَمَا يَسْتَحِيلُ . وَمَنْ الْمُسْتَحِيلُ عَلَيْهِ : الْحَرَكَةُ وَالثَّقَلَةُ وَالتَّغْيِيرُ ، فَيَبْقَى مَا وَرَدَ فِي هَذَا ، فَالْأَنَاسُ فِيهِ قَائِلَانِ :

أَحَدُهُمَا : السَّكَاةُ عَنْ الْكَلَامِ فِيهِ ، وَقَدْ حَكَى أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (١٧٩هـ) ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) ، أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ : أَمَرُوهَا بِأَلَّا كَيْفَ ، فَهَذِهِ كَانَتْ طَرِيقَةً عَامَّةً لِلسَّلَفِ .

وَالثَّانِي : الْمَتَاوَلُ ، فَهُوَ يَحْمِلُهَا عَلَى مَا تَوَجَّهَ سَعَةُ اللَّغَةِ ، لَعَلَّمَهُ بِأَنَّ مَا يَتَضَمَّنُهُ النَّزُولُ مِنَ الْحَرَكَةِ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] ، أَيِ : جَاءَ أَمْرُهُ " . انظر : كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٣٧٩) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " وقد روى حديث النزول عشرون صحابياً ، وقد سبق القول أنه يستحيل على الله عز وجل الحركة والنقلة والتغير ، فيبقى الناس رجلين :

أَحَدُهُمَا : المتأول له بمعنى أنه يقرب رحمته ، وقد ذكر أشياء بالنزول ، فقال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد : ٢٥] ، وإن كان معدنه بالأرض . وقال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر : ٦] ، ومن لم يعرف كيف نزول الجمل كيف يتكلم في تفصيل هذه الجمل ؟

وَالثَّانِي : السَّاكِت عن الكلام في ذلك مع اعتقاد التنزيه . روى أبو عيسى الترمذي عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وابن المبارك ، أنهم قالوا : أمروا هذه الأحاديث بلا كيف . قلت : والواجب على الخلق اعتقاد التنزيه وامتناع تجويز الثقل ، وأنَّ النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يفتقر إلى ثلاثة أجسام : جسم عالي ، وهو مكان الساكن ، وجسم سافل ، وجسم ينتقل من علو إلى أسفل ، وهذا لا يجوز على الله تعالى قطعاً .

فإن قال العامي : فما الذي أراد بالنزول ؟ قيل : أراد به معنى يليق بجلاله ، لا يلزمك التفتيش عنه . فإن قال : كيف حدث بما لا أفهمه ؟ قلنا : قد علمت أنَّ النازل إليك قريب منك ، فافتنع بالقرب ولا تظنه كقرب الأجسام " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ١٩٤-١٩٦) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " ... روت خولة بنت حكيم عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " آخر وطأة وطئها الرَّحْمَنُ بوج " ، ووج : واد بالطائف ، وهي آخر وقعة أوقعها الله بالمشركين على يد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .... والوطأة : مأخوذة من القدم ، وإلى هذا ذهب ابن قتيبة (٢٧٦هـ) ، وغيره . وقال سفيان بن عيينة في تفسير هذا الحديث : آخر غزاة غزاها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالطائف . وقال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) : غير ممتنع على أصولنا !!! حمل هذا الخبر على ظاهره ، وإنَّ ذلك المعنى بالذات دون الفعل ، لأنَّا حملنا !!! قوله : " ينزل " ، " ويضع قدمه في النار " على الذات .



والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها ، ... والذي أراه : الشُّكُوتُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ أَيْضاً ، إلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَاداً ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَّ ذَاتَ تَقَبُّلِ التَّجْزِي ... " . انظر : تلبيس إبليس (ص ٧٨-٨٠ باختصار) .

وتعليقنا على ما قاله الإمام أبو الفرج ابن الجوزي في النُّصوص السَّابِقَةُ يَنْتَظِمُ فِي النُّقَاطِ التَّالِيَةِ :

١- أمَّا حديث الوطأة ، فهو حديث ضعيف تالف ... قال الشيخ الأرناؤوط في تخريجه : " إسناده ضعيف كسابقه . وهو في " فضائل الصحابة " للمصنف . دون قوله : " وإن آخر وطأة ... " . وأخرجه دونها أيضاً الحاكم ١٦٤/٣ من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه ، بهذا الإسناد . وزاد : محزنة . وتحرف فيه اسم الصحابي إلى يعلى بن أمية الثقفي . وأخرجه دونها أيضاً ابن أبي شيبه ٩٧/١٢ ، وابن ماجه (٣٦٦٦) ، والطبراني في " الكبير " ٢٢/٢٠٣ ، والرامهرمزي في " الأمثال " (١٤٠) ، والقضاعي في " مسند الشهاب " (٢٥) ، والبيهقي في " السنن " ١٠/٢٠٢ من طريق عفان ، به . زاد ابن أبي شيبه والطبراني : اللهم إني أحبهما فأحبهما . وزاد البيهقي : محزنة . وأخرجه الطبراني في " الكبير " (٢٥٨٧) و ٢٢/٢٠٣ و (٧٠٤) ، والقضاعي (٢٦) ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " ص ٤٦١ من طريق يحيى بن أبي سليم ، عن ابن خثيم ، به . وفي الباب عن خولة بنت حكيم ، سيأتي ٦/٤٠٩ . وعن أبي سعيد الخدري ، عند البزار (١٨٩٢- كشف الأستار) ، وأبي يعلى (١٠٣٢) . وعن الأسود بن خلف ، عند البزار (١٨٩١) ، والحاكم ٣/٢٩٦ ، ولا يصح إسناده واحد منها . قوله : " وإن آخر وطأة وطئها الرحمن بوج " . قال البيهقي في " الأسماء والصفات " : الوطأة المذكورة في هذا الحديث عبارة عن نزول بأسه به . قال أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي : معناه عند أهل النظر : أن آخر ما أوقع الله سبحانه وتعالى بالمشركين بالطائف ، وكان آخر غزاة غزاها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاتل فيها العدو ، ووج واد بالطائف . قال : وكان سفيان بن عيينة يذهب في تأويل هذا الحديث إلى ما ذكرناه ، قال : وهو مثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اللهم اشدد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم ستين كسني يوسف " . انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل ، (١٠٤-١٠٥) .

قلتُ : أمَّا وقد ثبت ضعف الحديث ، فلا داعي لكل ما قيل فيه من التَّأْوِيلَات ...

٢- أكَّد الإمام ابن الجوزي على أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْرِفَ مَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وما يجب له ، وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ ، وَمِنَ الْمُسْتَحِيلِ عَلَيْهِ : الْحَرَكَةُ وَالنُّقْلَةُ وَالتَّغْيِيرُ ، وَأَنَّ النَّاسَ فِيمَا وَرَدَ مِنْ أَمْرِ النَّزُولِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

أحدهما : السَّائِطُ عَنِ الْكَلَامِ فِيهِ ، وَقَدْ حَكَّى أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ السَّلفِينَ : مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ (١٧٩هـ) ، وسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) ، أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ : أَمْرُهَا بِلَا كَيْفَ ، فَهَذِهِ كَانَتْ طَرِيقَةُ عَامَّةِ السَّلفِ . وَالثَّانِي : الْمَتَأَوَّلُ لَهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَقْرُبُ رَحْمَتَهُ ، وَقَدْ ذَكَرَ أَشْيَاءَ بِالنَّزُولِ ... فَالْمَتَأَوَّلُ يَحْمِلُهَا عَلَى مَا تَوَجَّهَ سَعَةُ اللَّغَةِ ، لَعَلَّمَهُ بِأَنَّ مَا يَتَضَمَّنُهُ

النُّزُولُ مِنَ الْحَرَكَةِ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : «وَجَاءَ رَبُّكَ» [الفجر: ٢٢] ، أَي : جَاءَ أَمْرُهُ " .

٣- وَضَحَ وَبَرَهَنَ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْخَلْقِ : اعْتِقَادَ التَّنْزِيهِ وَامْتِنَاعَ تَجْوِيزِ الثَّقَلَةِ ، وَأَنَّ النُّزُولَ الَّذِي هُوَ انْتِقَالٌ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ يَفْتَقِرُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَجْسَامٍ : جِسْمٍ عَالِيٍّ ، وَهُوَ مَكَانُ السَّاكِنِ ، وَجِسْمٍ سَافِلٍ ، وَجِسْمٍ يَنْتَقِلُ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى أَسْفَلٍ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى قَطْعًا . فَإِنْ قَالَ الْعَامِيُّ : فَمَا الَّذِي أَرَادَ بِالنُّزُولِ ؟ قِيلَ : أَرَادَ بِهِ مَعْنَى يَلِيقُ بِجَلَالِهِ ، لَا يَلْزَمُكَ التَّفَتِيشُ عَنْهُ .  
فَإِنْ قَالَ : كَيْفَ حَدَّثَ بِمَا لَا أَفْهَمُهُ ؟

قُلْنَا : قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ النَّازِلَ إِلَيْكَ قَرِيبٌ مِنْكَ ، فَاقْتَنَعْ بِالْقُرْبِ وَلَا تَطْنَنْهُ كَقُرْبِ الْأَجْسَامِ .

٤- رَدَّ عَلَى الْمَشْبُهَةِ الَّذِينَ قَالُوا : يَنْزِلُ بِذَاتِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَيَنْتَقِلُ ... فَقَالَ : مَا أَكْثَرَ تَفَاوُتَ النَّاسِ فِي الْفَهْمِ ! حَتَّى الْعُلَمَاءُ يَتَفَاوَتُونَ التَّفَاوُتَ الْكَثِيرَ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ : فَتَرَى أَقْوَامًا يَسْمَعُونَ أَخْبَارَ الصِّفَاتِ ، فَيَحْمِلُونَهَا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْحَسُّ ، كَقَوْلِ قَائِلِهِمْ : يَنْزِلُ بِذَاتِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَيَنْتَقِلُ ، وَيَتَحَرَّكُ !! وَهَذَا فَهْمٌ رَدِيٌّ ؛ لِأَنَّ الْمُنْتَقِلَ يَكُونُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ، وَيُوجِبُ ذَلِكَ كَوْنَ الْمَكَانِ أَكْبَرَ مِنْهُ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ الْحَرَكَةُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى الْحَقِّ عَزَّ وَجَلَّ ، وَهَؤُلَاءِ يُشِيرُونَ بِأَصُولِهِمْ إِلَى مَا يُوْجِبُ التَّجْسِيمَ وَالْإِنْتِقَالَ وَالْحَرَكَةَ ، وَهَذَا مَعَ التَّشْبِيهِ بَعِيدٌ عَنِ اللُّغَةِ ، وَمَعْرِفَةِ التَّوَارِيخِ ، وَأَدَلَّةِ الْعُقُولِ ...

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ (٧٩٥هـ) : " ... وَلَيْسَ هَذَا الْقُرْبُ كَقُرْبِ الْخَلْقِ الْمَعْهُودِ مِنْهُمْ ، كَمَا ظَنَّهُ مِنْ ظَنِّهِ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ ، وَإِنَّمَا هُوَ قُرْبٌ لَيْسَ يُشَبِّهُ قُرْبَ الْمَخْلُوقِينَ ، كَمَا أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِهِ «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١] ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي أَحَادِيثِ النُّزُولِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، فَإِنَّهُ مِنْ نَوْعِ قُرْبِ الرَّبِّ مِنْ دَاعِيهِ ، وَسَائِلِهِ ، وَمُسْتَغْفَرِهِ .

وَقَالَ حَنْبَلٌ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : نَزُولُهُ بَعْلَمَهُ أَوْ بِمَاذَا ؟ قَالَ : اسْكُتْ عَنْ هَذَا ، مَالِكَ وَلِهَذَا ؟ أَمْضِ الْحَدِيثَ عَلَى مَا رَوَى بِمَا لَا يَكُنْ ، إِلَّا

بما جاءت به الآثار ، وجاء به الكتاب ، قال الله : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل : ٧٤] ، ينزل كيف يشاء ، بعلمه وقدرته وعظمته ، أحاط بكل شيء علماً ، لا يبلغ قدره واصف ، ولا ينأى عنه هربُ هاربٍ ، عزَّ وجلَّ .

فلهذا اتَّفَق السَّلَف الصَّالِح على إمرار هذه النُّصوص كما جاءت من غير زيادة ولا نقص ، وما أشكل فهمه منها ، وقصر العقل عن إدراكه وُكِّل إلى عَالِمِهِ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن رجب الحنبلي (١١٦/٣-١١٨) .

فالإمام ابن رجب نَزَّه الله تعالى أن يكون نزوله كنزول المخلوقين ، ذلكم النزول الذي لا يكون إلاَّ بحركة وانتقال من مكان إلى مكان ، فنزول الله تعالى نزولٌ يليقُ بقدرته وعظمته وعلمه المحيط بكلِّ شيء ، والمخلوقون لا يحيطون به علماً ...

ومراده : أن نزوله تعالى ليس كنزول المخلوقين ، بل هو نزولٌ يليقُ بقدرته وعظمته وعلمه المحيط بكلِّ شيء ، والمخلوقون لا يحيطون به علماً ، وإنَّما يتتهون إلى ما أخبرهم به عن نفسه ، أو أخبر به عنه رسوله . وفي قول أحمد بن حنبل : " أمض الحديث على ما روي بلا كيف ولا حدٌ " ، تنزيه لله تعالى عن الحدِّ ، وهذا أمر لا يعجب من جعلوا السَّلَف لهم شَمَاعَة يضعون عليها تَرَاهَتَهُمْ ومصائبهم وطمأناتهم ومصائبهم التي شَتَّتوا بها كيان الأُمَّة ، حتى غدت شِيعَةً وأحزاباً ، يطعنُ بعضهم بعضاً ، ويكفرُ بعضهم بعضاً ...

ولا غرو ، فقد قام أشقاهم المدعو محمد محمود بن أبي القاسم الدَّشتي بكتابة كتاب سَمَّاه : " إثبات الحدِّ لله وبأنَّه قاعد وجالس على العرش " ، وهو بذلك يخالف عقيدة ودين الأُمَّة التي نَزَّهت الله تعالى عن الحدِّ والجسم ، فما قاله هو التَّجسيم بعينه وشينه ومينه !!!!

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب : " مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهِلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ " . انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/٧٣) .



وقال الإمام مرعي الكرمي الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " وَمِنَ الْمُتَشَابِهَةِ : النُّزُولُ فِي حَدِيثِ أَحْمَدَ ، وَالتَّرْمِذِيِّ ، وَابْنِ مَاجَهَ عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، لِيَغْفِرَ لِأَكْثَرِ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمِ بَنِي كَلْبٍ " .

وَحَدِيثِ أَحْمَدَ ، وَمُسْلِمَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا كَانَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ ، نَزَلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَنَادَى : هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ ، هَلْ مِنْ تَائِبٍ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ ، هَلْ مِنْ دَاعٍ ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ " ، وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا " .

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ : وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى النُّزُولِ عَلَى أَقْوَالٍ :

فَمِنْهُمْ : مَنْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ ، وَهَمَّ الْمَشَبَّهُةُ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ . وَمِنْهُمْ : مَنْ أَنْكَرَ صِحَّةَ الْأَحَادِيثِ ، وَهَمَّ الْخَوَارِجُ . وَمِنْهُمْ : مَنْ أَجْرَاهُ عَلَى مَا وَرَدَ ، مُؤْمِنًا بِهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِجْمَالِ ، مَنْزَهَاً لِلَّهِ تَعَالَى عَنِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ ، وَهَمَّ جُمْهُورُ السَّلَفِ ، وَنَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَالسُّفْيَانَيْنِ (سُفْيَانُ الثَّوْرِيِّ (١٦١هـ) ، سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) ، وَالْحَمَّادَيْنِ (حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ١٦٧هـ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ١٧٩هـ) ، وَالْأَوْزَاعِيِّ (١٥٧هـ) ، وَاللَّيْثِ (١٧٥هـ) ، وَغَيْرِهِمْ .

وَمِنْهُمْ : مَنْ أَوَّلَهُ عَلَى وَجْهِ يَلِيقُ مُسْتَعْمَلٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ . وَمِنْهُمْ : مَنْ أَفْرَطَ فِي التَّأْوِيلِ ، حَتَّى كَادَ يَخْرُجُ إِلَى نَوْعٍ مِنَ التَّحْرِيفِ . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (٤٥٨هـ) : وَأَسْلَمَهَا الْإِيمَانُ بِلَا كَيْفٍ ، وَالشُّكُوتُ عَنِ الْمُرَادِ ، إِلَّا أَنْ يَرَدَّ ذَلِكَ عَنِ الصَّادِقِ فَيُصَارَ إِلَيْهِ ، قَالَ : وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ : اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ التَّأْوِيلَ الْمَعِينُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، فَحَيْثُ نَزَلَ التَّفْوِيزُ أَسْلَمَ . انْتَهَى .

قلت : وبمذهب السلف أقول وأدين الله تعالى به وأسأله سبحانه الموت عليه مع حسن الخاتمة في خير وعافية ... وَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ : إِنَّ الْعَرَبَ تَنْسِبُ الْفِعْلَ إِلَى مَنْ أَمَرَهُ ، كَمَا تَنْسِبُهُ إِلَى مَنْ فَعَلَهُ وَبَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ ، كَمَا يَقُولُونَ : كَتَبَ الْأَمِيرُ إِلَى فُلَانٍ ، وَقَطَعَ يَدَ اللَّصِّ ، وَضَرَبَهُ ، وَهُوَ لَمْ يُبَاشِرْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ ، وَلِهَذَا احْتِجَّ لِلتَّأَكِيدِ ، فَيَقُولُونَ : جَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ ، وَفَعَلَ كَذَا بِنَفْسِهِ ،

وَتَقُولُ الْعَرَبُ : جَاءَ فَلَانٌ ، إِذْ جَاءَ كِتَابُهُ أَوْ وَصِيَّتُهُ ، وَيَقُولُونَ : أَنتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، لِمَنْ لَمْ يَضْرِبْهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْ ، إِذَا كَانَ قَدْ رَضِيَ بِذَلِكَ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٩١] ، والمخاطبون بهذا لم يقتلوه ، لكنهم لما رَضُوا بِذَلِكَ ، ووالوا القتل ، نسب الفعل إليهم ، وَالْمَعْنَى هُنَا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْمُرُ مَلَكًا بِالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فِينَادِي بِأَمْرِهِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ قَوْلَهُ : " يَنْزِلُ " رَاجِعٌ إِلَى أَعْمَالِهِ ، لَا إِلَى ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ النُّزُولَ كَمَا يَكُونُ فِي الْأَجْسَامِ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي ، أَوْ رَاجِعٌ إِلَى الْمَلِكِ الَّذِي يَنْزِلُ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ تَعَالَى ، فَإِنْ حَمَلْتَ النُّزُولَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْجِسْمِ ، فَتَلِكُ صِفَةُ الْمَلِكِ الْمَبْعُوثِ بِذَلِكَ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَعْنَوِيِّ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ فَعَلَ ، فَسَمِيَ ذَلِكَ نَزُولًا عَنْ رُتَبَةٍ إِلَى رُتَبَةٍ ، فَهِيَ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ تَأْوِيلَهُ بِوَجْهَيْنِ : إِمَّا بِأَنَّ الْمُرَادَ يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوْ الْمَلِكُ بِأَمْرِهِ ، وَإِمَّا بِمَعْنَى : أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ ، بِمَعْنَى التَّلَطُّفِ بِالذَّاعِينَ ، وَالِإِجَابَةِ لَهُمْ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، كَمَا يُقَالُ : نَزَلَ الْبَائِعُ فِي سُلْعَتِهِ ، إِذَا قَارَبَ الْمُشْتَرِيَ بَعْدَ مَبَاعَدَةٍ ، وَأَمَكْنَهُ مِنْهَا بَعْدَ مَنَعَةٍ ، وَالْمَعْنَى هُنَا : أَنَّ الْعَبْدَ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَقْرَبُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يُقْبَلُ عَلَيْهِمْ ، وَالْعَطْفُ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِمَا يَلْقَاهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ التَّنْبِيهِ وَالتَّذَكُّرِ الْبَاعِثِينَ لَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ .

وَقَدْ حَكَى ابْنُ فُورِكَ أَنَّ بَعْضَ الْمَشَائِخِ ضَبَطَ رِوَايَةَ الْبُخَارِيِّ بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ ، أَيْ : يَنْزِلُ مَلَكًا . وَيَقْوِيهِ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمْهَلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرَ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا ، يَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يَغْفَرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى " ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : صَحَّحَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْحَقِّ ، قَالَ : وَهَذَا يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ ، وَيُزِيلُ كُلَّ احْتِمَالٍ ، وَالسُّنَّةُ يُفَسِّرُ بَعْضَهَا بَعْضًا ، وَكَذَلِكَ الْآيَاتُ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى حَمْلِهِ عَلَى صِفَاتِ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِتَجَدُّدِ النُّزُولِ ، وَاخْتِصَاصِهِ بِبَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَالسَّاعَاتِ ، وَصِفَاتِ الرَّبِّ يَجِبُ اتِّصَافُهَا بِالْقَدَمِ ، وَتَنْزِيهُهَا عَنِ الْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ بِالزَّمَانِ . قِيلَ : وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ

فَكَانَ ، وَلَمْ يَثْبُتْ فَثَبَّتْ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى ، فَهُوَ مِنْ قِبَلِ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ، فَالنُّزُولُ وَالِاسْتِوَاءُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ " . انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ١٩٨-٢٠٥ باختصار) .

ونخلص من خلال ما سبق إلى أَنَّ الإمام الكرّمى يرجّح مذهب السلف القائم على تفويض الكيف والمعنى في جميع الألفاظ الموهمة للتشبيه ، وَأَنَّهُ به يقول ويدين الله تَعَالَى به ... ثُمَّ إِنَّهُ أورد كلام من أولوا النزول ولم يعقب عليهم ، فقال : وتأويله بِوَجْهَيْنِ : إمَّا بِأَنَّ الْمُرَادَ يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوْ الْمَلِكُ بِأَمْرِهِ ، وَإِمَّا بِمَعْنَى : أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ ، بِمَعْنَى التَّلَطُّفِ بِالِدَّاعِينَ ، وَالِإِجَابَةِ لَهُمْ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، كَمَا يُقَالُ : نَزَلَ الْبَائِعُ فِي سِلْعَتِهِ ، إِذَا قَارَبَ الْمُشْتَرِيَ بَعْدَ مَبَاعَدَةٍ ، وَأَمَكْنَهُ مِنْهَا بَعْدَ مَنَعَةٍ ، وَالْمَعْنَى هُنَا : أَنَّ الْعَبْدَ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَقْرَبَ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَقْبَلُ عَلَيْهِمْ ، وَالْعَطْفُ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِمَا يَلْقِيهِ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ التَّنْبِيهِ وَالتَّذَكُّرِ الْبَاعِثِينَ لَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ .

وقال الإمام شمس الدين ، أبو العون محمّد بن أحمد بن سالم السّفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) : " قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ : أَنَّ الْعَرَبَ تَنْسِبُ الْفِعْلَ إِلَى مَنْ أَمَرَ بِهِ ، كَمَا تَنْسِبُهُ إِلَى مَنْ فَعَلَهُ وَبَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ ، قَالُوا : وَالْمَعْنَى هُنَا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْمُرُ مَلَكًا بِالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُنَادِي بِأَمْرٍ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَنَّ قَوْلَهُ وَيَنْزِلُ رَاجِعٌ إِلَى أَفْعَالِهِ لَا إِلَى ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ النُّزُولَ كَمَا يَكُونُ فِي الْأَجْسَادِ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي ، أَوْ رَاجِعٌ إِلَى الْمَلِكِ الَّذِي يَنْزِلُ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ تَعَالَى ، فَإِنَّ حُمَلَ النُّزُولِ فِي الْأَحَادِيثِ عَلَى الْجِسْمِ فَلَيْتَكَ صِفَةَ الْمَلِكِ الْمَبْعُوثِ بِذَلِكَ ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَوِيِّ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ فَعَلَ سُمِّيَ ذَلِكَ نُزُولًا عَنْ مَرْتَبَةٍ إِلَى مَرْتَبَةٍ فَهِيَ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَأْوِيلَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ ، إمَّا بِأَنَّ الْمُرَادَ يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوْ الْمَلِكُ بِأَمْرِهِ ، وَإِمَّا أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ بِمَعْنَى التَّلَطُّفِ بِالِدَّاعِينَ وَالِإِجَابَةِ لَهُمْ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ كَمَا يُقَالُ : نَزَلَ الْبَائِعُ فِي سِلْعَتِهِ إِذَا قَارَبَ الْمُشْتَرِيَ بَعْدَ مَا بَاعَدَهُ ، وَأَمَكْنَهُ مِنْهَا بَعْدَ مَنَعِهِ ، وَالْمَعْنَى هُنَا : أَنَّ الْعَبْدَ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَقْرَبُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ مِنْهُ فِي

غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَقْبَلُ عَلَيْهِمُ بِالتَّحْنُنِ وَالْعَطْفِ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِمَا يُلْقِيهِ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ التَّنْبِيهِ وَالتَّذْكِيرِ الْبَاعِثِينَ لَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ .

وَقَدْ حَكَى ابْنُ فُورَكَ أَنَّ بَعْضَ الْمَشَائِخِ ضَبَطَ رِوَايَةَ الْبُخَارِيِّ بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ ، أَيْ يُنْزِلُ مَلَكًا قَالُوا : وَيَقْوِيهِ مَا رَوَى النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمَهِّلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى " ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : صَحَّحَهُ عَبْدُ الْخَالِقِ . قَالُوا وَهَذَا يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ ، وَيُزِيلُ كُلَّ احْتِمَالٍ ، وَالسُّنَّةُ يُفَسِّرُ بَعْضَهَا بَعْضًا ، وَكَذَا الْآيَاتُ .

قَالُوا : وَلَا سَبِيلَ إِلَى حَمَلِهِ عَلَى صِفَاتِ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِتَجَدُّدِ النُّزُولِ وَاخْتِصَاصِهِ بِبَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَالسَّاعَاتِ ، وَصِفَاتِ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ يَجِبُ اتِّصَافُهَا بِالْقَدَمِ وَتَنَزُّيْهَا عَنِ التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ . قَالُوا : وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ فَكَانَ أَوْ لَمْ يَثْبُتْ فَثَبَّتَ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ صِفَةِ الْأَفْعَالِ ، قَالُوا : فَالنُّزُولُ وَالِاسْتِوَاءُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المضية في عقد الفرقة المرضية (١/ ٢٤٧-٢٤٨) .

فالإمام السَّفَارِينِي الحنبلي ، لم يخرج في تفسيره للنزول عمَّا ذهب إليه جمهور أهل العلم ، وأكد على :

١- أَنَّ الْمُرَادَ بِالنُّزُولِ : نَزُولُ أَمْرِهِ تَعَالَى أَوْ الْمَلَكُ يَنْزِلُ بِأَمْرِهِ سُبْحَانَهُ ، وَالْعَرَبُ تَنْسِبُ الْفِعْلَ إِلَى مَنْ أَمَرَ بِهِ ، كَمَا تَنْسِبُهُ إِلَى مَنْ فَعَلَهُ وَبَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْإِسْتِعَارَةِ بِمَعْنَى التَّلَطُّفِ بِالْدَّاعِينَ وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى يَقْبَلُ عَلَى الْعِبَادِ بِالتَّحْنُنِ وَالْعَطْفِ فِي الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ ، وَيَلْقِي فِي قُلُوبِ الذَّاكِرِينَ وَالْمَتَهَجِّدِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ التَّنْبِيهِ وَالتَّذْكِيرِ الْبَاعِثِينَ لَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ ، وَهُوَ وَقْتُ يُسْتَجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ ...

٢- أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى حَمَلِ النُّزُولِ عَلَى صِفَاتِ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِتَجَدُّدِ النُّزُولِ وَاخْتِصَاصِهِ بِبَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَالسَّاعَاتِ ، وَصِفَاتِ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ يَجِبُ اتِّصَافُهَا بِالْقَدَمِ

وَتَنْزِيلُهَا عَنِ التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ . قَالُوا : وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ فَكَانَ أَوْ لَمْ يَثْبُتْ فَثَبَّتَ مِنْ أَوْصَافِهِ  
تَعَالَى فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ صِفَةِ الْأَفْعَالِ ، فَالنُّزُولُ وَالِاسْتِوَاءُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ...

هذا بعض ممّا قاله بعض علماء الحنابلة في النزول المضاف إلى الله تعالى ...

وتالياً بعض ممّا قاله بعض علماء الحنابلة !!! في الاتيان المضاف إلى الله تعالى ...

قال الإمام أبو الوفاء ، علي بن عقیل بن محمد بن عقیل البغدادي الطّفري ، ( ٥١٣هـ ) : ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، وأنّه ليس بالانتقال المشاكل لأفول النُّجوم ... " . انظر : الواضح في أصول الفقه (٧/٤) .

فالإمام ، العلامة ، البحر ، شيخ الحنابلة ، أبو الوفاء بن عقیل بن عبد الله البغدادي ، الحنبلي ،  
المُتَكَلِّم ، ينصُّ على وجوب تنزيه الله تعالى عن الحركة والانتقال ... فما رأي من يدعون  
السَّلَفِيَّةَ !!؟

وقال الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي : " قوله تعالى : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ  
يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، أي : بظلل ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾  
[الفجر : ٢٢] .

قلت : قال القاضي أبو يعلى عن أحمد بن حنبل أنّه قال في قوله تعالى : ﴿يَأْتِيَهُمُ﴾ [البقرة : ٢١٠] ،  
قال : المراد به قدرته وأمره ، قال : وقد بيّنه في قوله تعالى : ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل : ٣٣] ،  
ومثل هذا في القرآن : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، قال : إنّما هو قدرته " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف  
التنزيه (ص ١٤١) .

وقال الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي أيضاً : " قال ابن حامد يأتي يوم القيامة  
إلى المحشر ، لقوله تعالى : ﴿يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، وقت نزوله إلى السّماء . وقال القاضي  
أبو يعلى : الآية تشهد لحديث عمر وهي قوله تعالى : ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة : ٢١٠]

قلت - ابن الجوزي - : ولا يدري أنّ المعنى : يأتيهم الله بظلل .

قال أبو حامد : ولا يمتنع إمراره على ظاهره ، لأنه لا بدَّ من مشيه وإنتهائه إلى مجلسه لا عن انتقال .

قلت : من يقول : يُحمل هذا على ظاهره ، كيف يقول بلا انتقال ؟ وإنما يقول هذا إرضاء للجهال ، وهل المشي إلا انتقال ؟!! " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ٢٤٣) .

وقال الإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي أيضاً : " قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، كان جماعة من السلف يُمسكون عن الكلام في مثل هذا . وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمد أنه قال : المراد به : قدرته وأمره . قال : وقد بينه في قوله تعالى : ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل : ٣٣] .

قوله تعالى : ﴿فِي ظُلِّلٍ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، أي : بظلل . والظلل : جمع ظلة . و ﴿الْعَمَامِ﴾ : السحاب الذي لا ماء فيه . قال الضحَّاك (١٠٢هـ) : في قطع من السحاب . ومتى يكون مجيء الملائكة ؟ فيه قولان : أحدهما : أنه يوم القيامة أيضاً ، وهو قول الجمهور . والثاني : أنه عند الموت ، قاله قتادة (١١٨هـ) " . انظر : زاد المسير في علم التفسير (١/ ١٧٤-١٧٥) .

وكلام ابن الجوزي السابق يدور حول المنهجين الصحيحين لعلماء الأمة في مسألة المتشابه ، فقد ذكرنا منهج جمهور السلف القائم على الإمساك عن الخوض في المتشابه ، ومنهج جمهور الخلف القائم على تفسيرها بمعنى يتواءم ويتلائم مع جلال الله تعالى وعظمته ، مع البعد عن كل ما من شأنه أن يؤهم التشبيه بأي وجه من الوجوه ...

وقال الإمام ابن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ) : " قوله : ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، هذا مفعول " يَنْظُرُونَ " وهو استثناء مفرغٌ ، أي : ما ينظرون إلا إتيان الله . والمعنى : ما ينظرون ، يعني التَّاركون الدُّخول في السُّلم . قوله تعالى : ﴿فِي ظُلِّلٍ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، فيه أربعة أوجه : أحدها : أن يتعلق بآتيهم ، والمعنى : يأتيهم أمره أو قدرته ، أو عقابه ، أو نحو ذلك ، أو يكون كناية عن الانتقام ، إذ الإتيان يمتنع إسناذه إلى الله تعالى حقيقةً .

والثاني : أن يتعلّق بمحذوف على أنّه حال ، وفي صاحبها وجهان :

أحدهما : هو مفعول يأتيهم ، أي : في حال كونهم مستقرّين في ظلّ ، وهذا حقيقة .

والثاني : أنّه الله تعالى بالمجاز المتقدّم ، أي : أمر الله في حال كونه مستقرّاً في ظلّ .

الثالث : أن تكون " في " بمعنى الباء ، وهو متعلّق بالإتيان ، أي : إلّا أن يأتيهم بظلّ ؛ ومن مجيء " في " بمعنى الباء قوله : خَيْرُونَ فِي طَعْنِ الْكُلَى وَالْأَبَاهِرِ ، لأنّ " خَيْرِينَ " إنّما يتعدّى بالباء ؛ كقوله : فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ .

الفصل : أن يكون حالاً من " الْمَلَائِكَةِ " مقدّماً عليها ويحكى عن أبيّ ، والأصل : إلّا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلّ ، ويؤيّد هذا قراءة عبد الله إياه كذلك ، وبهذا - أيضاً - يقلّ المجاز ، فإنّه - والحالة هذه - لم يسند إلى الله تعالى إلّا الإتيان فقط بالمجاز المتقدّم .

وقرأ أبيّ (٣٠هـ) ، وقتادة (١١٨هـ) ، والضّحّاك (١٠٢هـ) : في ظلال ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنّها جمع ظلّ ؛ نحو : صلّ وصلال .

والثاني : أنّها جمع ظلّة ؛ كقلّة وقلال ، وخلّة وخالل ، إلّا أنّ فعلاً لا ينقاس في فُعلة .

قوله تعالى : ﴿مَنْ الْعَمَامِ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، فيه وجهان :

أحدهما : ٠ سأنّه متعلّق بمحذوف ؛ لأنّه صفةٌ لـ ﴿ظُلِّلَ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، التّقدير : ظُلِّلَ كائنةٌ من الغمام . و ﴿مَنْ﴾ على هذا للتّبعية .

والثاني : أنّه متعلّق بـ ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وهي على هذا لا ابتداء الغاية ، أي : من ناحية الغمام .

والجمهور على رفع " الْمَلَائِكَةُ " ؛ عطفاً على اسم " الله " .

وقرأ الحسن وأبو جعفر : بجرّ " الملائكة " وفيه وجهان :

أحدهما : العطف على ﴿ظُلِّلَ﴾ ، أي : إلّا أن يأتيهم في ظلّ ، وفي الملائكة .

والثَّانِي : العطف على «الْغَمَامِ» ، أي : من الغمام ومن الملائكة ، فتوصف الملائكة بكونها ظللاً على التشبيه ، وعلى الحقيقة ، فيكون المعنى يأتيهم أمر الله وآياته ، والملائكة يأتون ليقومون بما أمروا به من الآيات والتعذيب ، أو غيرهما من أحكام يوم القيامة " . انظر : الباب في علوم الكتاب (٤٨٢/٣ - ٤٨٣) .

وقال الإمام أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي أيضاً : " فإن قيل : ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، هل يدل على جواز المجيء والغيبة على الله تعالى ؟ فالجواب من وجوه : الأول : أن هذا حكاية عن الكفار ، واعتقاد الكافر ليس بحجة .

والثاني : أن هذا مجاوز ، ونظيره قوله تعالى : ﴿فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل : ٢٦] .

والثالث : قيام الدلائل القاطعة على أن المجيء والغيبة على الله محال ، وأقربها قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام في الرد على عبدة الكواكب : ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام : ٧٦] .  
فإن قيل : قوله تعالى : ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، لا يمكن حمله على إثبات أثر من آثار قدرته ؛ لأن على هذا التقدير يصير هذا عين قوله : ﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، مكرراً ؛ فوجب حمله على أن المراد منه : إتيان الرب .

قلنا : الجواب المعتمد : أن هذا حكاية مذهب الكفار ؛ فلا يكون حجة .

وقيل : يأتي ربك بلا كيف ؛ لفصل القضاء يوم القيامة ؛ لقوله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] .

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : يأتي أمر ربك فيهم بالقتل أو غيره ، وقيل : يأتي ربك بالعذاب .

وقيل : هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله " . انظر : الباب في علوم الكتاب (٥٢٥-٥٢٦) .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " وذكرت في كتابي " البرهان في تفسير القرآن " عند قوله تعالى : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وبعد أن ذكرت مذاهب المتأولين أن مذهب السلف هو عدم



الْخَوْضُ فِي مِثْلِ هَذَا ، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ ، وَتَفْوِضُ عِلْمِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ (هـ٦٨) :  
هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ !!! فَالْأَوَّلَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا شَاكَلَهَا أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِظَاهِرِهَا ،  
وَيَكِلَ عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَعَلَى ذَلِكَ مَضَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ .

وَكَانَ الزُّهْرِيُّ (هـ١٢٤) ، وَمَالِكُ (هـ١٧٩) ، وَالْأَوْزَاعِيُّ (هـ١٥٧) ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (هـ١٦١) ، وَاللَّيْثُ  
بْنُ سَعْدٍ (هـ١٧٥) ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ (هـ١٨١) ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (هـ٢٤١) ، وَإِسْحَاقُ (هـ٢٣٨) ، يَقُولُونَ  
فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَأَمْثَالِهَا : أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ .

وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (هـ١٩٨) ، وَنَاهِيكَ بِهِ : كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ قِرَاءَتُهُ  
وَالسُّكُوتُ عَنْهُ ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْسِّرَهُ إِلَّا اللَّهُ وَرَسُولُهُ .

وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَبُو خَزِيمَةَ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، فَقَالَ : وَلَمْ يَكُنْ أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ  
وَأَرْبَابُ الْمَذَاهِبِ أَئِمَّةُ الدِّينِ ، مِثْلُ : مَالِكِ (هـ١٧٩) ، وَسُفْيَانَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ (هـ١٥٧) ، وَالشَّافِعِيِّ  
(هـ٢٠٤) ، وَأَحْمَدَ (هـ٢٤١) ، وَإِسْحَاقَ (هـ٢٣٨) ، وَيَحْيَى بْنَ يَحْيَى ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ (هـ١٨١) ، وَأَبِي  
حَنِيفَةَ (هـ١٥٠) ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ (هـ١٨٩) ، وَأَبِي يُوسُفَ (هـ١٨٢) ، يَتَكَلَّمُونَ فِي ذَلِكَ ، وَيَنْهَوْنَ  
أَصْحَابَهُمْ عَنِ الْخَوْضِ فِيهِ ، وَيَدُلُّونَهُمْ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

وَسَمِعَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ شَخْصًا يَرَوِي حَدِيثَ النَّزُولِ ، وَيَقُولُ : يَنْزِلُ بِغَيْرِ حَرَكَةٍ وَلَا انْتِقَالٍ ، وَلَا تَغْيِيرِ  
حَالٍ ، فَأَنْكَرَ أَحْمَدُ ذَلِكَ ، وَقَالَ : قُلْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَهُوَ كَانَ أَغْيَرِ  
عَلَى رَبِّهِ مِنْكَ .

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ (هـ١٥٧) لَمَّا سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ النَّزُولِ : يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ .

وَقَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ (هـ١٨٧) : إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهْمِيُّ : أَنَا أَكْفَرُ بِرَبِّ يَزُولُ عَنْ مَكَانِهِ ، فَقُلْ : أَنَا  
أَوْ مِنْ رَبِّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُمْ لَا يَتَأَوَّلُونَ الصِّفَاتِ الَّتِي مِنْ جِنْسِ الْحَرَكَةِ ،  
كَالْمَجْيَاءِ ، وَالْإِتْيَانِ فِي الظُّلْلِ ، وَالنُّزُولِ ، كَمَا لَا يَتَأَوَّلُونَ غَيْرَهَا مُتَابِعَةً لِلْسَّلَفِ " . انظر : أفاويل  
الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ٦١-٦٣) .

وقال الإمام أبو الطيّب محمد صديق خان بن حسن بن علي القنوجي: «أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ» [الأنعام: ١٥٨]، يا محمد كما اقترحوه بقولهم: «لَوْ لَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا» [الفرقان: ٢١]، وقيل: معناه: يأتي أمر ربك بإهلاكهم، وقد جاء في القرآن حذف المضاف كثيراً، كقوله: «وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ» [يوسف: ٨٢]، وقوله: «وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ» [البقرة: ٩٣]، أي: حُبَّ العجل.

وقيل: إتيان الله مجيئه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه، كقوله: «وَجَاءَ رَبُّكَ» [الفجر: ٢٢]، قاله ابن مسعود، وقتادة (١١٨هـ)، ومقاتل، وقال: يأتي في ظلل من الغمام، وقيل: كيفية الإتيان من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، فيجب إمرارها بلا تكييف ولا تعطيل". انظر: فتح البيان في مقاصد القرآن (٢٨٣/٤).

فالإمام القنوجي الحنبلي فسّر الإتيان المضاف إلى الله تعالى كما فسّره أهل الحق من السلف والخلف، وأنه ذكر في معرض كلامه منهج جمهور السلف القائم على التفويض، ومنهج جمهور الخلف القائم على التأويل... من غير نكير...

وقال الإمام أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (٧٧٥هـ): "قوله: «وَجَاءَ رَبُّكَ» [الفجر: ٢٢]، أي: جاء أمره وقضاؤه، قاله الحسن (١١٠هـ)، وهو من باب حذف المضاف. وقيل: جاءهم الرب بالآيات، كقوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ» [البقرة: ٢١٠]، أي: بظلل. وقيل: جعل مجيء الآيات مجيئاً له، تفخيماً لشأن تلك الآيات، كقوله تعالى في الحديث: "يَا أَبْنَا آدَمَ مَرَضْتُ فَلَمْ تُعِدْنِي، وَاسْتَسْقَيْتَكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، وَاسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعَمْنِي".

وقيل: زالت الشبهة، وارتفعت الشكوك، وصارت المعارف ضرورية، كما تزول الشبهة والشكوك عند مجيء الشيء الذي كان يشك فيه، وقيل: وجاء قهر ربك، كما تقول: جاءتنا بنو أمية، أي: قهرهم.

قال أهل الإشارة: ظهرت قدرته واستوت، والله - سبحانه وتعالى - لم يوصف بالتحوّل من مكان إلى مكان، وأنّى له التحوّل والانتقال، ولا مكان ولا أوان، ولا يجري عليه وقت ولا

زمان ؛ لأن في جريان الوقت على الشيء فوات الأوقات ، ومن فاته الشيء ، فهو عاجز " . انظر :  
اللباب في علوم الكتاب ( ٢٠ / ٣٣١ ) .

وقال الإمام زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ، الحنبلي ( ٧٩٥هـ ) : " ... وقال : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، ولم يتأول الصحابة ولا التابعون شيئاً من ذلك ، ولا أخرجوه عن مدلوله بل روي عنهم ؛ يدل على تقريره والإيمان به وامراره كما جاء ؟

وقد روي عن الإمام أحمد ، أنه قال في مجيئه : هو مجيء أمره ، وهذا ممّا تفرّد به حنبل عنه . فمن أصحابنا من قال : وهم حنبل فيما روى ، وهو خلاف مذهبه المعروف المتواتر عنه ، وكان أبو بكر الخلال ( ٣١١هـ ) وصاحبه لا يثبتان بما تفرّد به حنبل ، عن أحمد رواية . ومن متأخريهم من قال : هو رواية عنه ، بتأويل كلّ ما كان من جنس المجيء والإتيان ونحوهما .

ومنهم من قال : إنّما قال ذلك إلزاماً لمن ناظره في القرآن ، فإنّهم استدّلوا على خلقه بمجيء القرآن ، فقال : إنّما يجيء ثوابه ، كقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أي : كما تقولون أتم في مجيء الله أنه مجيء أمره ، وهذا أصحّ المسالك في هذا المروي .

وأصحابنا في هذا على ثلاث فرق : فمنهم من يثبت المجيء والإتيان ، ويصرّح بلوازم ذلك في المخلوقات ، وربّما ذكروه عن أحمد من وجوه لا تصحّ أسانيدُها عنه . ومنهم من يتأول ذلك على مجيء أمره .

ومنهم من يقرّ ذلك ، ويمرّه كما جاء ، ولا يفسّره ، ويقول : هو مجيء وإتيان يليق بجلال الله وعظمته سبحانه ، وهذا هو الصّحيح عن أحمد ، ومن قبله من السلف ، وهو قول إسحاق ( ٢٣٨هـ ) وغيره من الأئمة " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ابن رجب بن الحسن ( ٧ / ٢٢٨ - ٢٣٠ ) .

ولنا هنا وقفة قصيرة مع ما جاء في كلام الإمام ابن رجب من قوله : " وكان أبو بكر الخلال وصاحبه لا يثبتان بما تفرّد به حنبل ، عن أحمد رواية " ، فأقول : موقف الإمام الخلال القاضي بعدم إثبات شيء ممّا تفرّد به حنبل عن أحمد لا يقدّم ولا يؤخر ، لأنّ ردّ الرواية في حالة الانفراد

لا يكون على الإطلاق ... فإذا صدر التفرّد عن متّهم أو ضعيف جاز الردّ ، وهذا لا ينطبق على حنبل ، لأنّه كان ثقة ثبّتا ، كما قال عنه الإمام الخطيب البغدادي . انظر : تاريخ بغداد (٩/ ٢١٧) .  
وقال الإمام ابن الجوزي في ترجمة حنبل : " وكان ثقة ثبّتا صدوقاً " . انظر : المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (١٢/ ٢٥٦) .

يضاف لذلك أنّ الإمام ابن كثير روى ما قاله أحمد وهو من رواية حنبل ، ولم يعقب عليه ... قال الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) : " وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٤٥٨هـ) ، عَنِ الْحَاكِمِ (٤٠٥هـ) ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ السَّمَاكِ (٣٤٤هـ) ، عَنْ حَنْبَلٍ (٢٧٣هـ) ، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ (٢٤١هـ) تَأَوَّلَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أَنَّهُ جَاءَ ثَوَابُهُ . ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ " . انظر : البداية والنهاية (١٤/ ٣٨٦) .  
ثم إنّ الخلّال على المشرب الذي ينتسب مجرد انتساب للإمام أحمد ، فهو ممّن يصحّ مسألة إقعاد الله لرسوله إلى جواره على العرش ، وقد روى عشرات الروايات في كتابه " السّنة " في تكفير الإمام الترمذي ، لأنّه أنكر مسألة الإقعاد التي اعتبرها الخلّال فضيلة للرّسول صلّى الله عليه وسلّم ... كما أنّ حنبلاً ليس ببعيد من الإمام أحمد ، فهو ابن عمّه ، وهو أحد ثلاثة استمعوا المسند من أحمد ، وهم : عبدالله وصالح ابنا أحمد ، وحنبل ، ثمّ إنّ مضمون الرواية يتوافق مع العقيدة التي كان عليها الإمام أحمد ، فقد نقل الإمام أبو الفضل التّميمي الحنبلي عن الإمام أحمد أنّه قال : " والله تعالى لا يلحقه تغير ولا تبدّل ، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش " . انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص ٣٨-٣٩) .

وقال الإمام ابن الجوزي : " وكان أحمد لا يقول بالجهة للباري " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ١٣٥) .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي : " عقيدة إمام السّنة أحمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه ، وجعل جنان المعارف متقلّبه ومأواه ، وأفاض علينا وعليه من سوانح امتنانه ، وبوأه الفردوس الأعلى من جنانه ، مؤافقة لعقيدة أهل السّنة والجماعة من المبالغة التّامة في تنزيه الله تعالى عمّا يقول الظّالِمُونَ والجاحدون علواً كبيراً ، من الجهة ، والجسميّة ، وغيرهما من سائر سمات

النَّقْصُ ، بل وَعَنْ كُلِّ وَصْفٍ لَيْسَ فِيهِ كَمَالٌ مُطْلَقٌ ، وَمَا اشتهر بين جهلة المنسوبين إلى هَذَا الإمامِ الْأَعْظَمِ الْمُجْتَهِدِ مِنْ أَنَّهُ قَائِلٌ بِشَيْءٍ مِنْ الْجِهَةِ أَوْ نَحْوِهَا ، فَكُذِبَ وَبُهِتَانِ وَافْتِرَاءٍ عَلَيْهِ " .  
انظر : الفتاوى الحديثية (ص ٢٧٠-٢٧١) .

وأخيراً فَإِنَّ الرِّوَايَةَ احتج بها من الحنابلة : ابن عقيل (٥١٣هـ) ، والقاضي أبو يعلى ، وابن الزَّاغُونِي ، وابن الجوزي ، وابن حمدان ، وغيرهم ، ... وقد نقل ابن تيمية ذلك عن أحمد في ، وردّها كعادته . انظر : مجموع الفتاوى (٥/٤٠٠) .

وقال الإمام زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن ، السَّلامِي ، البغدادي ، ثم الدَّمَشَقِي ، الحنبلي أيضاً : " ومن جملة صفات الله التي نؤمن بها ، وثُمُرُ كما جاءت عندهم : قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢] ، ونحو ذلك مما دلَّ على إتيانه ومجيئه يوم القيامة ، وقد نصَّ على ذلك أحمد (٢٤١هـ) ، وإسحاق (٢٣٨هـ) ، وغيرهما .

وعندهما : أَنَّ ذلك من أفعال الله الاختيارية التي يفعلها بمشيئته واختياره . وكذلك قاله الفضيل بن عياض وغيره من مشايخ الصُّوفِيَّةِ أهل المعرفة .

وقد ذكر حرب الكرماني أَنَّهُ أدرك على هذا القول كُلَّ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ الْعِلْمَ فِي الْبُلْدَانِ ، سَمَّى مِنْهُمْ : أحمد (٢٤١هـ) ، وإسحاق (٢٣٨هـ) ، والحميدي (٢١٩هـ) ، وسعيد بن منصور (٢٢٧هـ) .

وكذلك ذكره أبو الحسن الأشعري في كتابه المسمَّى بـ " الإبانة " ، وهو من أَجَلِّ كتبه ، وعليه يعتمد العلماء وينقلون منه ، كالبيهقي (٤٥٨هـ) ، وأبي عثمان الصَّابُونِي (٤٤٩هـ) ، وأبي القاسم ابن عساكر (٥٧١هـ) ، وغيرهم ، وقد شرحه القاضي أبو بكر ابن الباقلاني (٤٠٣هـ) ... " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن رجب (٧/٢٣٦) .

وقال أيضاً : " ... وقال : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، ولم يتأَوَّلِ الصَّحَابَةُ وَلَا التَّابِعُونَ شيئاً من ذلك ، وَلَا أَخْرَجُوهُ عَنْ مَدْلُولِهِ . بل رُوي عنهم ما يدلُّ على تقريره والإيمان به وإمراره كما جاء . وقد رُوي عن الإمام أحمد ، أَنَّهُ قال في مجيئه : هو مجيء أمره ، وهذا مما تفرَّد به حنبِلٌ عنه .



الْقَبِيلَ دَلَائِلَ التَّوْحِيدِ ، فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِتَشْبِيهِ وَلَا تَعْطِيلٍ ، فَلَوْلَا إِنْجَارُ اللَّهِ تَعَالَى وَإِخْبَارُ رَسُولِهِ مَا تَجَاسَرَ عَقْلُ أَنْ يَحُومَ حَوْلَ ذَلِكَ الْحُمَى وَتَلَاشَى دُونَهُ عَقْلُ الْعُقَلَاءِ وَلِبِّ الْأَلْبَاءِ .

قَالَ الطَّبْيِيُّ (٧٤٣هـ) : هَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، وَبِهِ يَقُولُ السَّلَفُ الصَّالِحُ ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى التَّأْوِيلِ شَرَطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَلَالِهِ وَتَنْزِيهِهِ وَكِبْرِيَاءِهِ ، وَمَا لَا تَعْظِيمَ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ الْخَوْضُ فِيهِ ، فَكَيْفَ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ ، أُنْتَهَى .

وَهُوَ كَلَامٌ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ ، إِلَّا أَنْ تَرَكَ التَّأْوِيلَ مُطْلَقاً ، وَتَفْوِضَ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ أَسْلَمَ " . انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ١٦١-١٦٢) .

وقال أيضاً : " وَمَنْ الْمُتَشَابِهُ : الْمَجِيءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وَقَوْلُهُ ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] . فَمَذْهَبُ السَّلَفِ فِي هَذَا وَأَمثالُهُ : السُّكُوتُ عَنِ الْخَوْضِ فِي مَعْنَاهُ ، وَتَفْوِضُ عِلْمِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَوَّلَ الْكِتَابِ ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ ، قَالُوا : ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، أَي : أَمْرُهُ وَبِأَسْأَلِهِ ، وَجَعَلَ ذَلِكَ مَجِيئاً لَهُ تَعَالَى ، عَلَى سَبِيلِ التَّفْخِيمِ وَالتَّهْوِيلِ ، لِأَنَّ الْإِتْيَانَ حَقِيقَةٌ هُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ حِيزٍ إِلَى حِيزٍ ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ تَعَالَى عِنْدَ الْجُمُهورِ ، أَوِ الْمُرَادُ : إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَبِأَسْأَلِهِ ، فَحَذَفَ الْمَآتِي بِهِ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ إِيهَاماً عَلَيْهِمْ ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْوَعِيدِ ، لِانْقِسَامِ خَوَاطِرِهِمْ وَذَهَابِ فِكْرِهِمْ فِي كُلِّ وَجْهٍ ، أَوِ الْمَآتِي بِهِ مَذْكُورٌ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ﴿فِي ظُلُلٍ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، وَ" فِي " بِمَعْنَى " الْبَاءُ " ، وَقِيلَ ، الْمُرَادُ بِذَلِكَ : غَايَةُ الْهَيْبَةِ وَنَهَايَةُ الْفَرْعِ ، لَشِدَّةِ مَا يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَالْإِتْفَاتِ إِلَى الْغَيْبَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿فَاعْلَمُوا﴾ [البقرة: ٢٠٩] ، لِلإِذَاذِ بَأَنَّ سَوْءَ صَنِيعِهِمْ مُوجِبٌ لِلْإِعْرَاضِ عَنْهُمْ ، وَتَرَكَ الْخُطَابَ مَعَهُمْ ، وَإِيرَادَ الْإِنْتَظَارَ لِلْإِشْعَارِ بِأَنَّهُمْ لَانْهَمَاكِهِمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ مِنْ مُوجِبَاتِ الْعُقُوبَةِ ، كَأَنَّهُمْ طَالِبُونَ لَهَا مَتَرَقِبُونَ لَوْقُوعِهَا . وَقَالَ مُسْلِمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ : " غَرَائِبُ الْأُصُولِ " ، حَدِيثَ تَجَلَّى اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَجِيئِهِ فِي الظُّلُلِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يُغَيِّرُ أَبْصَارَ خَلْقِهِ حَتَّى يَرَوْهُ كَذَلِكَ وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ غَيْرَ مُتَغَيِّرٍ عَنْ عَظَمَتِهِ ، وَلَا مُتَنَقِّلٌ عَنْ مُلْكِهِ ، كَذَلِكَ جَاءَ مَعْنَاهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجْشُونِ (٢١٢هـ) ، قَالَ : فَكُلُّ حَدِيثٍ جَاءَ فِي التَّنْقِيلِ وَالرُّوْيَةِ فِي الْمَحْشَرِ ، فَمَعْنَاهُ :

أَنَّهُ تَعَالَى يُغَيِّرُ أَبْصَارَ خَلْقِهِ فَيُرُونَهُ نَازِلًا وَمُتَجَلِّيًا ، وَيُنَاجِي خَلْقَهُ وَيَخَاطِبُهُمْ ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَغَيِّرٍ عَنْ عَظَمَتِهِ ، وَلَا مُتَنَقِّلٌ عَنْ مُلْكِهِ ؟ أَتَنْتَهَى . وَهُوَ تَأْوِيلٌ حَسَنٌ يَطَّرِدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ " . انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ١٩٧-١٩٨) .

وقال الإمام عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي (١٣٩٢هـ) : " قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] ، هو من مجاز اللغة ، تقديره : وجاء أمرُ ربِّك " . انظر : حاشية مقدمة التفسير (المقدمة والحاشية كلاهما للشيخ ابن قاسم رحمه الله) (١/ ٨٣) .

ولهذا وغيره الكثير رأينا الإمام ابن الجوزي الحنبلي يشنُّ على من منعوا التَّأْوِيلَ ، فيقول : " وكيف يُمكن أن يقال : إِنَّ السَّلَفَ ما استعملوا التَّأْوِيلَ ، وقد ورد في الصَّحِيحِ عن سيِّد الكونين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَدَّمَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَضُوءَهُ ، فقال : " من فعل هذا " فقال : قلت : أنا يا رسول الله ، فقال : " اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ ... جاء في هامش مسند أحمد : إسناده قوي على شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عثمان بن خثيم ، فمن رجال مسلم ، وهو صدوق . زهير أبو خيثمة : هو ابن معاوية . وأخرجه يعقوب بن سفيان في " المعرفة والتاريخ " ١/ ٤٩٤ من طريقين عن زهير أبي خيثمة ، بهذا الإسناد . وأخرجه الطبراني (١٠٦١٤) من طريق داود بن أبي هند ، عن سعيد بن جبير ، به . وسبأني برقم (٢٨٧٩) و (٣٠٣٢) و (٣١٠٢) ، وانظر (١٨٤٠) و (٢٤٢٢) و (٣٠٢٢) و (٣٠٦٠) . قوله : " وعلمه التأويل " ، قال السندي : المراد بالتأويل : تأويل القرآن ، فكان يُسمى بحرًا ، وترجمان القرآن ، والله تعالى أعلم .

فلا يخلو إمَّا أن يكون الرَّسُولُ أراد أن يدعو له أو عليه ، فلا بدَّ أن تقول : أراد الدُّعاء له لا دعاءً عليه ، ولو كان التَّأْوِيلُ محظورًا لكان هذا دعاءً عليه لا له .

ثمَّ أقول : لا يخلو إمَّا أن تقول : إِنَّ دعاء الرَّسُولِ ليس مُستجابًا فليس بصحيح ، وإن قلت : إِنَّهُ مُستجاب ، فقد تركت مذهبك ، وبطل قولك : إِنَّهُمْ ما كانوا يقولون بالتَّأْوِيلِ " . انظر : كتاب المجالس (ص/ ١٣) .

وعن الهرولة المُضافة إلى الله تعالى ، ذكر بعض علماء الحنابلة بأنَّ المقصود بها الإسراعُ بالطَّاعة ...



قال الإمام ابن البنا الحنبلي (هـ٤٧١) : " قال ابن قتيبة (هـ٢٧٦) : ... ومعناه عندنا : من تقرب بالطاعة وأتاني بها ، أتيت به بالثواب أسرع من إتيانه ، فكنت عن ذلك بالمشي وبالهرولة ، كما قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ﴾ [سبأ : ٣٨] ، والسعي : الإسراع في المشي ، وليس يريد أنهم مشوا ، وإنما أسرعوا بنياتهم وأعمالهم " . انظر : المختار في أصول السنة (ص ١٦١) .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي (هـ٥٩٧) : " والتقرب والهرولة توسع في الكلام ، كقوله تعالى : ﴿سَعَوْا فِي آيَاتِنَا﴾ [الحج : ٥١] ، ولا يراد به المشي " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ٢٣٣) .

وقال أيضاً : " قوله : " ومن أتاني يمشي ؟ أتيت به هرولة " ، فقالوا : ليس المراد به دنو الاقتراب ، وإنما المراد قرب المنزل والحظ " . انظر : صيد الخاطر (ص ١٣٢) .

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي (هـ٧٩٥) : " وقوله : " يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا مَعَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ، وَأَنَا مَعَهُ حَيْثُ ذَكَرَنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ، ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ، ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُ ، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا ، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا ، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً " . وَمَنْ فِيهِمْ مَنْ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ تَشْبِيهَا أَوْ حُلُولًا أَوْ اتِّحَادًا ، فَإِنَّمَا أَتَى مِنْ جَهْلِهِ ، وَسُوءِ فَهْمِهِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيتَانٍ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، فَسُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ " . انظر : جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم (١/ ١٣١-١٣٢) .

وقال الإمام مرعي بن يوسف الحنبلي (هـ١٠٣٣) : " قوله : " ومن أتاني يمشي ، أتيت به هرولة " ، فقالوا : ليس المراد به دنو الذات ، وإنما المراد قرب المنزل والحظ " . انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ٢٢١) .

بَعْضُ مَنْ تَأْوِيلَاتٍ مُدَّعِي السَّلَفِيَّةِ

إنَّ الغريب في أمر هؤلاء الرَّاغِبِينَ والمَدَّعِينَ لِلْسَّلَفِيَّةِ : أَنَّهُمْ مَلَأُوا الدُّنْيَا صِيَاحًا وَضَجِيجًا بِأَنَّ " التَّأْوِيلَ تعطيل " ، مع أَنَّهُمْ أَوَّلُوا العديد من الآيات التي لم يسعهم إِلَّا تأويلها ... فقد أَوَّلُوا الوجه في قوله قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَنَمَّ وَجْهُهُ﴾ [البقرة : ١١٥] ، وأَوَّلُوا

قول الله تعالى : ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات : ٩٩] ، وأولوا قول الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بَقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ﴾ [النور : ٣٩] ... ولم يأخذوا بالظاهر كعادتهم ، وهم فيه متقبلون متناقضون ، وعليهم ينطبق قول القائل :

يوماً يمانياً إذا ما لاقى ذا يمن وإن يلاقي معدياً فعدنانى

ولو استعرضنا كُتُبَ ابن تيمية ... لرأينا عشرات بل مئات التَّأويلات ... ومن ذلك :

قال الإمام ابن تيمية : " وفي القرآن ﴿أَمْ يَحْسُبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف : ٨٠] ، فَإِنَّهُ يُرَادُ بِرُؤْيَيْهِ وَسَمْعِهِ إِثْبَاتُ عِلْمِهِ بِذَلِكَ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ هَلْ ذَلِكَ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ ؟ فَيُثَبِّتُ عَلَى الْحَسَنَاتِ ، وَيُعَاقِبُ عَلَى السَّيِّئَاتِ " . انظر : مجموع الفتاوى (١٢٧/٥) .

فابن تيمية هنا يؤول السَّمع بالعلم ...

وقال الإمام ابن تيمية : " ... ﴿وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى : وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة : ١٨٦] ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ قَرِيبٌ مُّجِيبٌ . وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ تَفَسَّرُ " الْقُرْبُ " فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ بِالْعِلْمِ ؛ لِكَوْنِهِ هُوَ الْمَقْصُودُ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ وَيَسْمَعُ دُعَاءَ الدَّاعِي حَصَلَ مَقْصُودُهُ وَهَذَا هُوَ الَّذِي اقْتَضَى أَنْ يَقُولَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ؛ فَإِنَّ هَذَا قَدْ قَالَهُ بَعْضُ السَّلَفِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ وَكَثِيرٍ مِنَ الْخَلَفِ ؛ لَكِنْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِنَّ نَفْسَ ذَاتِهِ قَرِيبَةٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ... وَهُوَ بِذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَيْنَا مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُوسَّوْسُ بِهِ أَنْفُسُنَا مِنَّا فَكَيْفَ بِحَبْلِ الْوَرِيدِ وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عَمْرٍو الطَّلْمَنَكِيُّ ، قَالَ : وَمَنْ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق : ١٦] ، فَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى مَعْنَى الْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالِدَّلِيلُ مِنْ ذَلِكَ صَدْرُ الْآيَةِ ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسَّوْسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق : ١٦] ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا كَانَ عَالِمًا بِوَسْوَستِهِ ؛ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وَحَبْلِ الْوَرِيدِ لَا يَعْلَمُ مَا تُوَسَّوْسُ بِهِ النَّفْسُ . وَيَلْزَمُ

الْمُلْحِدَ عَلَىٰ اعْتِقَادِهِ أَنَّ يَكُونَ مَعْبُودُهُ مُخَالِطًا لِدَمِ الْإِنْسَانِ وَلَحْمِهِ وَأَنَّ لَا يُجَرِّدُ الْإِنْسَانَ تَسْمِيَةَ الْمَخْلُوقِ حَتَّى يَقُولَ : خَالِقٌ وَمَخْلُوقٌ لِأَنَّ مَعْبُودَهُ بَزَعَمِهِ دَاخِلٌ حَبْلِ الْوَرِيدِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَخَارِجُهُ فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ مُمْتَرَجٌ بِهِ غَيْرُ مُبَايِنٍ لَهُ ... وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ فِيمَنْ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] ، أَي : بِالْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَقْدِرُونَ لَهُ عَلَى حِيلَةٍ ، وَلَا يَدْفَعُونَ عَنْهُ الْمَوْتَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١] . قُلْتُ : وَهَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ مِثْلَ الثَّعْلَبِيِّ وَأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوَزِيِّ وَغَيْرِهِمَا فِي قَوْلِهِ : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] ، وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥] ، فَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ الْقَوْلَيْنِ : إِنَّهُمَا الْمَلَائِكَةُ وَذَكَرَهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِنَّهُ الْقُرْبُ بِالْعِلْمِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥٠٠-٥٠١) .

وفيما سبق رأينا ابن تيمية يؤول قرب الله من العباد بالعلم ...

ونقل ابن تيمية تأويل الإمام أحمد بن حنبل لمجئ البقرة وآل عمران كأنهما غماتان ... بمجئ ثوابهما ... مقررًا له من غير تعقيب ... فقد نقل ابن تيمية عن حنبل أنه نقل عن أحمد بن حنبل في " الْمُحَنَّة " أَنَّهُمْ لَمَّا احْتَجُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " تَجِيءُ الْبَقَرَةُ وَآلُ عِمْرَانَ كَأَنَّهُمَا غَمَاتَانِ أَوْ غَيَاتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ " ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ إِتْيَانُ الْقُرْآنِ وَمَجِيئُهُ . وَقَالُوا لَهُ : لَا يُوصَفُ بِالْإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ إِلَّا مَخْلُوقٌ ؛ فَعَارَضَهُمْ أَحْمَدُ بِقَوْلِهِ : - وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَةِ السُّنَّةِ - فَسَرُّوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَجِيءُ ثَوَابِ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ كَمَا ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ مَجِيءِ الْأَعْمَالِ فِي الْقَبْرِ وَفِي الْقِيَامَةِ وَالْمُرَادُ مِنْهُ ثَوَابُ الْأَعْمَالِ . وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " اقْرَءُوا الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ فَإِنَّهُمَا يَجِيئَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَيَاتَانِ أَوْ غَمَاتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ يُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابَيْهِمَا " ، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحِ : فَلَمَّا أَمَرَ بِقِرَاءَتِهِمَا وَذَكَرَ مَجِيئَهُمَا يُحَاجَّانِ عَنِ الْقَارِي : عَلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ قِرَاءَةَ الْقَارِي لِهَمَّا وَهُوَ

عَمَلُهُ وَأَخْبَرَ بِمَجِيءِ عَمَلِهِ الَّذِي هُوَ التَّلَاوَةُ لَهُمَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا كَمَا أَخْبَرَ بِمَجِيءِ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٣٩٨-٣٩٩) .

وقال الإمام ابن تيمية : " فَقَوْلُ مَنْ قَالَ : «اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» [النور: ٣٥] : هَادِي أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كَلَامٌ صَحِيحٌ ، فَإِنَّ مِنْ مَعَانِي كَوْنِهِ نُورِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْ يَكُونَ هَادِيًا لَهُمْ " . انظر : مجموع الفتاوى (٣٩١/٦) .

وقال الشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١هـ) : " وذهب بعض الناس إلى أن قوله تعالى في هذا الحديث القدسي : " أتيت هرولة " يراد به : سرعة قبول الله تعالى وإقباله على عبده المتقرب إليه ، المتوجه بقلبه وجوارحه ، وأن مجازاة الله للعامل له أكمل من عمل العامل . وعلل ما ذهب إليه بأن الله تعالى ، قال : " ومن أتاني يمشي " ، ومن المعلوم أن المتقرب إلى الله عز وجل ، الطالب للوصول إليه ، لا يتقرب ويطلب الوصول إلى الله تعالى بالمشي فقط ، بل تارة يكون بالمشي كالسير إلى المساجد ، ومشاعر الحج ، والجهد في سبيل الله ، ونحوها . وتارة بالركوع والسجود ونحوهما . وقد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد " ، بل قد يكون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه والعبد مضطجع على جنبه ، كما قال الله تعالى : «الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ» [آل عمران: ١٩١] ، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمران بن حصين : " صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب " . قال : فإذا كان كذلك ، صار المراد بالحديث : بيان مجازاة الله تعالى العبد على عمله ، وأن من صدق في الإقبال على ربه وإن كان بطيئاً ، جازاه الله تعالى بأكمل من عمله وأفضل ، وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية المفهومة من سياقه " . انظر : القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنی (ص ٧١) .

وقال الشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١هـ) : " أتيت هرولة " ، أي : صبيبت عليه الرحمة ، وسبقته بها ، ولم أحوجه إلى المشي الكثير في الوصول إلى المقصود " . انظر : شرح رياض الصالحين (٣/٣٠٥) .



العبد ما يتقرب شبراً ، يعني : هو مكانه ، ولكن تقرب بالأعمال ، " من تقرب إلي ذراعاً " ، العبد لا يتزحزح عن مكانه ، ولكن تقرب بالأعمال " من أتانى يمشي " ، العبد لا يتجاوز مكانه بهذا المشي ، المراد بالمشي هنا مواصلة الأعمال الصالحة ، يعني : كثرة الأعمال الصالحة ، وعبر عن ذلك بالمشي . إذاً : هذا الحديث إنما فيه المماثلة ، فقرب العبد بالأعمال ، وقرب الرب بالثواب ، وكذلك المشي والهرولة " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية ( ١٨٢ / ٣ ) .

فالشَّيخ ابن جبرين هنا يؤوّل التَّقَرُّب والهرولة المضافين إلى الله تعالى ، وهو بهذا يفارق منهجه القاضي بإمرار المتشابه على ظاهر معناه ...

فالتأويل منهج لا ينكره إلا متعالماً ... طوّعت له عصبيته لمنهجه الأعوج إلى ردّ العديد العديد من التأويلات التي رويت عن السلف الصالح ...

فليس غريباً أن يُنكر مدعو السلفية العديد من تأويلات السلف الصحيحة والمنسجمة مع المسلّمات العقديّة واللغويّة ، لأنّ الإقرار بها يعني هدم كيانهم وبنيانهم الذي بنوا ... وتالياً بعض الأمثلة على ردّهم ومخالفتهم لبعض تأويلات السلف الصالح ...

قال الترمذي : حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : حَدَّثَ الْحَسَنُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : بَيْنَمَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ وَأَصْحَابُهُ إِذْ أَتَى عَلَيْهِمْ سَحَابٌ ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ تَذَرُونَ مَا هَذَا ؟ فَقَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ... وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّكُمْ دَلَيْتُمْ بِحَبْلِ إِلَى الْأَرْضِ الشُّفْلَى لَهَبَطَ عَلَى اللَّهِ ، ثُمَّ قرأ : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الحديد: ٣] . هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَيُرْوَى عَنْ أَيُّوبَ ، وَيُوسُفَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، قَالُوا : لَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَفَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَقَالُوا : إِنَّمَا هَبَطَ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ . عِلْمُ اللَّهِ وَقُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ ، وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ فِي كِتَابِهِ " . انظر : سنن الترمذي ( ٢٥٦ / ٥ ) -

( ٢٥٧ ) .

فقد أنكر ابن تيمية تأويل الترمذي السابق ، وقال : " ... وَكَذَلِكَ تَأْوِيلُهُ بِالْعِلْمِ تَأْوِيلٌ ظَاهِرُ الْفَسَادِ مِنْ جِنْسِ تَأْوِيلَاتِ الْجَهْمِيَّةِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥٧٤ / ٦) .

ومثال آخر : قال الترمذي : " حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ شَبْرًا اقْتَرَبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً " .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَيُرْوَى عَنِ الْأَعْمَشِ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ : مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، يَعْنِي بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَهَكَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ . قَالُوا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ يَقُولُ : إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ بِطَاعَتِي وَبِمَا أَمَرْتُ تُسَارِعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " . انظر : سنن الترمذي (٤٧٣ / ٥) .

قال المتمسلف أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (١٣٥٣هـ) : " قَالَ النَّوَوِيُّ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَيَسْتَحِيلُ إِرَادَةُ ظَاهِرِهِ ، وَمَعْنَاهُ : مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِطَاعَتِي تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بِرَحْمَتِي وَالتَّوْفِيقِ وَالْإِعَانَةِ أَوْ إِنْ زَادَ زِدْتُ فَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي وَأَسْرَعَ فِي طَاعَتِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً ، أَيِ : صَبَبْتُ عَلَيْهِ الرَّحْمَةَ وَسَبَقْتُهُ بِهَا وَلَمْ أُحِجِّجْهُ إِلَى الْمَشْيِ الْكَثِيرِ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْمَقْصُودِ ، وَالْمُرَادُ أَنْ جَزَاءَهُ يَكُونُ تَضَعِيفُهُ عَلَى حَسَبِ تَقَرُّبِهِ . اَنْتَهَى

وكذا قال الطيبي والحافظ والعيني وابن بطال وابن التين وصاحب المشارق والراغب وغيرهم من العلماء .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ ، وَيُرْوَى عَنِ الْأَعْمَشِ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا يَعْنِي بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَكَذَلِكَ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ إلخ " وَكَذَا فَسَّرَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ كَمَا عَرَفْتَ .

قُلْتُ - المباركفوري - : لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ " . انظر : تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي (٤٧ / ١٠) .

مع العلم أن جمهور أهل العلم عمدوا إلى تأويل الهرولة المضافة إلى الله تعالى ، ومنهم بعض المُتمسلفة - كما مرَّ آنفاً - ... قال الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) في كلامه عن الهرولة والقرب المُضافين إلى الله تعالى : " وَنَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ هَذَا تَمْثِيلٌ وَتَشْبِيهُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ : مَنْ أَتَانِي مُسْرِعاً بِالطَّاعَةِ ، أَتَيْتُهُ بِالثَّوَابِ أَسْرَعَ مِنْ إِتْيَانِهِ ، فَكُنِّي عَنْ ذَلِكَ بِالْمَشْيِ وَبِالْهَرُولَةِ . كَمَا يُقَالُ : فَلَانَ مُوَضِعٌ فِي الضَّلَالِ ، وَالْإِيضَاعُ : سَيْرٌ سَرِيعٌ ، لَا يُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَسِيرُ ذَلِكَ السَّيْرَ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ أَنَّهُ يُسْرِعُ إِلَى الضَّلَالِ ، فَكُنِّي بِالْوَضْعِ عَنِ الإسْرَاعِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ «وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ» [الحج : ٥١] ، وَالسَّعْيُ : الإسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ ، وَلَيْسَ يُرَادُ أَنَّهُمْ مَشَوْا دَائِماً ، وَإِنَّمَا يُرَادُ : أَنَّهُمْ أَسْرَعُوا بِنِيَّاتِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ ، وَالله أعلم " . انظر : تأويل مختلف الحديث (ص ٣٢٧) .

فالحديث على ما قاله الإمام ابن قتيبة من باب التَّمثِيلِ والتَّصْوِيرِ ، والمعنى : أن من جاء بشيء يسير من الطَّاعة جاءه الله تعالى بأضعاف ما جاء به من الأجر ، وليس هو من باب التَّقَرُّبِ الحَسِّيِّ والعياذ بالله تعالى ، لأنَّ البراهين النَّقْلِيَّةَ والعَقْلِيَّةَ قامت على امتناعه ، فليس هنالك تقرب حَسِّي ، ولا مشي ، ولا هرولة منه سبحانه وتعالى ، لأنَّه منزَّه عن صفات المحدثين ...

وقال الإمام محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضَّحَّاك ، التَّرمِذِي ، أبو عيسى (٢٧٩هـ) : " وَيُرَوَّى عَنِ الْأَعْمَشِ (١٤٨هـ) فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ : مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، يَعْنِي بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَهَكَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ . قَالُوا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ يَقُولُ : إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ بِطَاعَتِي وَبِمَا أَمَرْتُ تُسَارِعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " . انظر : سنن الترمذي (٥/٤٧٣) .

فالإمام السَّلَفِي سليمان بن مهران أبو محمد الأَسَدِي الكاهلي (الأَعْمَش) المتوفى سنة (١٤٨هـ) على ما روى عنه الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) : يُؤَوَّلُ تَقَرُّبُ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْعَبْدِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَبِهَذَا وَغَيْرِهِ الْكَثِيرُ نَرُدُّ عَلَى مَنْ يَدْعُونَ السَّلَفِيَّةَ الَّذِينَ مَا فَتَنُوا يَمْلُثُونَ الدُّنْيَا ضَجِيجاً وَجَعَجَعَةً بِأَنَّ السَّلَفَ لَمْ يُؤَوَّلُوا الْبَتَّةَ ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ : " فَلَمْ أَجِدْ إِلَيَّ سَاعَتِي هَذِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ





يبين معناه ، فقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، آية محكمة تنفي عن الله تعالى مشابهة الخلق من كل الوجوه ... وأن كل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك ، فالله تعالى موجود ليس كشيء من هذه الموجودات ...

والمتشابه على قسمين : قسم يدل ظاهره على أنه تعالى متحيز في جهة الفوق ، وقسم يدل ظاهره على أنه تعالى في جهة التحت ، مثال الأول قوله تعالى : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادُسُهُمْ وَلَا أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة : ٧] ... ولو أخذنا بظاهر الآيات مجتمعة لأدلى الأمر إلى التناقض ، وهو مستحيل ، ولذا وجب التأويل لأن ترك التأويل يكون مدعاة للقول بتناقض الكتاب العظيم الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت : ٤٢] ، والتناقض في القرآن مستحيل .

فالذين يعتقدون بأن التأويل تحريف وتعطيل مجانبون للحق بعيدون عن الصواب ، ويلزم على كلامهم أن يكون القرآن متناقضاً ، والعياذ بالله تعالى ...

وقال الإمام محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : " وروي عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه قال - حكاية عن الله تعالى - : " من تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً ، ومن تقرب إلي ذراعاً ، تقربت إليه باعاً ، ومن أتاني ساعياً أتيت هرولة " . ولم يفهم من هذا التقرب ما يفهم منه إذا أضيف إلى الخلق ، وكان معناه : من تقرب إلي بالطاعة والعبادة ، تقربت إليه بالتوفيق والنصر أو بالإحسان والإنعام " . انظر : تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) (١٠/ ٥٢٥) .

وقال الإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد ، التميمي ، أبو حاتم ، الدارمي ، البستي (٣٥٤هـ) : " الله أجل وأعلى من أن ينسب إليه شيء من صفات المخلوق ، إذ ليس كمثله شيء ، وهذه ألفاظ خرجت من ألفاظ التعارف على حسب ما يتعارفها الناس مما بينهم ، ومن ذكر ربه جل وعلا في نفسه بنطق أو عمل يتقرب به إلى ربه ، ذكره الله في ملكوته بالمغفرة له تفضلاً وجوداً ، ومن ذكر ربه في ماله من عباده ، ذكره الله في ملائكته المقربين بالمغفرة له ،

وَقَبُولَ مَا أَتَى عَبْدُهُ مِنْ ذِكْرِهِ ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا بِقَدْرِ شَبْرٍ مِنَ الطَّاعَاتِ ، كَانَ  
وُجُودُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ مِنَ الرَّبِّ مِنْهُ لَهُ أَقْرَبُ بِذِرَاعٍ ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى مَوْلَاهُ جَلَّ وَعَلَا بِقَدْرِ ذِرَاعٍ  
مِنَ الطَّاعَاتِ كَانَتْ الْمَغْفِرَةُ مِنْهُ لَهُ أَقْرَبَ بِبَاعٍ ، وَمَنْ أَتَى فِي أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ بِالسَّرْعَةِ كَالْمَشْيِ ،  
أَتَتْهُ أَنْوَاعُ الْوَسَائِلِ وَوُجُودُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِالسَّرْعَةِ كَالْهَرَوَلَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ " . انظر  
: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣/ ٩٤) .

فالإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان الذي كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث  
والوعظ يؤول الحديث بما أوله به من سبقه من العلماء ... فالتأويل جائز لا تشوبة شائبة ، وهو  
أمر لا بد منه ، وعلى امتناع الحركة والنقلة على الله تعالى انعقد إجماع الأمة ، وقد نقل إجماع  
الأمة على ذلك الحافظ أبو الحسن علي بن القطان الفاسي (٦٢٨هـ) ، فقال : " وأجمعوا أنه تعالى  
يجيء يوم القيامة والملك صفًا صفاً ، لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء  
من المؤمنين ، ويعذب منهم من يشاء كما قال ، وليس مجيئه بحركة ولا انتقال ، وأجمعوا أنه  
تعالى يرضى من الطائعين له ، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم " . انظر : الإقناع في مسائل الإجماع (١/ ٤٤)

وقال الإمام محيي السنة البغوي الشافعي (٥١٦هـ) : " رُوِيَ عَنِ الْأَعْمَشِ (١٤٨هـ) فِي تَفْسِيرِهِ ، قَالَ  
: تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، يَعْنِي : بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ مَعْنَاهُ : إِذَا  
تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ بِطَاعَتِي ، وَاتَّبَعَ أَمْرِي ، تَسَارَعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " . انظر : شرح السنة ، محيي السنة  
(٥/ ٢٦) .

وقد سبق أن ذكرنا أن ذكرنا نقل البيهقي لتأويل الأعمش لحديث الهرولة ... ومن المعروف أن  
الإمام الأعمش من أعيان القرن الثاني الهجري ، وقد نقله هنا محيي السنة الإمام البغوي الذي  
أثنى عليه وعلى تفسيره علماءكم ، فما قولكم ؟!! وماذا تقولون فيه يا من تدعون السلفية ؟!!!!  
وقال أيضاً : " ... وَإِنْ أَتَيْنِي تَمْشِي ، أَتَيْتُكَ أَهْرُولُ " ، قَالَ قَتَادَةُ : وَاللَّهِ أَسْرَعُ بِالْمَغْفِرَةِ " . انظر :  
شرح السنة (٥/ ٢٤) .

وهنا ينقل البغوي تأويل الهرولة المضافة إلى الله تعالى عن الإمام السلفي : قتادة بن دعامة السدوسي الأعمى الحافظ أبو الخطّاب المتوفى سنة (١١٨هـ) ، فماذا يقول مدعو السلفية؟! هل ما زالوا يصرون على أن السلف لا يؤولون؟؟؟!!...

ومع كل ما قدّمناه من كلام جهابذة العلم في مسألة الهرولة ، فإنّ من يدعون السلفية لم يعجبهم ذلك ، وأصرّوا على مخالفة الأئمة كلّها ، سلفاً وخلفاً ، وأبوا إلا أن يمرّوا الهرولة على ظاهر معناها المعروف والمعهود في اللغة ، لا على ظاهر لفظها كما هو دأب جمهور السلف أو تأويلها كما هو دأب بعض السلف الصالح ، ولذلك أثبتوا الهرولة لله تعالى كصفة من صفاته سبحانه وتعالى ...

فقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة : " س : هل لله صفة الهرولة ؟ ج : نعم ، صفة الهرولة على نحو ما جاء في الحديث القدسي الشريف على ما يليق به قال تعالى : " إذا تقرب إليّ العبد شبراً ، تقربت إليه ذراعاً ، وإذا تقرب إليّ ذراعاً ، تقربت منه باعاً ، وإذا أتاني ماشياً ، أتيت هرولة " . رواه البخاري ومسلم ، وبالله التوفيق . وصلى الله على نبينا محمد ، وآله وصحبه وسلّم . اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء . انظر : فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ١٩٦) .

وجاء في " فتاوى نور على الدرب " لمؤلفه : عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠هـ) : " حول حديث : " من تقرب إليّ شبراً ، تقربت إليه ذراعاً " س ٢٦ : لقد قرأت في رياض الصالحين بتصحيح السيّد علوي المالكي ، ومحمود أمين النّواوي ، حديثاً قدسياً يتطرق إلى هرولة الله سبحانه وتعالى ، والحديث مروي عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلّم فيما يرويه عن ربّه عزّ وجلّ قال : " إذا تقرب العبد إليّ شبراً ، تقربت إليه ذراعاً ، وإذا تقرب إليّ ذراعاً ، تقربت منه باعاً ، وإذا أتاني يمشي أتيت هرولة " رواه البخاري .

فقال المعلقان في تعليقهما عليه : إنّ هنا من التّمثيل وتصوير المعقول بالمحسوس لزيادة إيضاحه ، فمعناه : أنّ من أتى شيئاً من الطّاعات ، ولو قليلاً ، أثابه الله بأضعافه ، وأحسن إليه

بالكثير ، وإلّا ، فقد قامت البراهين القطعية على أنّه ليس هناك تقريب حسيّ ، ولا مشي ، ولا هرولة من الله سبحانه وتعالى عن صفات المحدثين .

فهل ما قالاه في المشي والهرولة موافق لما قاله سلف الأمة على إثبات صفات الله وإمرارها كما جاءت ؟ وإذا كان هناك براهين دالة على أنّه ليس هناك مشي ولا هرولة ، فنرجو منكم إيضاحها ، والله الموفق ؟ الجواب : الحمد لله ، والصلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه ، أمّا بعد : فلا ريب أنّ الحديث المذكور صحيح ، فقد ثبت عن رسول الله عليه الصلاة والسّلام أنّه قال : " يقول الله عزّ وجلّ : من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، ومن ذكرني في ملأ ، ذكرته في ملأ خير منه ، ومن تقرب إليّ

شبراً ، تقرب منه ذراعاً ، ومن تقرب مني ذراعاً ، تقرب منه باعاً ، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة " . وهذا الحديث الصحيح يدلّ على عظيم فضل الله عزّ وجلّ ، وأنّه بالخير إلى عباده أجود ، فهو أسرع إليهم بالخير والكرم والجود ، منهم في أعمالهم ، ومسارعهم إلى الخير والعمل الصّالح . ولا مانع من إجراء الحديث على ظاهره على طريق السلف الصّالح ، فإنّ أصحاب النّبي صلّى الله عليه وسلّم سمعوا هذا الحديث من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ولم يعترضوه ، ولم يسألوا عنه ، ولم يتأوّلوه ، وهم صفوة الأمة وخيرها ، وهم أعلم النّاس باللغة العربيّة ، وأعلم النّاس بما يليق بالله ، وما يليق نفيه عن الله سبحانه وتعالى . فالواجب في مثل هذا أن يتلقّى بالقبول ، وأن يُحمل على خير المحامل ، وأنّ هذه الصّفة تليق بالله لا يشابه فيها خلقه ، فليس تقربه إلى عبده مثل تقرب العبد إلى غيره ، وليس مشيه !!! كمشيّه ، ولا هرولته !!! كهرولته ، وهكذا غضبه ، وهكذا رضاه ، وهكذا مجيئه يوم القيامة وإتيانه يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده ، وهكذا استواءه على العرش ، وهكذا نزوله في آخر الليل كلّ ليلة ، كلّها صفات تليق بالله جلّ وعلا ، لا يشابه فيها خلقه . فكما أنّ استواءه على العرش ، ونزوله في آخر الليل في الثّلاث الأخير من الليل ، ومجيئه يوم القيامة ، لا يشابه استواء خلقه ، ولا مجيء خلقه ،

ولا نزول خلقه ؟ فهكذا تقربُه إلى عباده العابدين له ، والمُسارعين لطاعته ، وتقربُه إليهم لا يشابه تقربهم ، وليس قُربُه منهم كقربهم منه ، وليس مشيه !!! كمشيهم ، ولا هرولته كهرولتهم !!! بل هو شيء يليق بالله ، لا يشابه فيه خلقه سبحانه وتعالى ، كسائر الصفات ، فهو أعلم بالصفات ، وأعلم بكيفيتها عزَّ وجلَّ .

وقد أجمع السلف على أن الواجب في صفات الربِّ وأسمائه : إمرارها كما جاءت ، واعتقاد معناها !!! وأنه حقُّ يليق بالله سبحانه وتعالى ، وأنه لا يعلم كيفية صفاته إلا هو ، كما أنه لا يعلم كيفية ذاته إلا هو ، فالصفات كالذات ، فكما أن الذات يجب إثباتها لله !!! وأنه سبحانه وتعالى هو الكامل في ذلك ، فهكذا صفاته يجب إثباتها له سبحانه ، مع الإيمان والاعتقاد بأنها أكمل الصفات وأعلاها ، وأنها لا تشابه صفات الخلق ، كما قال عزَّ وجلَّ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ \* لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ \* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١-٤] ، وقال عزَّ وجلَّ : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٧٤] ، وقال سبحانه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] ، فردَّ على المشبهة بقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾ [النحل : ٧٤] ، وردَّ على (المعطلة) بقوله : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] ، وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص : ١-٢] ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٢٠] ، وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [الحج : ٧٥] ، وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٧٣] ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢٠] ، إلى غير ذلك .

فالواجب على المسلمين علماء وعامة إثبات ما أثبتته الله لنفسه ، إثباتاً بلا تمثيل ، ونفي ما نفاه الله عن نفسه ، وتنزيهه الله عما نزهه عنه نفسه تنزيهاً بلا تعطيل ، هكذا يقول أهل السنة والجماعة من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأتباعهم من سلف الأمة كالفقهاء السبعة ، وكمالك بن أنس (١٧٩هـ) ، والأوزاعي (١٥٧هـ) ، والثوري (١٦١هـ) ، والشافعي (٢٠٤هـ) ، وأحمد (٢٤١هـ) ، وأبي



## فهرس المحتويات

المبحث الأول : معنى المحكم والمتشابه في اللغة والاصطلاح	ص ٤
المبحث الثاني : أقوال العلماء في المحكم والمتشابه	ص ٦
المبحث الثالث : ضروب متشابه القرآن ومراتبه	ص ١٢
المبحث الرابع : الحكمة من وجود المتشابه في القرآن	ص ١٧
المبحث الخامس : هل نصوص الصفات من المتشابه	ص ٢١
المبحث السادس : هل الراسخون في العلم يعلمون المتشابه	ص ٢٩
المبحث السابع : موقف السلف من متشابه القرآن	ص ٣٦
المبحث الثامن : موقف الخلف من متشابه القرآن	ص ٧٢